



الموسم الثاني
للانصات المركزي

الرئيس العراقي: أهمية اعتماد الحوار لحسم المسائل العالقة مع تركيا

المركز

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 31
الخميس
2024/04/25

No. : 7913

حقوق الانسان في العراق وإقليم كردستان



DEMOCRACY
HUMAN
RIGHTS
LABOR
U.S. DEPARTMENT OF STATE

التقرير السنوي للخارجية الامريكية

اربيل وبغداد في صدارة تسجيل
الخروقات تجاه الصحفيين



رؤية عامة

المركز، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة
احمد غريب قادر

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد



marsa
daily.com

العراق واقليم كردستان

- الاتحاد الوطني..إيمان راسخ بحرية العمل الصحفي
- الاتحاد الوطني يحيي شجاعة وصمود ابناء قلعة دزة
- منح جائزة بله الذهبية لـ 10 شخصيات كوردستانية
- قمة العراق وتركيا.. مباحثات معمقة بشأن العديد من القضايا المهمة
- السوداني و اردوغان يوقعان اتفاق الاطار الاستراتيجي
- صورة إردوغان وقادة أحزاب سنية تفجر جدلاً في العراق
- مطالبة قوباد طالباني من الرئيس التركي
- افتتاح مقر للمكتب السياسي للاتحاد الوطني في بغداد خطوة إيجابية
- رئيس الجمهورية : ضرورة انعقاد مثل هذه المؤتمرات المناخية
- رئيس الجمهورية:العراق يتطلع إلى علاقات متميزة مع الجارة تركيا

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- د. عدالت عبدالله : زيارة خير لا توريط
- محمد شيخ عثمان : زيارة اردوغان ..مسار جديد ام دوامة التازم؟
- لهجة تركية متشائمة من بغداد...

مرصد حقوق الانسان

- نص التقرير الامريكي حول حقوق الانسان في العراق واقليم كردستان
- الاخيرة : كردستان وصحافة الكم لا النوع

العدد: 7913 ... 2024-04-25

الاتحاد الوطني.. إيمان راسخ بحرية العمل الصحفي



BAFEL JALAL TALABANI

أصدر بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، برقية تهنئة بمناسبة يوم الصحافة الكوردية وصدور أول صحيفة كوردية في ١٨٩٨/٤/٢٢، جدد فيها التأكيد على دعم الاتحاد الوطني للصحفيين وحرية العمل الصحفي. فيما يأتي نص تهنئة الرئيس بافل جلال طالباني:

أبارك يوم الصحافة الكوردية، لجميع الصحفيين والاعلاميين في كوردستان، نتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى جميع الأعلام المكافحة التي عملت في الماضي على تقدم مسيرة الصحافة وتوعية المجتمع.

الاتحاد الوطني الكوردستاني له إيمان راسخ بحرية العمل الصحفي وحق الحصول على المعلومات، ويقف تماما ضد التضيق على الحريات وانتهاك حقوق الصحفيين، معتبرا ذلك تهديدا جديا للديمقراطية وسمعة اقليم كوردستان في المحافل الدولية، حيث تعرض اقليمنا، وللأسف، خلال الفترة الماضية الى انتقادات حادة، بسبب حدوث مثل هذه الحالات.

في الماضي كنا دوما عونا وسندا للصحفيين، ووفرنا لهم بيئة حرة، ودعونا الصحفيين أن يكونوا جريئين وينتقدونا بحرية، لأننا نكبر بالنقد ونراجع أنفسنا. وفي المستقبل أيضا سنستمر بالروحية نفسها، وسنكون مدافعين عن حقوق الصحفيين.

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٤/٤/٢٢

السير على نهج ورؤية الرئيس مام جلال في توفير (الخبز والحرية)

الى ذلك وجه المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني برقية تهنئة الى الصحفيين بمناسبة الذكرى الـ ١٢٦ للصحافة الكوردية، فيما يأتي نص البرقية:

بمناسبة الذكرى الـ (١٢٦) لصدور العدد الأول من صحيفة كوردستان على يد اديب المهجر مقداد مدحت بدرخان، نتقدم باحر التهاني الى جميع الصحفيين الكورد في كوردستان أو أي مكان آخر في العالم الذين يقومون في مجال الاعلام وتوسيع افاق الحرية والديمقراطية بخدمة الكوردايتي المتطورة.

يوم ٢٢ نيسان ١٨٩٨ وباصدار أول صحيفة كوردية ظهرت مرحلة جديدة من النضال لكي يتم من ذلك الطريق مواصلة وتطوير نضال الدفاع عن حقوق شعبنا.

يواصل الاتحاد الوطني الكوردستاني السير على نهج ورؤية الرئيس مام جلال في توفير (الخبز والحرية) للمثقفين وصحفيي كوردستان، وأدت هذه الرؤية الى ان الاتحاد الوطني أينما كان، تكون هناك بيئة اوسع للحرية والصحافة الحرة. في هذه الذكرى نجدد دعمنا لجميع الصحفيين في كوردستان، في الوصول الى المعلومات الصحيحة وتوسيع فضاء الاعلام الحر في جميع انحاء كوردستان، العمل الصحفي هو خدمة عامة للمجتمع الكوردستاني يستحق الاشادة والثناء وليس الاعتقال والقمع وتحجيم الاخبار والمعلومات عن الرأي العام.

المكتب السياسي

للاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٤/٤/٢٢

على الحكومة أن تعالج المشاكل التي تعترض حرية العمل الصحفي

من جهته هنا قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، صحفيي وإعلاميي كوردستان كافة، بمناسبة يوم الصحافة الكوردية، والذكرى الـ ١٢٦ لصدور أول صحيفة كوردية، التي تصادف الاثنين ٢٢/٤/٢٠٢٤.

وقال قوباد طالباني، في منشور على حسابه بموقع فيسبوك: «مبارك يوم الصحافة الكوردية والذكرى الـ ١٢٦ لصدور أول صحيفة كوردية، لجميع الصحفيين والاعلاميين في كوردستان».

وأضاف نائب رئيس الوزراء: «في هذه المناسبة، ومن منطلق إيماني التام بحرية الصحافة والحرية الأخرى كافة، أدعو أن نقيم جميعا، نحن في السلطة والأطراف السياسية، وكذلك القنوات الاعلامية والصحفيين، الوضع الراهن للصحافة الكوردية، بنظرة انتقادية»، مؤكدا أنه «من واجب الحكومة والسلطة السياسية أن تعالج المشاكل والنواقص التي تعترض حرية العمل الصحفي، وأن تطبق قوانين العمل الصحفي وحق الحصول على المعلومات بحذافيرها، مع إجراء تغيير في نمط تعامل القوات الأمنية مع الصحفيين».

كما دعا قوباد طالباني «القنوات الاعلامية والصحفيين الى رفع مستوى الثقة بالعمل الصحفي داخل المجتمع، عن طريق تنمية قدراتهم المهنية والتزامهم بالقيم العليا للصحافة»، مشددا على أنه «من واجبنا النظر بتقدير واحترام الى مهنة ومهام الصحافة، وأن نكون مدافعين عن حرية العمل الصحفي».

أربيل وبغداد تحتلان الصدارة في تسجيل الخروقات تجاه الصحفيين

الى ذلك نشرت وزارة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تقريرها السنوي لتقييم حقوق الانسان والحريات وأوضاع الصحافة في العالم، وفيما يخص العراق وإقليم كردستان يشير التقرير الى تراجع أوضاع الحريات وحقوق الانسان، ويقول مسؤول في نقابة صحفيي كردستان: « ان حقوق الصحفيين في تراجع مقارنة بالمرحلة التي كان الرئيس مام جلال على رأس هرم السلطة في العراق».

وأكد كاروان أنور سكرتير فرع السليمانية لنقابة صحفيي كردستان في تصريح لـ (PUKMEDIA) الموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني ان : « تقرير وزارة الخارجية الامريكية اشار الى تسجيل ٣٤٥ خروقات في العراق تجاه الصحفيين، حيث ان العاصمتان (أربيل وبغداد) حصلت فيهما أكثر هذه الخروقات».

واضاف كاروان أنور: « ان الانتقادات التي تواجه أربيل من قبل وزارة الخارجية الامريكية حول الخروقات ضد الصحفيين، تعلق بتجاوزات والخروقات الصادرة من قوى الامن الداخلي والاسايش، كما ان مسألة منع التظاهر في أربيل هي قضية أخرى اشار اليها التقرير».

ويشير سكرتير فرع السليمانية لنقابة صحفيي كردستان الى ان «هناك اختلاف فيما بين التقارير التي أصدرتها وزارة الخارجية الامريكية خلال السنوات السابقة مقارنة بالتقرير الحالي (٢٠٢٣)، حيث أشار التقرير الجديد الى التجاوزات على مستخدمي الشبكات الاجتماعية، التمييز في التعامل بين القنوات التابعة للسلطة والقنوات التي لا تتبع السلطة، حيث تقديم المعلومات لقنوات السلطة وعدم الوصول الى المعلومات من القنوات التي لا تتبع السلطة».

وبين كاروان أنور ان «مسألة اعتقال الصحفيين ونشطاء بادينان غطت جزءا كبيرا من التقرير الأمريكي وأصبحت هذه المسألة نقطة سوداء بوجه إقليم كردستان، حيث يشير التقرير الى تمديد فترات الاعتقال بصورة غير قانونية وإيقاف معتقلي بادينان لفترات كثيرة».

ويقول المسؤول في نقابة صحفيي كردستان: « إذا ما قارنا الخروقات الحاصلة تجاه الصحفيين بين السنوات السابقة والفترة التي كان مام جلال رئيسا للعراق، يظهر لنا انه من الناحية الدولية والمحلية في العراق والاقليم ان بيئة الصحافة والعمل الصحفي في زمن الرئيس مام جلال كانت بيئة نظيفة وصحية وموافقا للمعايير، لكن التقارير التي تصدر بصدد الحريات والعمل الصحفي الان تشير الى تراجع في الحريات وحقوق الانسان في الإقليم وهذا ما تضع سمعة الإقليم في مستويات متدنية».

ويقول التقرير السنوي الذي صدر في يوم ٢٠٢٤/٤/٢٢، من وزارة الخارجية الأمريكية انه وسبب تضيق مديات الحريات في العام ٢٠٢٣ من قبل الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان، تردت اوضاع حقوق الانسان بشكل كبير. واطاف التقرير: انه ولغاية شهر آيار ٢٠٢٣ تم تسجيل ٣٤٥ حالة تعامل سيئة مع الصحفيين في جميع انحاء العراق واغلب تلك الحالات سجلت في بغداد واربييل.

* نص تقرير الخارجية الامريكية حول ممارسات حقوق الانسان في العراق للعام ٢٠٢٣ في الجزء الأخير من هذا العدد



الاتحاد الوطني يحيي شجاعة و صمود ابناء قلعة دزة

وجه بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني رسالة في الذكرى الـ ٥٠ لقصف مدينة قلعة دزة بالاسلحة المحرمة دولياً، فيما يأتي نص الرسالة:

نستذكر باجلال ذكرى شهداء قصف مدينة قلعة دزة الابية، ونحنني وفاء لعوائلهم الصامدة. ابناء مدينة قلعة دزة الاعزاء نموذج للشجاعة والصمود، وامام القصف والتهجير لم ينحنوا ابداً، بل بشجاعة كوردية وبيشمركة واجهوا النظام البائد، وسجلوا لانفسهم تاريخاً آخرأ مليئاً بالمفاخر والشموخ لانفسهم. الاتحاد الوطني الكوردستاني وكان ولايزال وفي ازاء دماء الشهداء و صمود ابناء قلعة دزة الحبيبة وجميع كوردستان ولن يدخر جهداً ومسعى من اجل تعويضهم وخدمتهم. ومن مسؤولية الحكومة ايضا ان تقوم بشكل فعلي بخدمة ابناء قلعة دزة وجميع المواطنين، لان تجربتنا هي ثمة تضحياتهم ويجب ان تكون جميع الجهود باتجاه خدمتهم.

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني
٢٠٢٤/٤/٢٤

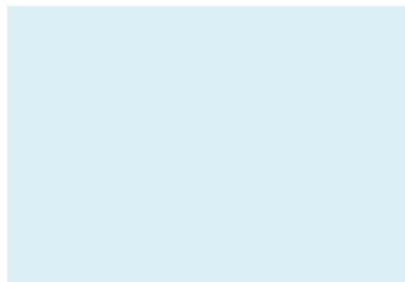
٥٠ عاماً على مجزرة "قلعة دزة" والجرح لا يزال ينزف

هذا وأقامت كلية التربية في جامعة رابرين بالتعاون مع مؤسسة الرئيس مام جلال، اليوم الأربعاء، ندوة في الذكرى الخمسين لقصف مدينة قلعة دزة بأسلحة "النابالم" المحظورة دولياً والتي أسفر عنها سقوط عدد من الشهداء والجرحى في صفوف المدنيين. وفي هذا السياق قال السفير محمد صابر رئيس مؤسسة الرئيس جلال طالباني في تصريح خاص للمسرى إننا "نستذكر الذكرى الخمسين لمجزرة "قلعة دزة" التي وقعت في ٢٤ من نيسان ١٩٧٤ وأدت إلى استشهاد أكثر ١٣٤ شخص ، وجرح حوالي ٤٠٠ آخرين"، مبيناً ان " تلك الجريمة لها أثر كبير على الشعب الكردي عموماً ومواطني قلعة دزة على وجه الخصوص".

واضاف " إنني واحد من الذين رأيت تلك المجزرة حيث كنت في ذلك الوقت في قلعة دزة ، إنها جريمة لا تختلف شيئاً عن مجزرة حلبجة التي قصفها النظام البعثي البائد بالأسلحة الكيماوي في العام ١٩٨٨، وكذلك عمليات الأنفال السيئة الصيت في منطقة كرميان"، لافتاً إلى ان "آثار تلك الجريمة لا تزال باقية في نفوس اهالي قلعة دزة وكذلك الشعب الكردي عموماً".

وأوضح أن " النظام المقبور كان يتبع سياسة الإبادة الجماعية (الجينوسايد) بحق الشعب الكردي وجريمة قلعة دزة كانت جزءاً منها"، داعياً المنظمات والأحزاب والحكومتين الاتحادية والإقليمية بالاهتمام بأهالي قلعة دزة والالتفات إليهم وإلى ذوي ضحايا الجريمة النكراء، وتعويضهم جراء ما لحق بهم من مأساة ومعاناة، وبالتالي ليس ذلك فقط، وإنما قام النظام الصدامي المجرم في العام ١٩٨٩ بترحيل أهالي قلعة دزة وإسكانهم قسرياً في المجمعات .

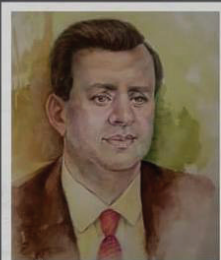
في ٢٤ / ٤ / ١٩٧٤ قامت طائرات النظام البعثي المجرم في الساعة ٩:٤٥ صباحاً بقصف المدينة، بأسلحة (النابالم) المحظورة دولياً، إذ استهدفت مواقع وأماكن مدنية والأقسام الداخلية (أماكن مبيت) لطلبة جامعة السليمانية الذين انتقلوا الى هناك إبان الثورة، ورئاسة الجامعة، وجزءاً من مستشفى قلعة دزة ومبنى قائممقامية المدينة والدوائر والمدارس وحوالي ٢٧ منزلاً و٤٠ محلاً تجارياً للمواطنين.





Ibrahim Ahmed
Foundation

منح جائزة (بله) الذهبية لـ 10 شخصيات كوردستانيّة



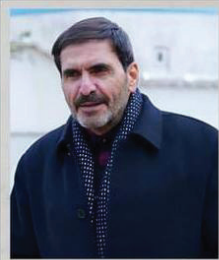
ئبراهيم ئەمين بالدار



دكتور شيركو عهبدوللا



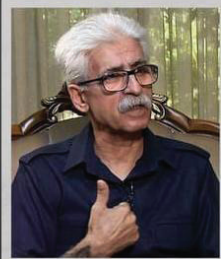
د. ئەختەر نەجمەدین



خالید جاف



حاجی فهییم



ناسری رهزازی



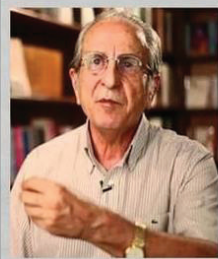
عملی ئەکبەر مورادی



سەید عملی ئەسغەری کوردستانی



د. جوان هەمی



عملی بەدرخان

جرت مساء الثلاثاء ٢٠٢٤/٤/٢٣، مراسيم توزيع جائزة (بله) الذهبية، في قاعة قصر الفن بمدينة السليمانية، بحضور بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الدكتور عبداللطيف جمال رشيد رئيس جمهورية العراق، السيدة كلاويز، السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، والسفير الدكتور محمد صابر رئيس مؤسسة الرئيس جلال طالباني، وعدد من المسؤولين الحزبيين والحكوميين وشخصيات ثقافية وفنية وأكاديمية من جميع مناطق كوردستان.

وخلال المراسيم منحت جائزة (بله) الذهبية الى ١٠ شخصيات بارزة من أجزاء كوردستان ، جراء خدماتهم في المجالات المختلفة.

بدأت المراسيم بالوقوف دقيقة صمت، إجلالاً لروح الاستاذ الراحل إبراهيم أحمد وشهداء كوردستان كافة، مع عزف النشيد الوطني العراقي والقومي الكوردستاني.

من ثم قدمت نبذة عن حياة الأستاذ إبراهيم أحمد من خلال فيديو وثائقي، كما تم التعريف بكتاب جاهز للطبع حول نتاجات الاستاذ الراحل، ومنصة (بله) لترجمة النصوص.

بعد ذلك قدمت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد كلمة باسم مؤسسة إبراهيم أحمد، قال فيها: «هذه الجائزة تمنح منذ ١٣ عاماً، وطرأت عليها تغييرات، حيث تمنح للشخصيات المخلصة والحريصة التي تقدم خدمات في المجالات المختلفة»، وقدمت إعتذارها «لجميع الذين يستحقون التكريم ولكن لا يمكننا تكريمهم جميعاً ومنحهم الجائزة لكثرتهم». وأضافت السيدة الأولى: «الشعب الكوردي له أعداء كثر وأصدقاء مخلصون قلائل، ومع ذلك نحن أنفسنا لم نعتبر من دروس التاريخ، ولسنا موحدين، وبالرغم من أننا نمر بظروف حساسة ونشعر بالمخاطر المحدقة باقليمنا، ولكن للأسف الشديد لا نتلمس خطوات جادة لحل المشكلات ومواجهة التحديات».

من ثم جرى منح جوائز (بله) الذهبية للشخصيات العشرة المختارة، كالآتي:

- الأستاذ الراحل إبراهيم أمين بالدار، لمساهماته في مجال التربية وتأليفه كتاب الألفباء الكوردية، وتسلم الجائزة حفيد الراحل أحمد آزاد بالدار.
- الفنان علي أكبر مرادي، لقاء الخدمات التي قدمها للموسيقى الكوردية.
- الدكتورة أختار نجم الدين، لخدماتها الجليلية التي تقدمها لمرضى السرطان.
- الفنان الكوردي المعروف ناصر رزازي، لخدمته الفن الكوردي الأصيل، على مر سنين طويلة.
- الأستاذ خالد جاف، لعرضه الوثائق التاريخية التي تثبت كوردستانية كركوك.
- الدكتور شيركو عبدالله، لكفاءته وإجادته في مجال كتابة النقد الساخر.
- الفنان الكوردي الكبير الراحل سيد علي أصغر كوردستاني، لخدماته الجلييلة في مجال الفن الكوردي الأصيل، وتسلم الجائزة بدلا من الفنان الراحل، حفيده راشد بابا شهابي.
- الدكتور جوان حمي، لقاء خدماته التي قدمها لجرحي الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي.
- وقد سلم الرئيس بافل جلال طالباني الجائزة الى الدكتور جاويدان كمال، بدلا من الدكتور جوان، الذي لم يتسن له الحضور بسبب العراقيل في الحدود.
- وبعد منح الجائزة اقترح الرئيس بافل على مؤسسة إبراهيم أحمد، «منح الجائزة عام ٢٠٢٥، للشهيد هفال عبود، أحد المناضلين في غربي كوردستان، كوفاء لجميع المناضلين هناك، ورسالة الى أعدائنا والخونة بأننا (كورد وسنبقى كوردا)».
- الحاجة فهيمة، منحت جائزة (بله) لكونها من بقايا الأنفال، وأنفل ٥٢ من ذويها، خلال عمليات الأنفال من قبل النظام البعثي البائد. ومنحت الجائزة من قبل السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد.
- الدكتور علي بدرخان، السينمائي الكوردي المعروف وأحد شخصيات عائلة البدرخانيين الكوردية المعروفة في مصر. وتم منح الجائزة من قبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبداللطيف جمال رشيد.



قمة العراق وتركيا.. مباحثات معمقة بشأن العديد من القضايا المهمة

الرئيس العراقي: أهمية اعتماد الحوار لحسم المسائل والقضايا العالقة بين البلدين ونرفض أي اعتداء أو انتهاك تتعرض له المدن العراقية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، يوم الإثنين ٢٢ نيسان ٢٠٢٤ في قصر بغداد، فخامة رئيس الجمهورية التركية السيد رجب طيب أردوغان والوفد المرافق له. وعقد فخامة الرئيس ونظيره التركي مباحثات ثنائية تناولت تعزيز العلاقات بين البلدين وآليات تطوير التعاون في شتى المجالات، كما جرى التأكيد على ضرورة التنسيق والعمل المشترك من أجل التوصل إلى حلول مرضية للقضايا المتعلقة بالأمن والاقتصاد والمياه وبما يخدم تطلعات الشعبين العراقي والتركي. وشدد الرئيسان، خلال اللقاء، على أهمية تكثيف الجهود لتدعيم أمن الحدود، ومواجهة تحديات التغيرات المناخية والبيئية وأزمة المياه والاستفادة من الخبرات والتجارب التركية في هذا المجال. وتم التأكيد أيضاً على وجوب وقف العدوان على غزة، ودعم الشعب الفلسطيني الشقيق في نيل كامل حقوقه المشروعة التي ضمنها الشرعية الدولية، وحث المجتمع الدولي لتكثيف جهوده لزيادة المساعدات الإنسانية للفلسطينيين في غزة، والعمل على إيجاد حل نهائي للقضية الفلسطينية لإرساء الأمن والاستقرار والسلام على الصعيدين الإقليمي والدولي.

كما تناول اللقاء الثنائي المستجدات الأخيرة في المنطقة، وأهمية تخفيف حدة التوترات ووقف التصعيد المستمر، واعتماد التفاهات والحوار البناء في معالجة القضايا العالقة بين دول المنطقة. بعدها جرت مباحثات موسعة، بين الجانبين، حيث ترأس السيد الرئيس الجانب العراقي الذي ضم كلا من نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الطاقة، وزير النفط السيد حيان عبد الغني، ووزير البيئة السيد نزار محمد سعيد، ورئيس

ممثلة إقليم كردستان السيد فارس عيسى، إضافة إلى عدد من المسؤولين والمستشارين في رئاسة الجمهورية، فيما ترأس الرئيس أردوغان الجانب التركي الذي ضم كلا من وزير الخارجية السيد هاكان فيدان، ووزير الطاقة والموارد الطبيعية السيد البارسلان بيرقدار، ووزير الداخلية السيد علي يرليكييا، ووزير الدفاع الوطني السيد يشار جولر، ووزير الصناعة والتكنولوجيا السيد محمد فاتح كاجير، ووزير الزراعة والغابات السيد إبراهيم يومقالي، ووزير التجارة السيد عمر بولات، ووزير النقل والبنية التحتية السيد عبد القادر أورال أوغلو، ورئيس جهاز المخابرات الوطنية السيد إبراهيم كالين، والسفير التركي لدى العراق السيد علي رضا كوناوي، إضافة إلى عدد من المسؤولين والمستشارين الأتراك.

وتركزت المباحثات الموسعة على القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية، والعلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل تعزيز التجارة البينية، وتشجيع فرص الاستثمار وملف المياه.

وأكد فخامة الرئيس أن العراق يتطلع إلى علاقات متميزة مع الجارة تركيا على مختلف الصعد، كما أنه يحرص على إقامة علاقات متوازنة مع الدول الشقيقة والصديقة تخدم المصالح المتبادلة في المجالات التاريخية والاقتصادية والتجارية والثقافية، مشدداً على أهمية اعتماد الحوار لحسم المسائل والقضايا العالقة بين البلدين اللذين يتمتعان بموارد طبيعية وبشرية كبيرة ينبغي استثمارها من أجل تحقيق التنمية الشاملة والازدهار.

وبيّن السيد الرئيس أهمية العمل والتنسيق المشترك لمكافحة الإرهاب وضمان الأمن المشترك للبلدين والمنطقة، مشيراً إلى أن العراق يرفض أن تكون الأراضي العراقية منطلقاً للاعتداء أو تهديد دول الجوار، كما يرفض أي اعتداء أو انتهاك تتعرض له المدن العراقية، ومشدداً فخامته على وجوب احترام سيادة العراق وأمنه القومي.

وتطرق السيد الرئيس إلى ملف المياه والأزمة التي يعاني منها العراق جراء انخفاض التدفقات المائية عبر نهري دجلة والفرات وأثرها على مجمل الفعاليات الحياتية، مؤكداً ضرورة معالجة ملف المياه وضمان حصة عادلة للعراق لسد احتياجاته، والاستفادة من الخبرات في إدارة ملف المياه وبناء السدود، والتنسيق والتشاور بشأن المشاريع والمنشآت التي تقام على نهري دجلة والفرات.

وأكد رئيس الجمهورية أهمية استئناف عمل اللجان المشتركة وتفعيل بنود الاتفاقيات ومذكرات التفاهم لتعزيز روابط الصداقة والتعاون.

وأضاف فخامته أن العراق حريص على استكمال مشروع طريق التنمية الذي سيربط دول الخليج مع أوروبا عبر تركيا الذي سيكون له مردودات اقتصادية كبيرة، ويوسع حركة التبادل التجاري.

بدوره، عبّر الرئيس التركي عن سعادته لزيارة العراق، مشيداً بالتطورات التي يشهدها العراق في مختلف الأصعدة. وأكد الرئيس أردوغان أهمية العلاقات بين البلدين وضرورة تطويرها لتشمل مختلف المجالات، مبيناً أن تركيا تقف إلى جانب العراق في حربه ضد الإرهاب وفي مواجهة التحديات الأمنية والبيئية والاقتصادية، مشيراً إلى أن البلدين يرتبطان بعلاقات متميزة في شتى المجالات مما يخدم التعاون والتنسيق المشترك ويعود بالمنفعة على الشعبين العراقي والتركي.

وأعرب الرئيس التركي عن تفهم بلاده لاحتياجات العراق من المياه، وحرصها على التعاون في هذا المجال ومن خلال اللجان المشتركة بين البلدين، مبيناً أن العراق يشكل مركزاً مهماً في التجارة بالنسبة إلى تركيا، ومن المناسب تطوير آليات التعاون التجاري والاقتصادي.

وأضاف الرئيس رجب طيب أردوغان أن مشروع طريق التنمية مهم لدول المنطقة، وللبلدين، وستواصل تركيا دعمها للعراق من أجل استكمال المشروع بأسرع وقت ممكن وتحقيق أهدافه الاقتصادية والتنموية لشعوب المنطقة.



السوداني و اردوغان يوقعان اتفاق الاطار الاستراتيجي

تحويل التحديات إلى فرص مشتركة

استقبل رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، يوم الاثنين ٢٢/٤/٢٠٢٤، رئيس الجمهورية التركية السيد رجب طيب أردوغان، الذي يزور العراق على رأس وفد رسمي رفيع المستوى. وشهدت أرض مطار بغداد الدولي، استقبالا رسمياً للرئيس الضيف، عُزف فيه السلامان الوطنيان، العراقي والتركي، وجرى استعراض حرس الشرف الذي يمثل مختلف صنوف قواتنا المسلحة، كما أطلقت المدفعية ٢١ إطلاقاً تحية في مراسم الاستقبال.

وترأس الرئيسان، وفدي البلدين في المباحثات الموسعة التي عقدت في القصر الحكومي ببغداد، يوم الاثنين. وبحثت جلسة المباحثات اتفاق الإطار الاستراتيجي الذي سيمثل خارطة طريق لبناء تعاون استراتيجي مستدام، والتأكيد على أهمية طريق التنمية في الجانب الاقتصادي وتعزيز التكامل الاقتصادي.

وشهدت المباحثات التباحث في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية وزيادة التجارة وتشجيع الاستثمار، على المستوى الرسمي عبر اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين، والسعي لتفعيل مجلس الأعمال العراقي التركي، وجعله منصة يتبادل الطرفان من خلالها خبراتهما العملية، والمشاركة في تعزيز التعاون وتنمية المشاريع في البلدين. كما جرى، خلال المباحثات، التأكيد على تعزيز الأمن المشترك بين البلدين، وعدم السماح بأن تكون أراضي البلدين منطلقاً للاعتداء بينهما.

كما تم التأكيد على وجود حاجة حقيقية لتأسيس مؤسسات صناعية عراقية - تركية مشتركة داخل العراق، برأس مال مشترك، والعمل على تسهيل إجراءات منح سمات الدخول للمواطنين العراقيين لغرض السياحة والتجارة والاستثمار والعلاج والدراسة.

واتفق الجانبان في الجانب الثقافي على اتخاذ خطوات لتنفيذ مشاريع مشتركة تهدف إلى تعزيز العلاقات الاجتماعية والإنسانية وتطوير تعاون شامل في مجال التعليم العالي وتبادل الدورات والاعتراف المتبادل بالجامعات، وإنشاء المدارس، والتبادل الثقافي في جميع المجالات.

وجرى، خلال المباحثات، الاتفاق على التعاون في مجال المياه، وصياغة مشاركة ورؤية جامعة لمصالح الجانبين في مشاريع البنى التحتية للري وإدارة المياه، فضلاً عن عرض ملفات التنسيق المشترك، التي تخص الزراعة والكهرباء والجوانب الصحية والرياضية والشبابية.

واستبق جلسة المباحثات الموسعة لقاء ثنائي بين السيد السوداني والسيد أردوغان، تناول مجمل العلاقات بين البلدين وسبل تطويرها في مختلف القطاعات والملفات ذات الاهتمام المشترك، كما تناول تطورات الأحداث في المنطقة، والتأكيد على أهمية تنسيق المواقف في سبيل وقف العدوان الذي يتعرض له الفلسطينيون في غزة، وسبل منع انتشار الصراع والتوترات في المنطقة.

توقيع اتفاق الاطار الاستراتيجي

هذا ووقع رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، يوم الاثنين في بغداد، على اتفاق الاطار الاستراتيجي بين البلدين، الذي يعد خارطة طريق نحو شراكة اقتصادية شاملة. كما رعى الجانبان مراسم توقيع عدد من مذكرات التفاهم والاتفاقات في مختلف المجالات والقطاعات بين العراق وتركيا، وشملت الآتي:

- 1- إتفاق الإطار الإستراتيجي بين حكومة جمهورية العراق والجمهورية التركية.
- 2- مذكرة اتفاق إطاري للتعاون في مجال المياه بين حكومة جمهورية العراق والجمهورية التركية.
- 3- مذكرة تفاهم مشروع طريق التنمية، بين وزارة النقل ووزارة النقل والبنى التحتية التركية.
- 4- مذكرة تفاهم لتشكيل لجنة تجارية اقتصادية مشتركة (JETCO) بين وزارتي التجارة العراقية والتركية.
- 5- اتفاقية تشجيع وحماية وتبادل الاستثمارات، بين الهيئة الوطنية للاستثمار، ووزارة الصناعة والتكنولوجيا التركية.
- 6- مذكرة تفاهم بين اتحاد الغرف التجارية العراقية، ومجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي.
- 7- مذكرة تفاهم للتعاون الفني والعلمي والاقتصادي في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بين وزارة الصناعة ووزارة الصناعة والتكنولوجيا التركية.
- 8- مذكرة تفاهم في مجال التدريب العسكري، بين وزارتي الدفاع العراقية والتركية.
- 9- مذكرة تفاهم بشأن التدريب والتعاون في مجال الصحة العسكرية، بين وزارتي الدفاع العراقية والتركية.
- 10- مذكرة تفاهم للتعاون الإستراتيجي بين هيئة التصنيع الحربي وسكرتارية الصناعات الدفاعية التركية.
- 11- مذكرة تفاهم للتعاون الأمني، بين وزارتي الداخلية العراقية والتركية.

- ١٢- مذكرة تفاهم بين معهد الخدمة الخارجية ومعهد الدراسات الإستراتيجي التركي، وبين وزارتي الخارجية العراقية والتركية.
- ١٣- مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الشباب والرياضة، بين وزارتي الشباب والرياضة العراقية والتركية.
- ١٤- مذكرة تفاهم للتعاون في مجال العلوم الصحية والطبية، بين وزارتي الصحة العراقية والتركية.
- ١٥- خطة مجموعة العمل الزراعية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، بين وزارتي الزراعة العراقية والتركية.
- ١٦- مذكرة تفاهم بشأن البحث العلمي والتكنولوجي، بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومجلس البحث العلمي والتكنولوجي التركي.
- ١٧- مذكرة تفاهم للتعاون في المجال التربوي، بين وزارتي التربية العراقية والتركية.
- ١٨- مذكرة تفاهم في مجال التعاون السياحي، بين وزارة الثقافة والسياحة والآثار، ووزارة السياحة التركية.
- ١٩- مذكرة تفاهم في مجال التشغيل والضمان الاجتماعي، بين وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية العراقية والتركية.
- ٢٠- مذكرة تفاهم في مجال الشأن الاجتماعي والأسرة، بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الأسرة والخدمات التركية.
- ٢١- مذكرة تفاهم بشأن الوثائق والأرشيف الحكومي، بين وزارة الثقافة والأرشيف الحكومي التركي.
- ٢٢- مذكرة تفاهم في مجال أمن المنتجات والحواجز الفنية أمام التجارة، بين وزارة التخطيط ووزارة التجارة التركية.
- ٢٣- مذكرة تفاهم في الشؤون الدينية، بين ديوان الوقف السني و رئاسة الشؤون الدينية التركية.
- ٢٤- مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال التدريب القضائي للطلاب والقضاة والمساعدين والمدعين العامين، بين المعهد القضائي العراقي وأكاديمية العدالة التركية.
- ٢٥- مذكرة تفاهم في مجال الكهرباء، بين وزارة الكهرباء، ووزارة الطاقة والموارد الطبيعية التركية.
- ٢٦- مذكرة تفاهم في مجال الإعلام والاتصالات بين هيئة الإعلام والاتصالات و رئاسة الاتصالات التركية.

تصريحات السوداني في المؤتمر الصحفي المشترك :

- * * * زيارة الرئيس أردوغان تعبير واضح عن عمق العلاقة بين البلدين، والملفات المتعددة التي تصبّ في صالح الجارين.
- * * * لدينا مشتركات دينية وثقافية واجتماعية وحضارية مع الجارة تركيا.
- * * * جوارنا التاريخي له أبعاد تربط الشعبين العراقي والتركي بصورة متميزة.
- * * * سياستنا تقوم على تحويل التحديات إلى فرص مشتركة للنجاح والتكامل.
- * * * علاقاتنا مع الجميع تنطلق من مبادئ واضحة، تقوم على أساس المصالح المشتركة وحسن الجوار.
- * * * اليوم جرى توقيع اتفاق الإطار الستراتيجي مع تركيا، الذي يُعد خارطة طريق لبناء تعاونٍ مستدامٍ.
- * * * ستنبثق عن هذا الاتفاق لجاناً دائمة للأمن والطاقة والاقتصاد.
- * * * رعينا معاً توقيع أكثر من ٢٤ مذكرة تفاهم في مجالات وقطاعات مختلفة.
- * * * في ملف المياه، وقعنا اتفاقاً إطارياً يتضمن التعاون في تنفيذ مشاريع مشتركة، تتعلق بتحسين إدارة المياه

في نهري دجلة والفرات، وتبادل الخبرات في مجال تحديث أنظمة الري وتقنياته الحديثة.
 * * الاتفاق سيستمر لـ ١٠ سنوات، وسيكفل تحقيق إدارة مشتركة وعادلة للموارد المائية.
 * * سيلمس أبناء شعبنا منافع هذا الاتفاق، وسيعود بالنفع أيضاً على الجارة تركيا.
 * * ليس من مصلحة أحد أن تتفاقم الأوضاع في ما يتعلّق بالمياه وحصّة العراق.
 * * جرى اليوم التوقيع على مذكرة تفاهم رباعية، على مستوى وزراء النقل تضمّ، إلى جانب العراق وتركيا، الأشقاء في دولتي قطر والإمارات.

* * تتضمن مذكرة التفاهم الرباعية المبادئ الخاصة بـ(طريق التنمية)، النهج الاقتصادي الذي يربط الشرق بالغرب، ويمتد من العراق إلى تركيا، ليستمر نحو أوروبا، مثلما أنّ نهري دجلة والفرات ينبعان من تركيا ويصبان بالعراق.
 * * مشروع (طريق التنمية) سينقل المنطقة اقتصادياً، وسيطلق تكاملاً غير مسبوق يعتمد النماذج الاقتصادية النابعة من حاجة أسواقنا المحلية، وعلاقتها بالأسواق والتجمعات الدولية.
 * * مشروع (طريق التنمية) ليس مجرد طريق للنقل السريع، بل سيتحول إلى جسر رابط بين شعوب المنطقة وثقافتها.

* * تطرقنا إلى التنسيق الأمني الثنائي، بما يلبي حاجات الجانبين، ومواجهة التحديات التي يشكلها وجود عناصر مسلحة قد تتعاون مع الإرهاب، وتخرق أمن البلدين، ووجود مناطق رخوة تحتاج إلى المزيد من السيطرة في مناطق حدودية مشتركة.

* * أمن تركيا والعراق وحدة واحدة لا تتجزأ، والتعاون بيننا مهم للأمن في المنطقة.
 * * نطلق من الدستور العراقي ونتمسك بعدم السماح لأيّ قوّة باستخدام الأراضي العراقية منطلقاً للاعتداء على دول الجوار، مثلما لا نسمح بأيّ اعتداء على السيادة العراقية.
 * * زيارة الرئيس أردوغان تأتي في وقت حساس وخطير تمرّ به المنطقة بسبب العدوان على غزّة، والأراضي المحتلة.

* * إن مقدسات الشعوب الإسلامية لا يمكن إهمالها أو تناسي وجودها، والقدس رمز إسلامي بعمر الإسلام نفسه.
 * * إهانة المقدسات الإسلامية، وقتل شعبنا الفلسطيني يعد سبباً لاستمرار عوامل الصراع في المنطقة.
 * * نحث على إيقاف فوري للعدوان والسماح بإرسال المساعدات، ونؤكّد الدعوة إلى ضبط النفس وخفض التصعيد.

اردوغان والسوداني يريان توقيع مذكرة تفاهم رباعية

الى ذلك رعى رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في بغداد اليوم الاثنين، مراسم توقيع مذكرة تفاهم رباعية بين العراق وتركيا وقطر والامارات، تهدف الى التعاون المشترك بشأن (مشروع طريق التنمية) الاستراتيجي، وذلك بحضور أعضاء الوفدين التركي والعراقي، من وزراء ومستشارين. ووقع المذكرة عن الجانب العراقي وزير النقل رزاق محييس، وعن الجانب التركي وزير النقل والبنية التحتية عبد القادر أورال أوغلو. فيما وقع عن الجانب القطري وزير المواصلات السيد جاسم بن سيف السليطي، ووقع عن الجانب الإماراتي وزير الطاقة والبنية التحتية السيد سهيل محمد المزروعي. وتتضمن المذكرة قيام الدول الموقعة بوضع الأطر اللازمة لتنفيذ المشروع. يشار الى أن مشروع طريق التنمية الاستراتيجي، سيسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز علاقات التعاون الإقليمي

والدولي من خلال تحقيق التكامل الاقتصادي والسعي نحو اقتصاد مستدام بين الشرق والغرب ، كما سيعمل على زيادة التجارة الدولية وتسهيل التنقل والتجارة، وتوفير طريق نقل تنافسي جديد، وتعزيز الرخاء الاقتصادي الإقليمي.

مبادرات اردوغان في اربيل

وفي إطار زيارته إلى العراق، وصل رجب طيب أردوغان رئيس الجمهورية التركية ووفد مرافق له، مساء يوم (الاثنين، ٢٢ نيسان ٢٠٢٤)، إلى إقليم كردستان حيث كان في استقباله بمطار أربيل الدولي كل من نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان ومسور بارزاني رئيس الوزراء و قوباد طالباني نائب رئيس الوزراء وعدد من الوزراء وكبار المسؤولين في إقليم كردستان.

ثم جرى خلال اجتماع التباحث بشأن زيارة أردوغان اليوم إلى بغداد ولقاءاته واجتماعاته مع كبار المسؤولين العراقيين، وعلاقات تركيا مع العراق وإقليم كردستان وخاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والتعاون الأمني. وعبر نيجيرفان بارزاني خلال الاجتماع عن رغبة إقليم كردستان في تطوير علاقاته مع الجمهورية التركية في المجالات كافة، مؤكداً أن إقليم كردستان سيظل كما كان دائماً عاملاً آمناً واستقراراً في المنطقة، وأثنى فخامته على تعاون ودعم تركيا لإقليم كردستان في الأوقات الصعبة.

وفي الاجتماع، أكد مسور بارزاني رئيس الوزراء على استعداد حكومة إقليم كردستان لتطوير العلاقات والتعاون المشترك الاقتصادي والتجاري مع تركيا، كما تحدث عن فرص العمل والاستثمار المتاحة للشركات التركية في جميع المجالات، وأشاد بمواصلة هذه الشركات أعمالها وتنفيذ مشاريعها حتى في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة. من جهته، أكد أردوغان على مواصلة بلاده دعمها للعراق وإقليم كردستان، وعلى استعدادها للتعاون المشترك والمزيد من التطوير للعلاقات مع العراق وإقليم كردستان في كل المجالات، وشدد على ضرورة وأهمية حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة وحسم المشاكل وضمان حقوق المكونات.

الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين تركيا والعراق، وحماية أمن الحدود، والتصدي للإرهاب، وأحدث التطورات على صعيد المنطقة بصورة عامة، ومجموعة مسائل تحظى بالاهتمام المشترك، شكلت محوراً آخر للاجتماع. *يذكر ان اردوغان التقى رئيس البارتى مسعود البارزاني خلال زيارته لاربيل .

مبادرات أردوغان مع الجبهة التركمانية

على العكس من لقاءات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع المسؤولين الحكوميين في بغداد، كان لاجتماع القادة التركمان معه رسالة مختلفة. وقادت الجبهة التركمانية الأحزاب التركمانية خلال النقاشات التي شهدتها الاجتماع. عضو مجلس محافظة كركوك، سوسن جدوع، التي شاركت في الاجتماع، بينت لشبكة رووداو الإعلامية، أن الاجتماع مع الرئيس التركي استغرق ٣٠ دقيقة، وتمحور حول المسائل العامة وحقوق ومطالب التركمان. «في اجتماع الوفد التركماني مع السيد أردوغان في القصر الحكومي ببغداد، في إطار زيارته الرسمية، جرى الحديث عن وضع التركمان، والتأكيد على روحهم الوطنية في العراق»، أضافت سوسن جدوع.

ورأت أن التركمان «يشكلون جسراً وطنياً بين البلدين»، لافتة إلى اجتماع بحث أيضاً «الإدارة المشتركة التي يتفق بشأنها الجميع والتناوب (في تولي المناصب)».

ورغم أن الفرصة لم تتح للتركمان في أربيل لعقد لقاء مماثل مع أردوغان خلال زيارته للمدينة، لكنهم أوصلوا

رسالتهم التي تعبر عن قلقهم من قرارات المحكمة الاتحادية الأخيرة للرئيس التركي عبر قنوات مختلفة. عضو الجبهة التركمانية، آيدن معروف، نوّه في تصريح لشبكة رووداو الإعلامية، أن «مسألة كركوك حساسة، وتحظى بأهمية كبيرة جداً للترکمان وتركيا». وتابع: «لقد تقرر أن تكون هناك إدارة مشتركة، وفي الوقت نفسه نطالب كجبهة تركمانية بأن يكون محافظ كركوك تركمانياً».

تصريحات اردوغان لى عودته الى تركيا

الى ذلك وجسب تقرير لوكالة الاناضول التركية، شدد الرئيس التركي رجب طيب اردوغان على أن الإرهاب يهدد استقرار العراق ورؤيته التنموية، وأن القضاء على تنظيم «بي كي كي» الإرهابي يصب في مصلحة البلد العربي. جاء ذلك في تصريحات للصحفيين على متن الطائرة الرئاسية أثناء عودته من زيارة رسمية أجراها إلى العراق الاثنين، وحضر خلالها توقيع عدد من الاتفاقيات بين البلدين.

وأشار الرئيس التركي إلى أنه بحث مع نظيره العراقي عبد اللطيف رشيد، ورئيس الوزراء محمد شياع السوداني العلاقات الثنائية التي شهدت زخما في الفترة الأخيرة.

وأعرب اردوغان عن دعمه للخطوات التي قامت بها الحكومة العراقية برئاسة السوداني من أجل تحقيق الاستقرار والرفاه الدائم في البلاد.

وذكر أنهم بحثوا الخطوات الممكنة اتخاذها، خاصة فيما يتعلق بقضايا مثل مكافحة الإرهاب والتجارة والنقل والطاقة وتأثيرات تغير المناخ. وأعرب اردوغان للجانب العراقي عن ترحيب تركيا بإعلان بغداد «بي كي كي» تنظيمًا إرهابيًا، وأن هذا الأمر يصب في صلب تطلعات تركيا لإنهاء وجود التنظيم الإرهابي في العراق.

وقال: «تنظيم بي كي كي / بي واي دي / واي بي جي يهدد استقرار العراق ونموه وسلامته، وإزالة هذا التهديد يصب في مصلحة بغداد».

وأكد عزم تركيا على إنهاء الإرهاب بطريقة أو بأخرى، قائلا: «لن نفسح المجال أبدا للذين يعملون مع التنظيمات الإرهابية ويستخدمونها أدوات».

وأضاف: «من الضروري بالنسبة لرؤية العراق التنموية وأمن الاستثمارات الدولية أن تُردم حفر الإرهاب». أما بالنسبة إلى مشروع طريق التنمية فذكر الرئيس اردوغان أنه كان على رأس جدول أعمال الزيارة وتكفل بتوقيع مذكرة تفاهم رباعية تم من خلالها تجاوز مرحلة مهمة.

ووعد الرئيس التركي بتقديم أسرع في إنجاز مشروع طريق التنمية في الأيام القادمة. وبشأن زيارته إلى أربيل، أكد اردوغان أنهم عقدوا اجتماعات مثمرة مع رئيس إقليم كردستان العراق نجيرفان بارزاني. وفي رده على أسئلة الصحفيين عن مكافحة الإرهاب قال الرئيس التركي: «تجفيف مستنقع الإرهاب في سوريا والعراق لن يكون بعملا فقط بل أيضا بالجهود المشتركة لإدارتي البلدين».

وأكد اردوغان مواصلة محاربة الإرهاب داخل البلاد وخارج حدودها في إطار القانون الدولي واحترام وراء الحدود. وشدد على أن هذا الكفاح سيستمر سواء داخل حدودنا أو خارجها، ضمن إطار القانون الدولي ومن خلال احترام وحدة وسلامة أراضي الدولة الجارة.

وأعرب اردوغان عن تمنيه أن تبدي الدول الجارة الموقف اللازم في مواجهة التهديدات التي تستهدف الأراضي التركية.



صورة إردوغان وقادة أحزاب سنية تفجر جدلاً في العراق

أثار لقاء الرئيس التركي رجب طيب إردوغان مع قادة وأعضاء الكتل السياسية السنية، خلال زيارته الأخيرة إلى بغداد، جدلاً واسعاً بين مؤيد رأى أنها امتداد للقاءات شيعية مماثلة مع الزعماء الإيرانيين، ومعارض يعتقد أنها تكشف حجم تأثير العامل الإقليمي في موازين السياسة العراقية في العقدين الأخيرين.

وانعكس هذا التباين في المواقف من لقاء إردوغان على شكل نقاشات ومنشورات ساخنة حفلت بها مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، مثلما عبّرت عنها تصريحات بعض السياسيين والمراقبين من هذا الطرف أو ذاك.

وعلى هامش زيارته الأخيرة، ظهر إردوغان في صورة بثها إعلام حزبي، وهو يستقبل في بغداد قادة قوى سنية في جلسة نالت كثيراً من النقاش والجدل، بشأن دور تركي محتمل في الخلافات السنية حول منصب رئيس البرلمان.

وقال قيادي سني لـ«الشرق الأوسط»، إن الجلسة لم تناقش أي ملف سياسي، وإنما «مجرد اجتماع ودي للترحيب بالرئيس التركي»؛ لكن معلقين مقربين من التحالف الشيعي الحاكم انتقدوا الجلسة، وقالوا إنها «تعكس حالة الوصاية على القرار السني».

ويلاحظ أن معظم القيادات السنية وحتى تلك المتخاصمة فيما بينها والمتنافسة على منصب رئاسة البرلمان المعطل، كانت حاضرة في الاجتماع، بمن فيهم رئيس حزب «تقدم» محمد الحلبوسي، ورئيس تحالف «عزم» خميس الخنجر، ومثنى السامرائي، ووزير المالية الأسبق رافع العيساوي.

إخراج «غير لائق»

ورأى مصدر سياسي سني أن طريقة إخراج اللقاء الذي جمع إردوغان بالقيادات السننية من قبل السفارة التركية، كانت «غير لائقة بالمرّة».

وأضاف السياسي الذي فضّل عدم الإشارة إلى هويته، في حديث لـ«الشرق الأوسط»، أن «أي سياسي قبل دعوة الرئيس (إردوغان) ووجد نفسه في ذلك الموقف، فلن يقوى على فعل أي شيء، ولن يقوم بإثارة أي مشكلة خلال زيارة وصفها الجميع بالتاريخية».

وتابع بأن «شكل اللقاء كان غير مناسب ومكرر، بمعنى أنه يشبه لقاءً مماثلاً جمع الزعامات السننية مع إردوغان في أنقرة قبل سنوات. لقد عمدوا إلى أن يجلسوهم بالطريقة نفسها».

ورأى المصدر أن قيام الجانب التركي بحشد الزعماء والقادة السنة بهذه الطريقة «دون أن يحدث أي حوار، كان هدفه التقاط صورة اللقاء وحسب، ودلالاتها هي إرسال رسالة بشأن العائدية السننية لتركيا، ولا نتفق مع ذلك».

وخلص إلى القول: «لقد وُجّهت دعوة وتمت تلبيتها؛ لكن طريقة إخراجها من قبل السفارة والرئاسة التركية كانت غير لائقة أبداً. إن رص جميع الوجوه السننية بهذه الصورة مع إردوغان أعطى انطباعاً واضحاً بنوع التبعية، وطريقة إصدار الأوامر للقوى السننية».

من جانبه، قال القيادي في تحالف «العزم» حيدر الملا، تعليقاً على اجتماع إردوغان بالقوى السننية، إن «الاجتماعات الجانبية للرئيس التركي رجب طيب إردوغان تمت بالتنسيق مع الجانب الحكومي العراقي، ومكتب السوداني هو من قام بكل الإجراءات اللوجيستية للاجتماعات كافة».

وأضاف في تصريحات لوسائل إعلام محلية، أن «الاجتماع مع القيادات السياسية السننية ناقش تأخير حسم انتخاب رئيس البرلمان العراقي، ومناقشة تشكيل ما تبقى من الحكومات المحلية»، في إشارة إلى حالة الشغور التي يعانيها البرلمان الاتحادي منذ نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، بعد إقالة رئيسه محمد الحلبوسي بقرار من المحكمة الاتحادية، وحالة التنافس على المنصب داخل القوى السننية التي حالت دون التوصل إلى صيغة اتفاق على اختيار مرشح جديد للمنصب.

ويبدو أن إردوغان ناقش مع القوى السننية -طبقاً للكلام الملا- حالة التعثر التي تعاني منها محافظة كركوك التي تتوفر فيها أقلية تركمانية، غالباً ما كانت محل اهتمام أنقرة.

ولم تتوصل المكونات الرئيسية في كركوك (الكردي، والعرب، والتركمان) إلى اختيار منصب المحافظ ورئيس مجلس المحافظة حتى الآن، رغم مرور نحو 4 أشهر على إجراء الانتخاب المحلية في المحافظات العراقية.

ورأى الملا أن «القيادة التركية لديها علاقات استراتيجية مع القيادات السياسية العراقية كافة، ضمن الفاعل السياسي الشيعي والسني والكردي والتركمان، وهناك اهتمام بملف دعم الحكومة العراقية من قبل الأطراف السياسية السننية؛ خصوصاً ملفات العراق الخارجية مع تركيا».

بدوره، قال الكاتب والصحافي فلاح المشعل، إن صورة إردوغان مع ما وصفه بـ«المحفل السني» لا تساعد في إنجاح زيارة الرئيس التركي.

وعدّ المشعل في تغريدة عبر منصة «إكس» أن من الإيجابي أن يتم «توقيع عدد من الاتفاقات ومذكرات التفاهم المتعلقة بملفات الماء والأمن والقناة الجافة وغيرها» مع الجانب التركي؛ لكن «اللقاء بالمحفل السياسي السني ثم المحفل الكردي، دون اللقاء بالمحفل الشيعي، قد يجعل من اتفاقات إردوغان مع السوداني موضع شك في التطبيق؛ خصوصاً ما يتعارض مع مصالح إيران السياسية والاقتصادية».

*الشرق الاوسط



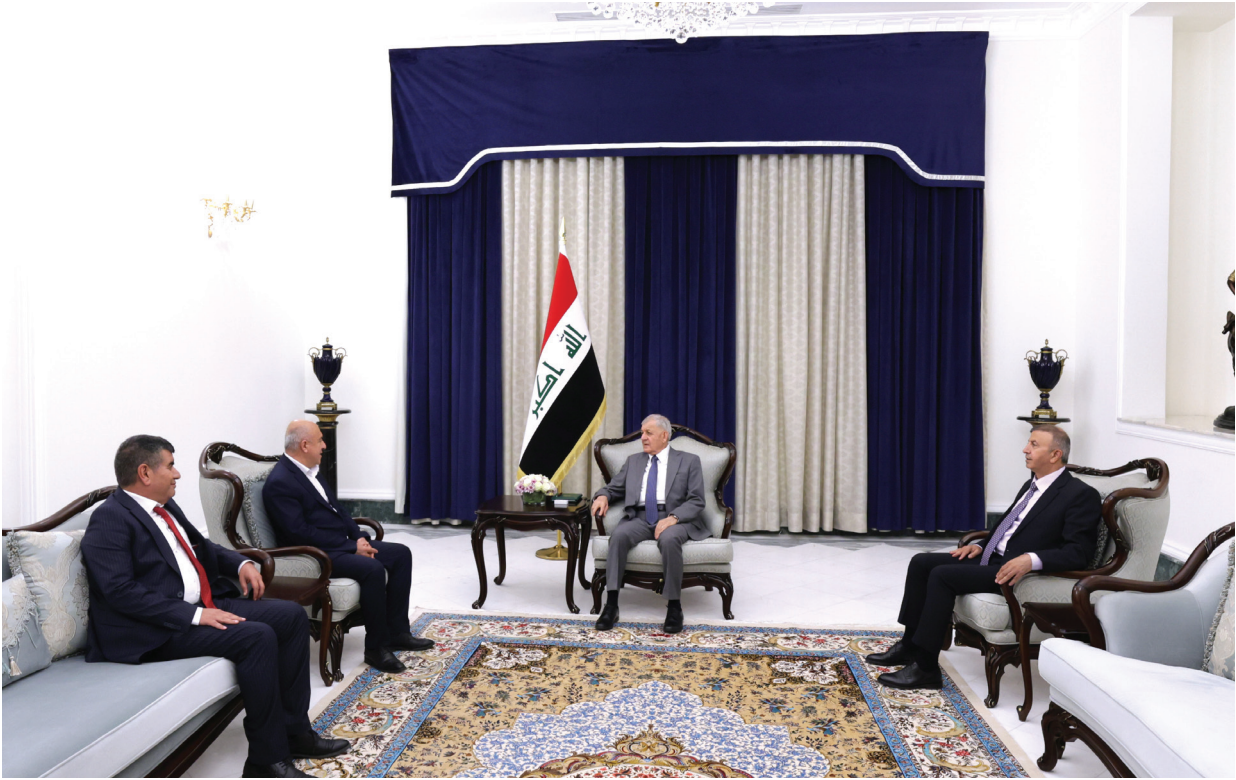
مطالبة الرئيس التركي بإعادة النظر في قرار الحظر على مطار السليمانية

دعا قوباد طالباني نائب رئيس حكومة إقليم كردستان، تركيا الى إعادة النظر بقرار فرض الحظر على مطار السليمانية الدولي. وقال قوباد طالباني في منشور على صفحته في موقع فيسبوك: شاركت في اجتماع رئاسة وحكومة إقليم كردستان مع الرئيس التركي والوفد المرافق له.

واضاف: خلال الاجتماع طلبت من الرئيس رجب طيب اردوغان اعادة النظر بقرار اغلاق الاجواء التركية امام مطار السليمانية الدولي.

هذا ووصل رجب طيب اردوغان رئيس الجمهورية التركية، مساء الاثنين ٢٢/٤/٢٠٢٤، الى أربيل عاصمة إقليم كردستان، واستقبل في المطار من قبل نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان ومسروور بارزاني رئيس وزراء الاقليم وقوباد طالباني نائب رئيس الوزراء، وعدد من الوزراء والمسؤولين.

وبعد مراسيم الاستقبال اجتمع الرئيس التركي مع كبار المسؤولين في الاقليم، لبحث القضايا المستجدة في العراق والمنطقة والعلاقات الثنائية وسبل تعزيزها.



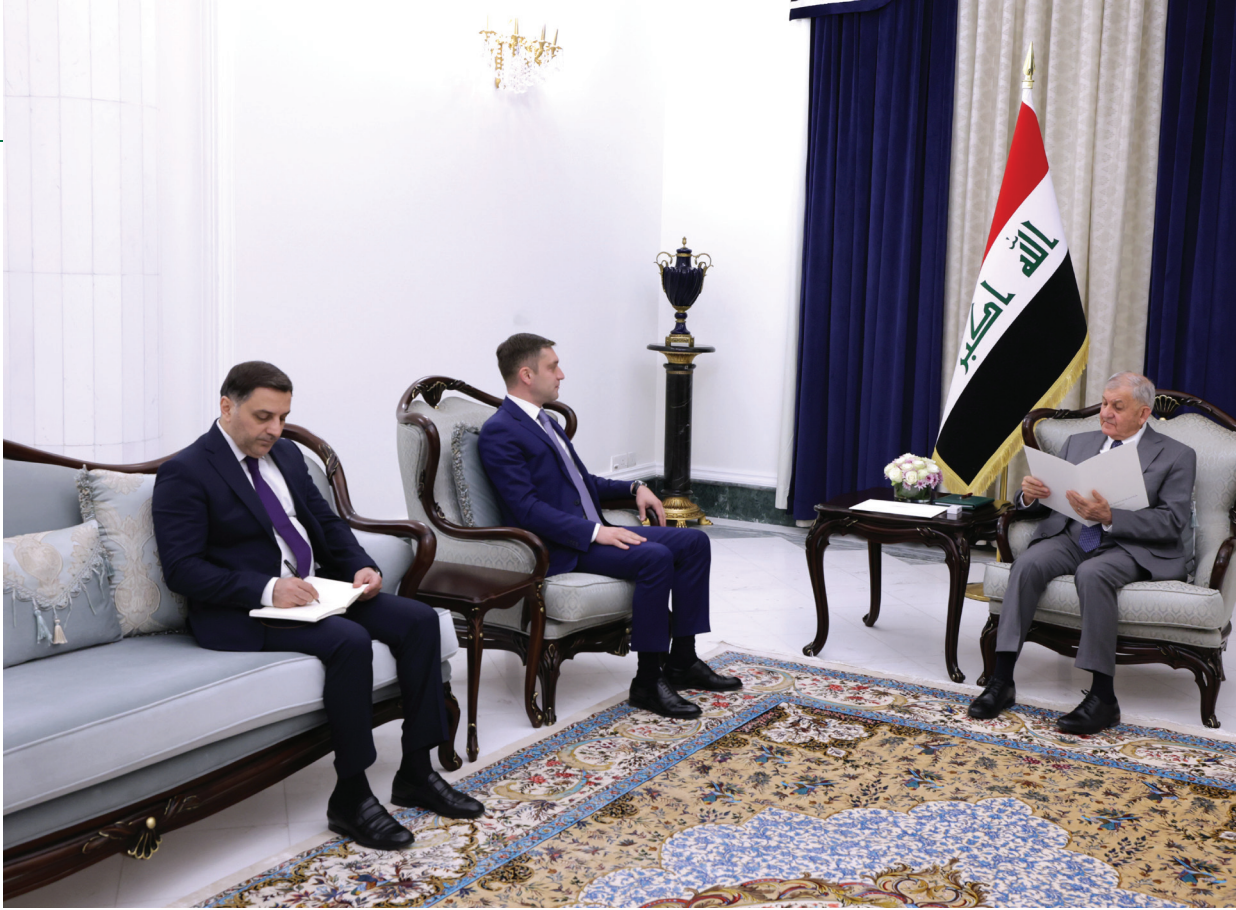
افتتاح مقر للمكتب السياسي للاتحاد الوطني في بغداد خطوة إيجابية

باتجاه تعزيز التعاون والتنسيق بين جميع القوى السياسية والاجتماعية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، يوم الأربعاء ٢٤ نيسان ٢٠٢٤ في قصر السلام ببغداد، مسؤول تنظيمات الاتحاد الوطني الكردستاني السيد سرکوت زكي، و عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني السيد رزكار حمه أمين.

وفي مُستهل اللقاء، بارك فخامة رئيس الجمهورية افتتاح مقر للمكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني في بغداد، معتبرا ذلك خطوة إيجابية نحو تعزيز التعاون والتنسيق بين جميع القوى السياسية والاجتماعية من أجل ترسيخ المكتسبات المتحققة على مختلف الصعد سيما المتعلقة بمتطلبات المواطنين وتحسين أوضاعهم العامة المعيشية والخدمية، وترسيخ الامن والاستقرار في البلد.

وأشار السيد الرئيس الى أهمية تعزيز الحوار بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لحسم المسائل العالقة وفقا للدستور والقانون والاختذ بالاعتبار حقوق جميع المواطنين في الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان. من جانبهما، أعرب السيدان سرکوت زكي، ورزكار حمه أمين عن شكرهما لفخامة رئيس الجمهورية على التهنئة بافتتاح مقر المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، مثنيين طروحات فخامته في ترسيخ الاستقرار في البلد وتعزيز التعاون بين القوى السياسية خدمة للمواطنين.



رئيس الجمهورية : ضرورة انعقاد مثل هذه المؤتمرات في ظل التغيرات المناخية

تسلم فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد رسالة خطية من فخامة رئيس جمهورية أذربيجان السيد إلهام علييف تضمنت دعوة فخامته للمشاركة في مؤتمر قمة المناخ (COP 29) التي تقام في العاصمة باكو خلال شهر تشرين الثاني المقبل.

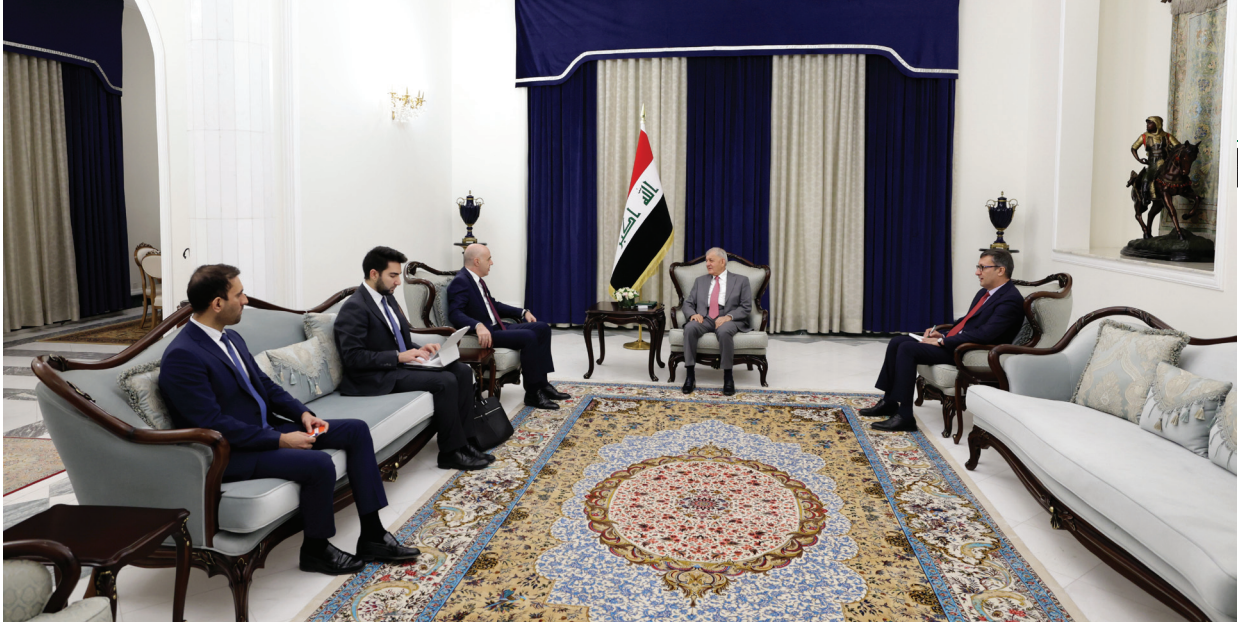
جاء ذلك خلال استقبال السيد الرئيس، يوم الأربعاء 24 نيسان 2024 في قصر السلام ببغداد، سفير جمهورية أذربيجان لدى العراق السيد نصير ممدوف.

وأعرب السيد الرئيس عن شكره وتقديره للدعوة الكريمة، محملاً سعادة السفير تحياته إلى الرئيس إلهام علييف، وتمنياته إلى الشعب الأذربيجاني بالمزيد من التطور والازدهار.

كما أكد فخامته ضرورة انعقاد مثل هذه المؤتمرات في ظل التغيرات المناخية ونتائجها على البيئة من ارتفاع درجات الحرارة والتصحر والجفاف الذي تعاني منه أغلب دول العالم، لافتاً إلى أهمية متابعة تنفيذ المقررات والتوصيات التي صدرت عن المؤتمرات السابقة وتفعيلها من أجل معالجة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية وإلزام الدول في تطبيق المعايير التي تضمن حماية البيئة من التلوث.

وأكد السيد الرئيس أهمية تعزيز العلاقات الثنائية وتوسيع حجم التعاون بين البلدين خاصة في مجالات الاقتصاد والاستثمار والسياحة والنقل الجوي والاستفادة من إمكانياتهما في تحقيق التنمية الشاملة.

من جانبه، أعرب السفير ممدوف عن تقديره العالي لاهتمام السيد رئيس الجمهورية بتطوير العلاقات وآليات التواصل والتنسيق بين العراق وأذربيجان، مؤكداً رغبة وحرص بلاده على توطيد روابط التعاون مع العراق في مختلف المجالات.



رئيس الجمهورية: العراق يتطلع إلى علاقات متميزة مع الجارة تركيا

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٢١ نيسان ٢٠٢٤ في قصر السلام ببغداد، سفير الجمهورية التركية لدى العراق السيد علي رضا كوناوي. وجرى، خلال اللقاء، التأكيد على تطوير العلاقات الثنائية، وتعزيز أوجه التعاون والتنسيق بين البلدين وبما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الصديقين. وأكد السيد الرئيس أهمية تدعيم العلاقات والتعاون بين بغداد وأنقرة، وتعزيز العمل المشترك على الصعيدين الدولي والإقليمي لترسيخ الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة. وأشار فخامة الرئيس إلى أن العراق يتطلع إلى علاقات متميزة مع الجارة تركيا على مختلف الصعد، كما أنه يحرص على إقامة علاقات مع الدول الشقيقة والصديقة مبنية على احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. من جانبه، أعرب السفير علي رضا كوناوي عن سعي بلاده لتوطيد التعاون والتنسيق المتبادل للخروج بتفاهات مشتركة بشأن المسائل بين البلدين والقضايا الإقليمية، كما استعرض السفير الترتيبات الجارية لزيارة الرئيس التركي إلى العراق.

استقبال السفير الهنغاري

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، يوم الأحد ٢١ نيسان ٢٠٢٤ ببغداد، السفير الهنغاري لدى العراق السيد اتيل تار والوفد المرافق له. وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، أهمية تطوير العلاقات الثنائية وتوسيع التعاون المشترك بين البلدين بما يخدم المصالح المشتركة، مشيراً إلى ضرورة التنسيق في القضايا ذات الاهتمام المتبادل لترسيخ السلم والأمن الدوليين. كما أكد فخامته أهمية الاستفادة من الخبرات والتجارب خاصة في قطاع الزراعة وإدارة الموارد المائية والمجالات السياحية والآثار والفنون. من جانبه، بين السفير اتيل تار تطلع بلاده لتعزيز العلاقات مع العراق وتنمية التعاون، ودعم أمنه واستقراره وعودته ليأخذ دوره الحيوي المهم في المنطقة.

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

د. عدالت عبدالله :

زيارة خير لا توريط



أردوغان الى بغداد من هذه الزاوية، أي أن تكون زيارة الخير للبلد والتعاون الإستراتيجي بين البلدين في إطار تفاهات سياسية وإقتصادية وأمنية تحمي العراق من شبح الحروب ثانيةً وتُبعد اراضينا عن أن تكون ساحة مفتوحة لتصفيات أمنية وعمليات عسكرية لاتتفق مع مبدأ إحترام سيادة العراق وهيبته.

بكل تأكيد سيكون للرئيس التركي مطالب أمنية واملاءات مخابراتية، ومن حق العراق أن يتفهم ذلك وأن يقدم تعاوناً ممكناً دون التورط في تحقيق أجدات خارجية بحتة، ولا يكون الأمر على حساب مكانة وسيادة العراق أو أمن مناطق العراق الحدودية، التي تعيش فيها الألوف من مدنيي أبناء البلد، لاسيما أن الحفاظ على حياة وأمن العراقيين، كرداً كانوا أو عرباً أو من أي مكون آخر، هو من صلب مهام الدولة وعليه لايمكن القبول بتعرض أي عراقي لأذى ما أو مخاطر نتيجةً لتنسيقات أمنية أو عمليات عسكرية ميدانية غير آبهة بعواقبها الوخيمة على المناطق المأهولة وأماكن المدنيين العزل.

* صحيفة (الزمان) اللندنية..

من حق العراق أن يكون له علاقات إقليمية متميزة يستثمرها للنهوض بالبلد سياسياً وإقتصادياً ومن أجل إعادة عافيته على مستوى المنطقة والعالم. هذا حلم أي عراقي أصيل يفكر في تعزيز موقع البلد بين بلدان العالم ومساهمته في حل المعضلات السياسية والأمنية والإقتصادية التي تواجه دول عديدة في منطقتنا الشرق الأوسط. والعراق، كما هو معهود منه، لا يروم الشر والاذى لأي بلد جار بعد أن شهد تجارب مريرة من الحروب التي أساءت لصيت البلاد والعباد وأقصته من التعايش السلمي والأخوي مع محيطه العربي والإقليمي.

ومن هذا المنطلق، لا ضير إطلاقاً في أن تستقبل الساسة في بغداد يوماً وفود رسمية عربية أو إقليمية وأجنبية، بل هو أمر في غاية الأهمية ويستدعي منا تشجيعه والعمل على المزيد من الإنفتاح السياسي والإقبال على التعاون والتنسيق مع الجميع طالما نأمل بدورنا نحن العراقيين أن نستعيد هيبة البلد ودوره المحوري في قضايا المنطقة.

ويمكن النظر الى زيارة الرئيس التركي رجب طيب



محمد شيخ عثمان :

زيارة اردوغان .. مسار جديد ام دوامة التازم؟

واحدة من الحكومات والشعوب ولم يخف يوماً تمسكها بالدفاع عن القضية الكردية على مستوى المنطقة وحل المسألة بالطرق الديمقراطية وترسيخ حقوق المواطنة الحققة لهم داخل حدود الدول التي تم تقسيم كردستان عليها دون المس بسيادة واستقرار وحدود تلك البلدان وهذا الموقف كان دوماً مبعث اعتزاز البلدان التي تضم الكرد إضافة إلى موقف المجتمع الدولي ولذلك نجد ان جميع مفاوضات حكومات المنطقة مع ممثلي كردهم كان بوساطة وجهه جاد من الاتحاد الوطني الكردستاني وإلى الآن ليس هناك تغيير في استراتيجية الاتحاد

* لزيارة اردوغان الى بغداد ومن ثم اربيل اهمية خاصة وكانت تمثل فرصة ماذا كان يريد العودة الى اواصر علاقات جادة اسس الرئيس الراحل مام جلال صرحها ام لا.
* للبلدين مصالح حقيقية مشتركة ومتداخلة ايضا ومكانة جيوسراتيجية مهمة في المنطقة وكل ذلك يحتم على الجانبين تغليب التفاهم والاتفاق على التباعد والتناحر.
* العلاقات الجيدة مع دول الجوار والعالم ومن ضمنها تركيا، كانت ولا تزال في صميم استراتيجية الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يقف على مسافة

هوية علاقات الاتحاد الوطني مع دول العالم ندية وليست تبعية

يشعر الجانبين بالراحة والثقة والاهتمام، ويسعون لدعم بعضهم ويركنون الى الحل السلمي والتفاهم والاتفاق كخيار انجع لديمومة وتعزيز اواصر تلك العلاقة.

* * اردوغان الان ليس اردوغان ماقبل الانتخابات البلدية ولكنه يعرف نفسه كسياسي براغماتي يؤمن بتغيير المعادلات والعلاقات وعندما يريد بناء صرح جديد لعلاقة متوترة فانه سيعمل بجد في مسعاه مثلما اعاد العلاقات مع مصر وغيرها ولذلك كان متوقعا لزيارته الى العراق وكردستان ان تثمر قفزة كبيرة لعلاقات مسؤولة وموثقة ومثمرة على جميع المستويات وليس الانتقائية في بعض الملفات والمواقف .

الايام القادمة ستخبرنا نوع الاتفاقات والتفاهمات وبوصلة المعادلات الاقليمية الجديدة في خضم مباحثات اردوغان وهل سيطغى خيار المسار الجديد ام الدوران في حلقة المسار المتمازم؟ وهل يصبغ على زيارته سمة اتفاقات رجل الدولة مع دولة جارة او تبقى زيارة تفقدية لاتهم سوى المتلكئين الذين يتوسلون منه الدعم للبقاء ولاتساهم في خلق ارضية استقرار جديدة تخدم تطلعات شعوب البلدين.

* موسوعة «صوت العراق»

الوطني الذي يؤمن بتغليب النضال البرلماني على الكفاح المسلح بل ان التغيير حاصل في نهج الحكومات حيال هذه القضية .

* * اغلاق سماء تركيا بوجه الرحلات من و الى مطار السليمانية نراها حالة استثنائية مقارنة بوجود جيش من الشركات التركية والمواد المستوردة منها ولا بد لعتمة تلك الحالة ان تنجلي وتعود تركيا وخاصة الرئيس اردوغان الى المسار الذهبي للعلاقات الوثيقة والمسؤولة بين تركيا والعراق والاقليم عموما والاتحاد الوطني خاصة لان تعزيز العلاقات والتفاهم يخدم تطلعات البلدين وشعوبهما وليس خرق سيادة الاخر والقصف العشوائي واستهداف المدنيين العزل.

* * لعلاقات الاتحاد الوطني مع دول الجوار والعالم هوية راسخة تتمثل في كونها علاقات ندية مبنية على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل وترفض اضاء صفة التبعية على علاقته مع الجميع باستثناء الجماهير الذي يرى فيهم المحرك الاساسي الذي يستمد منه القوة والثقة والاصالة .

وبعكس العلاقات التبعية فان العلاقات الندية قائمة على المودة والمحبة والاحترام المتبادل بين الأفراد والاحزاب والدول، حيث يكون هناك تفاعل ايجابي وصداقة حقيقية بينهم وفي هذه العلاقات،



لهجة تركية متشائمة من بغداد...

وأضاف الرئيس التركي، في تصريحات لصحافيين رافقوه في رحلة عودته من زيارته للعراق الثلاثاء: «من الضروري بالنسبة لرؤية العراق التنموية وأمن الاستثمارات الدولية أن تردم حفر الإرهاب».

تعاون ضد «الكرديستاني»

وتابع: «تجفيف مستنقع الإرهاب في سوريا والعراق لن يكون بعملا فقط، بل أيضاً بالجهود المشتركة لإدارتي البلدين، تركيا ستواصل محاربة الإرهاب سواء داخل حدودها أو خارجها، ضمن إطار القانون الدولي ومن خلال احترام وحدة وسلامة أراضي الدولة الجارة».

أنقرة: سعيد عبد الرازق: في غياب أي إعلان اتفاق على عملية عسكرية تركية مشتركة مع العراق تستهدف حزب «العمال الكردستاني» أو إقامة مركز عمليات مشترك خلال زيارته لبغداد وأربيل، أكد الرئيس التركي رجب طيب إردوغان عزم بلاده على «إنهاء الإرهاب بطريقة أو بأخرى مع الالتزام بالقانون الدولي واحترام سيادة الدول الأخرى».

وقال إردوغان: «لن نفسح المجال أبداً للذين يعملون مع التنظيمات الإرهابية ويستخدمونها أدوات، حزب (العمال الكردستاني) وأذرع يهددون استقرار العراق ونموه وسلامته، وإزالة هذا التهديد يصب في مصلحة بغداد».

غياب أي إعلان اتفاق على عملية عسكرية تركية مشتركة مع العراق تستهدف الكردستاني

كان على رأس جدول أعمال زيارته للعراق، وتكفل بتوقيع مذكرة تفاهم رباعية بين تركيا والعراق والإمارات وقطر، تم من خلالها تجاوز مرحلة مهمة، على حد قوله.

ووعد الرئيس التركي بتقدم أسرع في إنجاز مشروع «طريق التنمية» في الأيام المقبلة، مشيراً إلى أن ٢٧ اتفاقية ومذكرة تفاهم وقعتها تركيا والعراق ستساهم في تعزيز العلاقات بين البلدين أكثر.

وبشأن زيارته إلى أربيل، أكد إردوغان أنهم عقدوا اجتماعات مثمرة مع رئيس إقليم كردستان العراق نيجيرفان بارزاني.

أزمة المياه

وعن أزمة المياه بين تركيا والعراق قال إردوغان: «إنها ليست من نوع المشكلات التي يمكن حلها بمنطق (تم الأمر) دون فحص الظروف الفنية ووضع سيناريوهات مستقبلية، وهنا تبرز الحاجة إلى استخدام الموارد بشكل رشيد، العراق لديه مطالب منا فيما يتعلق بالمياه، وما يجب القيام به في هذه المرحلة هو طرح خطط وبرامج جديدة مناسبة للظروف المناخية المتغيرة في العالم

وقال إردوغان: «قمنا بتقييم الخطوات التي يمكننا اتخاذها، خاصة في مجالات مثل مكافحة الإرهاب والتجارة والنقل والطاقة وتأثيرات تغير المناخ... العراق أعلن أخيراً منظمة حزب (العمال الكردستاني الإرهابية) منظمة محظورة، وأعربنا عن ارتياح بلادنا لذلك، وشددنا مرة أخرى على توقعاتنا بإعلان حزب (العمال الكردستاني) رسمياً منظمة إرهابية وإنهاء وجوده في العراق، ونأمل أن نرى النتائج الملموسة لذلك بشكل أكثر وضوحاً في الفترة المقبلة».

وعبر إردوغان عن أمله في أن تبدي الدول الجارة الموقف اللازم في مواجهة التهديدات التي تستهدف الأراضي التركية.

«طريق التنمية»

وأشار الرئيس التركي إلى أنه بحث مع نظيره العراقي عبد اللطيف رشيد، ورئيس الوزراء محمد شياع السوداني العلاقات الثنائية التي شهدت زخماً في الفترة الأخيرة، وعبر عن دعمه للخطوات التي قامت بها الحكومة العراقية برئاسة السوداني من أجل تحقيق الاستقرار والرفاه الدائم في البلاد. ولفت إردوغان إلى أن مشروع «طريق التنمية»

سيلفي:إردوغان نقل رسالة واضحة إلى بغداد

المرافقين لإردوغان، إنه اعتباراً من ٢٢ أبريل (نيسان)، حدثت نقطة تحول تاريخية في العلاقات التركية - العراقية.

وأضاف: «هذا التحول في العلاقات يقف على قدمين؛ أولاهما التنمية الاقتصادية، وثانيتها الحرب ضد حزب (العمال الكردستاني)، وفي الجانب الأول تم توقيع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم اللازمة، أما الحرب ضد حزب (العمال الكردستاني)، فتحدثت إيردوغان بوضوح عن وجوب إنهاء وجوده في الأراضي العراقية في أقرب وقت ممكن، لكنني لم أستطع الحصول على إيضاحات بشأن إنشاء مركز العمليات المشتركة بين تركيا والعراق».

وقال سيلفي، في مداخلة تلفزيونية، الثلاثاء، إن «إردوغان نقل رسالة واضحة إلى بغداد، وهي أن (العمال الكردستاني) يشكل خطراً على جهود التنمية المبذولة في البلاد، وأنه على العراق أن يتعاون مع تركيا في القضاء على وجود (العمال الكردستاني) في شماله».

ولضمان الاستخدام المستدام للمياه». وأضاف: «لا ينبغي أن ننسى أن لدينا مشاكل مائية كثيرة مثلهم، تركيا ليست غنية بالمياه، وهي من فئة البلدان التي تعاني من الإجهاد المائي؛ لذا فإذا لم نتمكن من تنفيذ خططنا في وقت قصير، فقد نواجه مشاكل في إمدادات المياه؛ ولذلك علينا أن نتخذ خطوات حذرة، وقد يكون من الممكن التوصل إلى نقطة مشتركة من خلال التقييمات التي تتم في هذا الاتجاه».

وأكد إيردوغان أن تركيا تتبنى نهجاً عقلانياً وموجهاً نحو إيجاد حلول لهذه القضايا، بدلاً من النهج العاطفي، «وسنواصل القيام بذلك»، مضيفاً: «ما سنفعله هو مواصلة الحوار بحسن نية وبمنهج بناء لتنفيذ مشاريع مشتركة والتوصل إلى حلول مشتركة لمشكلتنا المشتركة؛ لأن المياه ليست أداة للصراع، بل هي مجال تعاون يخدم مصالحنا المشتركة».

نقطة تحول

وفي تعليق على نتائج زيارة إيردوغان للعراق، قال عبد القادر سيلفي، الكاتب في صحيفة «حرييت» القريبة من الحكومة والذي كان ضمن الصحفيين

«صحيفة» الشرق الاوسط» اللندنية

مرصد حقوق الانسان

حقوق الانسان في العراق واقليم كردستان



التقرير السنوي للخارجية الامريكية حول ممارسات حقوق الإنسان للعام ٢٠٢٣

ترجمة نص التقرير : المرصد

ملخص تنفيذي: تدهورت أوضاع حقوق الإنسان خلال العام ٢٠٢٣ بسبب زيادة القيود التي فرضتها الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان على الحريات الأساسية والفضاء المدني.

ووقعت هجمات متقطعة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا والخلايا التابعة له؛ قتال متقطع بين قوات الأمن العراقية وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا في المناطق النائية؛ العمليات العسكرية التركية ضد قواعد حزب العمال الكردستاني في العراق؛ ووجود الميليشيات التي لا تخضع بالكامل لسيطرة الحكومة، بما في ذلك وحدات قوات الحشد الشعبي المتحالفة مع إيران؛ والعنف الطائفي والعرقي والمالي.

وشملت قضايا حقوق الإنسان الهامة تقارير موثوقة عن: عمليات القتل التعسفي أو غير القانوني، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء؛ الاختفاء القسري؛ التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة على أيدي المسؤولين الحكوميين؛ ظروف السجن القاسية والمهددة للحياة؛ الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي؛ التدخل التعسفي أو غير القانوني في الخصوصية؛ معاقبة أفراد الأسرة على الجرائم التي يُزعم أن الفرد ارتكبها؛ الانتهاكات الجسيمة في النزاع، بما في ذلك الهجمات التي تؤدي إلى مقتل وإصابة المدنيين؛ فرض قيود خطيرة على حرية التعبير ووسائل الإعلام، بما في ذلك العنف أو التهديد باستخدام العنف ضد الصحفيين، والاعتقالات والمحاكمات غير المبررة ضد الصحفيين، والرقابة، ووجود قوانين التشهير الجنائية؛ والقيود الخطيرة على حرية الإنترنت؛ التدخل الكبير في حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات؛ والقيود المفروضة على حرية التنقل، بما في ذلك الإعادة القسرية للنازحين داخلياً إلى الأماكن التي واجهوا فيها تهديدات لحياتهم وحريتهم؛ الإعادة القسرية للاجئين إلى بلد قد يواجهون فيه التعذيب أو الاضطهاد، بما في ذلك الأذى الجسيم مثل تهديد الحياة أو الحرية أو غيره من أشكال سوء المعاملة التي من شأنها أن تشكل انتهاكاً منفصلاً لحقوق الإنسان؛ الفساد الحكومي الخطير؛ العنف القائم على النوع الاجتماعي على نطاق واسع، بما في ذلك العنف المنزلي وغيره من أشكال هذا العنف؛ الجرائم التي تنطوي على العنف أو التهديد بالعنف والتي تستهدف أفراد الأقليات العرقية، والنازحين داخلياً، والسكان العائدين؛ الجرائم التي تنطوي على عنف أو تهديدات بالعنف تستهدف المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمثليين وثنائبي الجنس؛ والاتجار بالأشخاص، بما في ذلك العمل القسري؛ فرض قيود كبيرة على حرية العمال في تكوين الجمعيات؛ ووجود أسوأ أشكال عمل الأطفال.

لقد اتخذت الحكومة بعض الخطوات للتعرف على المسؤولين الذين ربما ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان والتحقيق معهم ومحاكمتهم ومعاقبتهم.

حققت الحكومة في مزاعم الفظائع التي ارتكبها داعش وغيرها من الانتهاكات وحاكمتها، وفي بعض الحالات، أبلغت عن إدانة أعضاء داعش المشتبه بهم بموجب قانون مكافحة الإرهاب.

القسم 1. احترام نزاهة الشخص

أ. الحرمان التعسفي من الحياة وغيره من أعمال القتل غير القانوني أو ذات الدوافع السياسية

وردت عدة تقارير تفيد بارتكاب الحكومة أو وكلائها عمليات قتل تعسفية أو غير قانونية، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء.

في ٢٥ سبتمبر/أيلول، زُعم أن ميليشيات من قوات الحشد الشعبي المتحالفة مع إيران والمرتبطة بالحكومة

أطلقت النار وقتلت شخصية مثلي الجنس الشهيرة في «تيك توك» وفنانة الماكياج نور الصفار في بغداد. قبل إطلاق النار، واجه الصفار إساءة ومضايقات عبر الإنترنت فيما يتعلق بالجنس والجنس.

* لقد اتخذت الحكومة خطوات تدريجية لتقديم المسؤولين عن عمليات القتل خارج نطاق القضاء إلى العدالة. على سبيل المثال، في ٢٥ يونيو/حزيران، أصدرت محكمة جنابات ذي قار حكماً بالسجن المؤبد على المقدم عمر نزار من شعبة الاستجابة للطوارئ بوزارة الداخلية بتهمة قمع مظاهرات عام ٢٠١٩ أدت إلى مقتل ما لا يقل عن ٢٥ شخصاً وإصابة ٢٠٠ آخرين.

* وتكررت حوادث القتل خارج نطاق القضاء على أيدي مسلحين مجهولين، فضلاً عن أعمال العنف ذات الدوافع السياسية في جميع أنحاء البلاد. قُتل ثلاثة مسؤولين كبار في إقليم كردستان العراق في يوليو/تموز. وذكرت الشرطة أن محمد ميرزا سيندا، مسؤول استخبارات كبير سابق مرتبط بالحزب الديمقراطي الكردستاني، قتل عندما انفجرت سيارته في مدينة زاخو بمحافظة دهوك. وأعلن مجلس أمن إقليم كردستان أن حزب العمال الكردستاني مسؤول عن عملية القتل؛ ومع ذلك، نفى ممثلو قوات الدفاع الشعبية، الجناح المسلح لحزب العمال الكردستاني، تورط حزب العمال الكردستاني.

* في ٧ يوليو/تموز، أطلق مسلحون النار على اثنين من أعضاء «الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني» المتمركز في الشمال، فقتلوا اثنين منهم، وأصابوا آخر في السليمانية. في مايو/أيار، صرح كاروان كزيب، وهو سياسي من حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، أنه نجا من محاولة اغتيال.

* انخرط الميليشيات غير الحكومية والمنتسبون إلى داعش في عمليات القتل. أفادت منظمات حقوق الإنسان أن ميليشيات الحشد الشعبي المتحالفة مع إيران متورطة في القتل والاختطاف والابتزاز في جميع أنحاء البلاد، لا سيما في المحافظات المختلطة عرقياً ودينياً.

وقال نشطاء حقوق الإنسان، وخاصة أولئك الذين انتقدوا السياسيين وجماعات الميليشيات، إنهم تعرضوا للمضايقات.

* في ٢٥ مايو/أيار، نجا الناشط الحقوقي عمر عادل القيسي من محاولة قتله في ديالى بعد أن قامت مجموعة مسلحة بالاعتداء عليه وضربه بشدة.

في الأول من كانون الثاني/يناير، قتل تنظيم داعش شخصين كان قد اختطفهما في كركوك عام ٢٠٢١. ولا يزال التحقيق جارياً حتى نهاية العام.

ب. اختفاء

وردت تقارير عن حالات اختفاء ارتكبتها السلطات الحكومية أو بالنيابة عنها، بما في ذلك وحدات الشرطة الاتحادية وقوات الحشد الشعبي.

في أبريل/نيسان وسبتمبر/أيلول، حثت «لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري» الحكومة على تلبية احتياجات وحقوق الضحايا، بما في ذلك إدراج الاختفاء القسري كجريمة منفصلة في التشريعات الوطنية للمساعدة في الملاحقة القضائية، ووضع استراتيجية شاملة للبحث والتحقيق، وضمان جميع وتم تسجيل المعتقلين.

وذكر المرصد العراقي لحقوق الإنسان أن ما يقرب من ١٢ ألف عائلة عراقية قدمت تقارير عن أشخاص مفقودين بين

عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٣، مؤكداً أن العدد الإجمالي الفعلي من المرجح أن يكون أعلى من ذلك بكثير. * * * في ٣٠ أغسطس/آب، أفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنها تلقت ٩٩٤ طلباً للبحث عن أشخاص مفقودين خلال النصف الأول من العام. وتم تحديد مصير ومكان وجود ١٧١ شخصاً وتم جمع شمل خمسة أشخاص مع عائلاتهم في الخارج.

في يونيو/حزيران، حثت منظمة العفو الدولية السلطات على اتخاذ إجراءات ملموسة لتحديد مكان وجود ما لا يقل عن ٦٤٣ رجلاً وصبيًا اختفوا قسراً في يونيو/حزيران ٢٠١٦ على يد وحدات الحشد الشعبي أثناء عمليات استعادة الفلوجة من داعش. وأشارت منظمة العفو الدولية إلى أنه لم تتم محاسبة أي وحدة على حالات الاختفاء.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة:

يحظر الدستور الفيدرالي التعذيب والاعترافات القسرية، وكانت هناك تقارير موثوقة تفيد بأن المسؤولين الحكوميين استخدموا هذه الممارسات.

ولم يوفر القانون الإطار القانوني والضمانات الإجرائية لمنع التعذيب. وكثيراً ما كان التعذيب في السجون ومراكز الاحتجاز والسجون مخفياً عن الرقابة القانونية الفعالة. ولم يحدد القانون أنواع السلوك الذي يشكل تعذيباً، وأعطى القضاة السلطة التقديرية الكاملة لتحديد ما إذا كان اعتراف المتهم مقبولاً، دون النظر في كثير من الأحيان إلى طريقة الحصول عليه. قبلت المحاكم بشكل روتيني الاعترافات القسرية كأدلة، والتي كانت في بعض قضايا مكافحة الإرهاب المتعلقة بداعش هي الدليل الوحيد الذي تم النظر فيه.

* * * أشارت تقارير عديدة من منظمات غير حكومية محلية ودولية إلى أن مسؤولين حكوميين استخدموا التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. عملت الشرطة الاتحادية، وقوات الحشد الشعبي، ووحدات معينة من أجهزة الأمن الداخلي «آسايش» في حكومة إقليم كردستان، دون محاسبة. ومع ذلك، اتخذت حكومة إقليم كردستان خطوات مهمة لدعم سيادة القانون في تجهزتها الأمنية، مثل تدريب أكثر من ٤٠٠ ضابط وموظف من البيشمركة في مجال حقوق الإنسان، ومراعاة النوع الاجتماعي، وحماية المدنيين. * * * كانت هناك تقارير موثوقة عن قيام القوات الحكومية، بما في ذلك الشرطة الاتحادية، وجهاز الأمن الوطني، وقوات الحشد الشعبي، بإساءة معاملة الأفراد وتعذيبهم - وخاصة العرب السنة - أثناء الاعتقال والاحتجاز السابق للمحاكمة وبعد الإدانة.

* * * قام سجناء ومحتجزون سابقون ومنظمات حقوقية دولية بتوثيق حالات تعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في مراكز الاحتجاز التي تديرها وزارة الداخلية، وبدرجة أقل، وزارة الدفاع. ووفقاً لمسؤولي الطب الشرعي الحكومي، فقد ظهرت على بعض الضحايا علامات الضرب المبرح، بما في ذلك كسور العظام. * * * أبلغت المنظمات غير الحكومية المحلية عن حالات وفاة في مرافق الاحتجاز السابق للمحاكمة وسجون الترحيل والسجون بسبب استمرار التعذيب المنهجي وسوء الظروف في مراكز الاحتجاز.

* * * وفي مايو/أيار، ألقى القبض على الرئيس السابق لـ «لجنة ٢٩» لمكافحة الفساد، اللواء أبو رغيف، واحتجز بعد «توجيه صريح» من وزير الداخلية وسط مزاعم بالفساد والممارسات اللاإنسانية.

* ابتداءً من عام ٢٠٢١، كشف المعتقلون للمسؤولين عن مزاعم التعذيب من قبل اللجنة ٢٩ للحصول على اعترافات. وفي يونيو/حزيران، وافق رئيس الوزراء على توصيات لجنة تحقيق خاصة بتسليم وثائق التحقيق الخاصة باللجنة ٢٩ إلى القضاء لضمان المساءلة. وتوفي قاسم حمود منصور، المسؤول الحكومي الذي اعتقلته اللجنة، في المستشفى؛ وأظهرت الصور التي استعرضها الصحفيون أدلة على وجود صدمة قوية في رأس منصور وسقوط أسنانه. وورد أن السجلات الطبية والصور الفوتوغرافية تؤكد الإصابات التي زُعم أن معتقلين آخرين أصيبوا بها أثناء احتجازهم. وشملت أساليب التعذيب التي تناولتها الصحافة بالتفصيل، والتي أكدها مراقبو حقوق الإنسان، الضرب بأعمدة معدنية والصدمات الكهربائية على الأعضاء التناسلية للمعتقلين.

* * في أغسطس/آب، أفادت هيومن رايتس ووتش أن الوفيات تحدث أسبوعياً داخل السجون الحكومية نتيجة التعذيب أو الضرب أو سوء التغذية، وخاصة سجن الحوت في محافظة ذي قار وسجن الرصافة المركزي وسجن الحلة. كما سجلت السجون حوادث انتحار، وحذر برلمانيون من "التعذيب الممنهج" في السجون.

* * ادعت نزيلة معروفان، صحفية كردية إيرانية، أنها تعرضت للتعذيب لمدة ١٣ يوماً في يناير/كانون الثاني في سجن السليمانية.

وأشار رئيس المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان، فضل الغراوي، في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢، إلى أن مكتب رئيس الوزراء أنشأ لجنة لتلقي شكاوى التعذيب في السجون. ولم تكن هناك معلومات متاحة للعام بشأن عمل اللجنة أو عدد الشكاوى التي تلقتها حتى نهاية العام.

وفي أغسطس/آب، أعلنت وزارة العدل عن فتح تحقيق في مقطع فيديو نُشر على وسائل التواصل الاجتماعي يُزعم أنه يُظهر سجيناً يتعرض للتعذيب حتى الموت داخل سجن التاجي المركزي شمالي بغداد.

أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز

وكانت الظروف في السجون ومراكز الاحتجاز قاسية، وأحياناً كانت تهدد الحياة، بسبب نقص الغذاء، والاكتظاظ الشديد، والإيذاء الجسدي، وعدم كفاية الظروف الصحية والرعاية الطبية، والتهديد بالأمراض المعدية.

الظروف الجسدية السيئة :

أدى عدد أعضاء داعش المزعومين الذين اعتقلتهم الحكومة إلى تفاقم الاكتظاظ المنهجي في السجون التي تديرها الحكومة. وتدير دائرة الإصلاحات العراقية، وهي جزء من وزارة العدل، ٢٩ منشأة في البلاد.

قامت وزارات العدل والدفاع والداخلية بتشغيل ٢٤ مركز احتجاز. كما أدار «جهاز مكافحة الإرهاب» مرفقاً واحداً على الأقل للاحتجاز السابق للمحاكمة.

في أبريل/نيسان، أكدت وزارة العدل أن السجون الحكومية بلغت ٣٠٠ بالمائة من طاقتها الاستيعابية. أعلنت وزارة العدل إقالة مدير سجن الرصافة بعد إقراره بأن طاقة استيعابية السجن تصل إلى ٤٠٠ بالمائة.

أدان أعضاء لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب، الوضع في سجون النساء باعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان، مشيرين إلى أن غالبية السجينات ينحدرن من عائلات مرتبطة بتنظيم داعش.

وفقاً لوزارة العدل، احتجزت السلطات أطفالاً حتى سن ١٢ عاماً مع أمهاتهم المزعوم أنهم ينتمون إلى داعش. وتشير

بعض التقارير إلى أن ١٠٠ طفل كانوا محتجزين مع أمهاتهم خلال العام. وزعمت التقارير أن ما يقدر بنحو ٦٠ سجيناً بالغاً لقوا حتفهم. في مايو/أيار، أُضربت ٤٠٠ امرأة على الأقل في سجن شديد الحراسة في بغداد عن الطعام احتجاجاً على إدانتهم بالانتماء إلى داعش بعد محاكمات جائرة مزعومة، ولتسليط الضوء على ظروف السجن السيئة.

وأفادت منظمة العفو الدولية أن المحاكم أصدرت أحكاماً بالسجن لفترات طويلة وأحكام الإعدام في قضايا مرتبطة بتنظيم داعش «بعد إدانات استندت في المقام الأول إلى اعترافات ملوثة بالتعذيب». وأفادت منظمة هيومن رايتس ووتش بإعدام ١٣ سجيناً في ٢٥ ديسمبر/كانون الأول في سجن الناصرية.

ووفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش (HRW)، أُدين معظم الرجال بالإرهاب وتم إعدامهم دون شفافية أو إشعار مسبق وعدم القدرة على الاتصال بأسرهم أو محاميهم.

وأشارت منظمة هيومن رايتس ووتش إلى هذا باعتباره أول «إعدام جماعي» منذ أن توقفت هذه الممارسة إلى حد كبير في ظل الحكومة السابقة في عام ٢٠٢٠.

في سبتمبر/أيلول، أفاد مصعب الألوسي، زميل منتدى الخليج الدولي، أن السلطات أبقّت السجناء رهن الاحتجاز لفترات طويلة قبل صدور الأحكام بحقهم، وقام حراس الأمن بتعريض المعتقلين لأنواع مختلفة من التعذيب.

وأضاف أن الميليشيات والأحزاب السياسية والفصائل القبلية وفصائل أخرى تحتفظ بالعشرات من «مراكز الاعتقال السرية» حيث تمارس التعذيب الممنهج.

وفي يوليو/تموز، أقرت وزارة العدل بانتشار الأمراض في السجون بسبب الاكتظاظ، وذكرت أنها ستناقش مع وزارة الصحة لتحسين الظروف الصحية للسجناء.

وأوضحت الوزارة أن «الوضع الصحي داخل السجون» يعد «أحد أبرز العوائق التي تواجه عمل الوزارة»، حيث «انتشرت الأمراض بين النزلاء» نتيجة الاكتظاظ.

أفادت جماعات حقوق الإنسان الدولية والمحلية أن السلطات حرمت في حالات عديدة الزيارات العائلية للمحتجزين والمدانين.

وفي كثير من الحالات، اضطرت أسر السجناء إلى دفع رشوى كبيرة لزيارة أقاربهم شخصياً. ويُزعم أن الحراس كانوا يطلبون رشوى أو يضربون المعتقلين عندما يطلب المعتقلون الاتصال بأقاربهم أو بمحاميهم.

** في جميع أنحاء إقليم كردستان العراق، كانت هناك ستة مراكز إصلاحية، ثلاثة منها للرجال المحتجزين وثلاثة للنساء والأحداث المحتجزين. تضم المراكز المخصصة للنساء والأحداث كلا من المحتجزين احتياطياً والسجناء، بينما يُحتجز الرجال المحتجزون احتياطياً في مرافق الاحتجاز بمراكز الشرطة في جميع أنحاء إقليم كردستان العراق.

تجاوز إجمالي عدد المحتجزين القدرة الاستيعابية المحددة في جميع المرافق بنسبة ١٥٧ بالمائة. وفقاً لمسؤولين في حكومة إقليم كردستان، بلغ عدد نزلاء السجون ٤٩٢٢، منهم ١٨١ حدثاً.

في بعض مراكز الاحتجاز والسجون التي تديرها الشرطة، احتجزت سلطات حكومة إقليم كردستان أحياناً الأحداث في نفس الزنانات مع البالغين، حيث كان الحد الأدنى لسن المسؤولية القانونية في إقليم كردستان العراق هو ١١ عاماً.

وأفادت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في إقليم كردستان، وهي لجنة مستقلة تابعة لبرلمان حكومة إقليم كردستان، أن المراكز الإصلاحية في إقليم كردستان عانت من مشاكل طويلة الأمد تتمثل في الاكتظاظ، وعدم كفاية مرافق المياه

والصرف الصحي والنظافة، واستخدام العنف أثناء الاحتجاز الأولي، والبنية التحتية القديمة في مراكز احتجاز النساء. ومراكز الأحداث. ولم يتمكن الطاقم الطبي المحدود من تقديم الخدمات الطبية الكافية لجميع السجناء.

الإدارة :

أفادت الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان أنهما اتخذتا خطوات لمعالجة مزاعم سوء المعاملة في السجون ومرافق الاحتجاز التي تديرها الحكومة، لكن مدى هذه الخطوات لم يكن معروفاً. * * أفاد مسؤولو حكومة إقليم كردستان أن مرافق الاحتجاز في إقليم كردستان العراق تخضع للمراقبة من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، وأن المحتجزين يمكنهم الإبلاغ عن حالات التعذيب من خلال إدارة السجن أو المدعي العام أو منظمات حقوق الإنسان. وعلى الرغم من المخاوف التي أثيرت، تجاهلت السلطات علامات التعذيب الجسدية، وبدا أن إجراءات تقديم الشكاوى لم تكن عادلة أو فعالة. وقد اختار العديد من المعتقلين عدم الإبلاغ عن سوء المعاملة بسبب انعدام الثقة في السلطات أو الخوف من الانتقام.

المراقبة المستقلة:

سمحت سجون هيئة الإصلاحات الفيدرالية بزيارات منتظمة لمراقبين مستقلين غير حكوميين. وأفادت وزارة العدل عن ٦٨ زيارة إلى مرافق إصلاحية للبالغين و ٢٣ زيارة إلى إصلاحيات الأحداث. وذكر المنتدى الخليجي الدولي أن وزارة العدل لم تمنع المنظمات الحقوقية من زيارة السجون فحسب، بل رفضت الكشف عن أوضاع السجناء.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر الدستور والقوانين الفيدرالية الاعتقال والاحتجاز التعسفيين وينص على حق أي شخص في الطعن في قانونية اعتقاله أو احتجازه أمام المحكمة. وعلى الرغم من هذه الحماية، فقد وردت تقارير عديدة عن عمليات اعتقال واحتجاز تعسفية، معظمها من العرب السنة، بما في ذلك النازحون داخلياً.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المعتقلين

* * يحظر القانون القبض على الأفراد أو احتجازهم دون أمر من القاضي أو المحكمة ما لم تقبض سلطات إنفاذ القانون على الجاني متلبساً بارتكاب جريمة جنائية. كما يحظر القانون على أي جهة غير السلطات المختصة قانوناً احتجاز أي شخص.

لكن نشطاء حقوق الإنسان المحليين أفادوا بأن وحدات الحشد الشعبي قامت في بعض الأحيان باحتجاز أشخاص دون أمر قضائي. ويلزم القانون السلطات بتسجيل اسم المعتقل ومكان احتجازه وسبب احتجازه والأساس القانوني للاعتقال خلال ٢٤ ساعة من الاعتقال، وهي فترة يمكن تمديدتها إلى ٧٢ ساعة كحد أقصى في معظم الحالات.

* بالنسبة للجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام، يمكن للسلطات احتجاز المتهم بشكل قانوني طالما كان ذلك ضرورياً لاستكمال العملية القضائية. وكانت وزارة الداخلية مسؤولة عن إدارة وتحديث هذه السجلات. ويلزم القانون وزارتي الدفاع والداخلية، وكذلك جهاز الأمن الوطني، بوضع مبادئ توجيهية للقادة في ساحة المعركة لتسجيل تفاصيل المعتقلين في السجل المركزي.

** أفادت وسائل الإعلام المحلية وجماعات حقوق الإنسان أن السلطات اعتقلت المشتبه بهم في مدهامات أمنية دون أوامر قضائية، لا سيما بموجب قانون مكافحة الإرهاب، وكثيراً ما احتجزت هؤلاء المعتقلين لفترات طويلة دون تهمة أو تسجيل. أطلقت الحكومة سراح المعتقلين بشكل دوري، عادة بعد أن خلصت إلى أنها تفتقر إلى أدلة كافية للمحاكم لإدانتهم، لكن العديد من الآخرين ظلوا رهن الاحتجاز في انتظار مراجعة التهم الأخرى المعلقة. يسمح القانون بالإفراج بكفالة عن المعتقلين الجنائيين (ولكن ليس الأمنيين).

ونادراً ما أطلقت السلطات سراح المعتقلين بكفالة. وينص القانون على قيام القضاة بتعيين محامين مجانيين للمعوزين. وكثيراً ما اشتكى المحامون المعينون لتمثيل المحتجزين من عدم كفاية إمكانية الاتصال بموكليهم، مما أعاق التشاور الكافي بين المحامي وموكله. وفي العديد من الحالات، لم يتمكن المعتقلون من مقابلة محاميهم قبل الموعد المقرر لمحاكمتهم.

* الاعتقال التعسفي :

وردت تقارير عديدة عن الاعتقال التعسفي أو الاحتجاز غير القانوني من قبل القوات الحكومية، بما في ذلك قوات الأمن العراقية، وجهاز الأمن الوطني، وقوات الحشد الشعبي، وقوات الأمن الآسایش. ولم تكن هناك إحصاءات موثوقة متاحة فيما يتعلق بالعدد الإجمالي لمثل هذه الأفعال أو مدة الاعتقال. وبحسب ما ورد، تقاعست السلطات في كثير من الأحيان عن إخطار أفراد الأسرة بالاعتقال أو مكان الاحتجاز، مما أدى إلى الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، إن لم يكن الاختفاء القسري.

وأفادت المنظمات الإنسانية أيضاً أن السلطات الفيدرالية، في كثير من الحالات، لم تبلغ المحتجزين بأسباب احتجازهم أو التهم الموجهة إليهم. شملت العديد من التقارير عن الاحتجاز التعسفي أو غير القانوني أعضاء أو مؤيدين مشتبه بهم لداعش وشركائهم وأفراد أسرهم.

ذكرت منظمات حقوق الإنسان والناشطون والصحفيون بشكل متكرر أن سلطات حكومة إقليم كردستان احتجزت الصحفيين والناشطين والمتظاهرين تعسفاً.

وأكد المعتقلون أنهم لم يتم إبلاغهم بالتهم الموجهة إليهم، وتم إطلاق سراحهم في نهاية المطاف دون توجيه تهم إليهم، حيث أبلغ بعضهم عن سوء المعاملة أثناء الاحتجاز.

في أغسطس/آب، اعتقل عملاء استخبارات «آسایش» في حكومة إقليم كردستان الصحفي إسلام كاشاني في زاخو بعد أن انتقد كاشاني الفساد المزعوم في حكومة إقليم كردستان وسوء إدارة الرواتب العامة.

تم إطلاق سراحه بعد يومين، لكن وفقاً لتقارير وسائل الإعلام المحلية، لم تقدم السلطات مذكرة اعتقال بحق كاشاني على الرغم من أنها داهمت منزله بعد اعتقاله.

الحبس الاحتياطي :

أجاز القانون وزارات العدل والدفاع والداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية حبس المعتقلين احتياطياً. ويمكن للأجهزة الأمنية، التي ترفع تقاريرها مباشرة إلى مكتب رئيس الوزراء، أن تحتجز المعتقلين على ذمة المحاكمة لفترة وجيزة في ظروف محدودة. كان الاحتجاز المطول قبل المحاكمة مشكلة نظامية، وكثيراً ما كان يعادل أو يتجاوز العقوبة القصوى للجريمة المزعومة دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة أو المراجعة القضائية، خاصة بالنسبة لأولئك المتهمين بأن لهم علاقات مع داعش.

وفي سبتمبر/أيلول، ذكر «منتدى الخليج الدولي» أن بعض المعتقلين ظلوا رهن الاحتجاز لأشهر أو سنوات قبل صدور الأحكام، بينما ظل آخرون رهن الاحتجاز دون توجيه أي تهمة إليهم على الإطلاق. وبحسب مراقبين، وجهت الدولة والأفراد اتهامات إلى ٢٨ ألف معتقل، فيما لا يزال ٢٩ ألفاً آخرين في انتظار الاتهامات.

ووفقاً للمنظمات غير الحكومية، فإن العدد الكبير من حالات الاحتجاز السابق للمحاكمة كان نتيجة للتراكم الخطير في جلسات المحكمة، وهو ما نتج عن عدة عوامل، بما في ذلك العدد الكبير من المحتجزين، والاحتجاز غير الموثق، وبطء معالجة التحقيقات الجنائية، وعدم كفاية عدد القضاة والموظفين المدربين. الموظفون القضائيين، وعدم قدرة السلطات أو إحجامها عن استخدام الكفالة أو غيرها من شروط الإفراج، ونقص تبادل المعلومات، والرشوة، والفساد. كان الاحتجاز المطول قبل المحاكمة شائعاً بشكل خاص في المناطق المحررة من داعش، حيث أدى العدد الكبير من المحتجزين المرتبطين بداعش واستخدام المرافق المؤقتة إلى اكتظاظ كبير وعدم كفاية الخدمات. ووردت أنباء عن احتجاز الأشخاص بعد تواريخ الإفراج القضائي والإفراج غير القانوني.

وبحسب ما ورد احتجزت السلطات العديد من المعتقلين دون محاكمة لعدة أشهر أو سنوات بعد الاعتقال، ولا سيما أولئك المحتجزين بموجب قانون مكافحة الإرهاب.

في بعض الأحيان، احتجزت السلطات المعتقلين بمعزل عن العالم الخارجي أو دون السماح لهم بالاتصال بمحامى الدفاع، أو العرض أمام القاضي، أو تقديمهم للمحاكمة بتهمة رسمية خلال الفترة المنصوص عليها قانوناً. كما قامت سلطات السجون ومراكز الاحتجاز في بعض الأحيان بتأخير إطلاق سراح المعتقلين أو النزلاء الذين تمت تبرئتهم بسبب عدم تسجيل السجناء أو مشاكل بيروقراطية أخرى، أو ابتزاز الرشاوى من السجناء قبل إطلاق سراحهم في نهاية مدة عقوبتهم.

في سبتمبر/أيلول، نقلت وسائل الإعلام المحلية قصص ستة معتقلين سابقين تحدثوا عن سوء المعاملة والاحتجاز المطول قبل المحاكمة في السجون التي تديرها وزارة العدل، مشيرة إلى أن بعض المعتقلين أُجبروا على دفع رشاوى للحصول على موعد للمحاكمة وتجنب ما يصل إلى ثلاث سنوات في السجن.

الاحتجاز السابق للمحاكمة.

أفادت منظمات غير حكومية أن سلطات حكومة إقليم كردستان احتجزت المعتقلين لفترات طويلة في الحبس الاحتياطي.

وأشار مسؤولو حكومة إقليم كردستان إلى أن المدعين العامين ومحامي الدفاع واجهوا في كثير من الأحيان عقبات

في القيام بعملهم، وتم تأجيل المحاكمات دون داع لأسباب إدارية. ووفقاً للجنة حقوق الإنسان في كردستان، بقي بعض المعتقلين في مرافق جهاز الأمن الداخلي لحكومة إقليم كردستان لفترات طويلة حتى بعد صدور أوامر المحكمة بالإفراج عنهم.

استمر المحامون الذين قدمتهم منظمة غير حكومية دولية في الوصول إلى الأحداث الذين يُزعم أنهم ينتمون إلى داعش والذين ليس لديهم محامٍ معين من قبل المحكمة، وتقديم التمثيل لهم، وجميع الأحداث غير الممثلين في إقليم كردستان العراق.

ه. الحرمان من المحاكمة العلنية العادلة

ينص الدستور على استقلال القضاء، لكن بعض مواد القانون تقيد استقلال القضاء وحياده. حكمت المحكمة الاتحادية العليا في المسائل المتعلقة بالفدرالية والدستور الاتحادي، وقام مجلس قضائي أعلى منفصل بإدارة نظام المحاكم والإشراف عليه، بما في ذلك المسائل التأديبية. وبحسب ما ورد أثر الفساد أو التهريب على بعض القضاة في القضايا الجنائية على مستوى المحاكمة وفي الاستئناف أمام محكمة التمييز.

* * أدت التهديدات وعمليات القتل العديدة التي ارتكبتها عناصر طائفية وقبلية ومتمطرقة عنيفة وإجرامية إلى إضعاف استقلال القضاء، حيث واجه القضاة والمحامون وأفراد أسرهم في كثير من الأحيان تهديدات بالقتل واعتداءات. في أبريل/نيسان، أفادت نقابة المحامين أن أحد المحامين تعرض للتهديد والاعتداء من قبل المتهمين في دعوى قضائية رفعها. وذكرت الجمعية أن الهجوم كان جزءاً من اتجاه متزايد للهجمات ضد المحامين، والتي تراوحت بين خمسة وعشرة شهرياً في جميع أنحاء البلاد.

* * كان المجلس القضائي الكردستاني مستقلاً قانونياً ومالياً وإدارياً عن وزارة العدل في حكومة إقليم كردستان، لكن يقال إن كبار قادة حكومة إقليم كردستان كان لهم تأثير على القضايا الحساسة سياسياً. كما ورد أن أقوى الأحزاب السياسية في إقليم كردستان العراق، أي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، أثرت على التعيينات والأحكام القضائية.

أكدت منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية على السواء أن القضاة فشلوا في كثير من الأحيان في التحقيق في مزاعم ذات مصداقية بأن قوات الأمن قامت بتعذيب المشتبه فيهم بالإرهاب، وكثيراً ما أدانت المتهمين بناءً على اعترافات قسرية فقط.

إجراءات المحاكمة

ينص الدستور والقانون الاتحادي على الحق في محاكمة عادلة وعلنية، لكن السلطة القضائية لم تطبق هذا الحق على جميع المتهمين.

* * أفاد بعض المسؤولين الحكوميين والمنظمات الدولية، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، أن إجراءات المحاكمة لم ترقى إلى مستوى المعايير الدولية.

وبموجب القانون، يحق للمتهمين افتراض البراءة حتى تثبت إدانتهم. أشارت المنظمات غير الحكومية الدولية إلى

أن القضاة في القضايا المتعلقة بتنظيم داعش، يفترضون في بعض الأحيان ذنب المتهمين على أساس التواجد أو القرب الجغرافي من أنشطة داعش، أو على أساس العلاقة الزوجية أو العائلية مع مدعى عليه آخر. وينص القانون على إبلاغ المحتجزين فوراً وبالتفصيل بالتهمة الموجهة إليهم وبحقهم في محاكمة عادلة وفي الوقت المناسب وعلنية.

ومع ذلك، فقد فشل المسؤولون بشكل روتيني في إبلاغ المتهمين على وجه السرعة أو بالتفصيل بالتهمة الموجهة إليهم. وكانت المحاكمات علنية، باستثناء بعض قضايا الأمن القومي. وواجه العديد من المتهمين تأخيرات لا مبرر لها في الوصول إلى المحاكمة.

ويمنح القانون المتهمين الحق في حضور محاكمتهم والحق في الاستعانة بمحام خاص أو تعيينه المحكمة على النفقة العامة، إذا لزم الأمر.

وفي كثير من الأحيان، لم يكن لدى المتهمين الوقت أو التسهيلات الكافية لإعداد دفاعهم.

* * كان عدم القدرة على الوصول إلى محامي الدفاع عيباً خطيراً في إجراءات التحقيق والمحاكمة والاستئناف.

كان هذا السيناريو نموذجياً في محاكم مكافحة الإرهاب، حيث ورد أن المسؤولين القضائيين سعوا إلى إكمال الإدانات والعقوبات على الآلاف من أعضاء داعش المشتبه بهم بسرعة، بما في ذلك من خلال المحاكمات الجماعية. وللمتهمين أيضاً الحق بموجب القانون في الحصول على مساعدة مجانية من مترجم فوري، إذا لزم الأمر. تختلف مؤهلات المترجمين الفوريين بشكل كبير.

قامت بعض البعثات الأجنبية بتوفير مترجمين فوريين للمتهمين من مواطنيها. وعندما لم يكن هناك مترجم فوري، ورد أن القضاة أجلوا الإجراءات وأعادوا المتهمين الأجانب إلى الاحتجاز.

قام قضاة التحقيق بجمع الأدلة وتحديد ما إذا كان ينبغي إحالة الأمور إلى هيئة محاكمة. قامت ثلاث لجان محاكمة بمراجعة ملف التحقيق، وعقدت محاكمات، وحكمت بالذنب أو البراءة. ومن الناحية القانونية، لا يمكن إجبار المتهمين على الشهادة أو الاعتراف بالذنب.

ومع ذلك، لم يُمنح المتهمون ومحاموهم دائماً حق الوصول إلى الأدلة، أو طالب المسؤولون الحكوميون بالرشوة مقابل الوصول إلى ملفات القضية. وفي العديد من الحالات، ورد أن القضاة اعتمدوا على الاعترافات القسرية أو القسرية باعتبارها المصدر الرئيسي أو الوحيد للأدلة في الإدانات، دون دعم أدلة الطب الشرعي أو شهادة شهود مستقلين.

وينص القانون على إعادة محاكمة المعتقلين المدانين بسبب اعترافات قسرية أو بالإكراه أو أدلة قدمها مخبرون سريون، لكن منظمات محلية أفادت أن السلطات نفذت القانون بشكل انتقائي.

حتى مارس/آذار، ظل شيروان شيرواني وجوهر زيباري - وهما من معتقلي «بادينان»، في إشارة إلى المنطقة في محافظة دهوك حيث اعتقلت قوات الأسايش وجهاز استخبارات الحزب الديمقراطي الكردستاني باراستن عشرات النشطاء والصحفيين والمتظاهرين في عام ٢٠٢٠ - في السجن. وكان من المقرر إطلاق سراح شيرواني وزيباري خلال العام، ولكن تم تمديد فترة سجنهما بعد توجيه تهمة إضافية إليهما مباشرة قبل الموعد المقرر لإطلاق سراحهما. في يوليو/تموز، اعتقلت قوات الأمن التابعة لآسايش حكومة إقليم كردستان الصحفي أواميد باروشكي في دهوك بعد أن عقد باروشكي مؤتمراً صحفياً لانتقاد الحكم الممتد الصادر على شيرواني أثناء دعوته للاحتجاج على القرار.

السجناء والمعتقلين السياسيين

ووردت أنباء عن وجود سجناء ومعتقلين سياسيين. كان من الصعب تقييم المطالبات الفردية بسبب الافتقار إلى الشفافية الحكومية، وانتشار الفساد في إجراءات الاعتقال، وبطء معالجة القضايا، والقدرة المحدودة للغاية على الوصول إلى المحتجزين، خاصة أولئك المحتجزين في مرافق مكافحة الإرهاب والاستخبارات والعسكرية. ولم تعتبر الحكومة أي شخص مسجون بمثابة سجناء سياسيين، وأعلنت أن جميع الأشخاص المسجونين انتهكوا القوانين الجنائية. ومع ذلك، زعم المعارضون السياسيون للحكومة أن الحكومة تسجن الأفراد بسبب أنشطة أو معتقدات سياسية تحت ذريعة تهمة جنائية تتراوح بين الفساد والإرهاب والقتل. أفادت منظمات غير حكومية محلية أن الصحفيين والناشطين السياسيين واجهوا اعتقالات ومضايقات على مدار العام بسبب تصريحات تنتقد الحكومة وإيران والميليشيات.

و. القمع العابر للحدود الوطنية

أفاد العديد من الناشطين من حركة تشرين لعام ٢٠١٩ الذين عاشوا في المنفى في دول أجنبية أنهم تلقوا تهديدات منتظمة على سلامتهم وسلامة أسرهم، بما في ذلك تحذيرات بأنهم سيتعرضون للأذى إذا عادوا إلى العراق. وانتقل بعض النشطاء إلى الخارج بسبب دعاوى قضائية جنائية يعتقدون أنها تهدف إلى منعهم من ممارسة حقهم في حرية التعبير وانتقاماً من الاحتجاجات الرائدة المناهضة للحكومة.

ز. الاستيلاء على الممتلكات وردّها

ويحظر الدستور والقانون الاتحادي مصادرة الممتلكات إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل. انخفضت مصادرة المنازل والممتلكات خلال العام، وخاصة الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها من الأقليات الدينية أو العرقية أو أعضاء داعش المشتبه بهم.

في أيار/مايو، أفادت وسائل إعلام الإقليم عن مصادرة واسعة النطاق للعقارات التجارية في وسط بغداد من قبل الميليشيات المتحالفة مع إيران، عصابات أهل الحق، وكتائب حزب الله، ومنظمة بدر، عن طريق التهديد والترهيب عبر وحدات الحشد الشعبي التابعة لها ضد أصحاب العقارات. في أغسطس/آب، وجه رئيس الوزراء وزارة الداخلية بفتح تحقيق في هذه التقارير عن الاستيلاء غير القانوني على الممتلكات.

ح. التدخل التعسفي أو غير القانوني في الخصوصية أو الأسرة أو المنزل أو المراسلات

يحظر الدستور والقانون الفيدرالي مثل هذه الأفعال، ولكن هناك تقارير عديدة تفيد بأن الحكومة فشلت في احترام هذا الحظر. وكثيراً ما كانت القوات الحكومية تدخل المنازل دون تصريح قضائي أو أي تصريح مناسب آخر. وبحسب ما ورد اعتقلت السلطات أزواج وأفراد عائلات الهاربين - معظمهم من العرب السنة المطلوبين بتهم الإرهاب - لإجبار الهاربين على الاستسلام.

ط. الانتهاكات المرتبطة بالنزاع

نشأت الانتهاكات المرتبطة بالنزاع من هجمات متقطعة شنها داعش والخلايا التابعة له؛ قتال متقطع بين قوات الأمن العراقية وداعش في المناطق النائية؛ ووجود ميليشيات لا تخضع بالكامل لسيطرة الحكومة، بما في ذلك وحدات معينة من قوات الحشد الشعبي؛ استمرار الصراع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني؛ والعنف الطائفي والعرقي والمالي.

نفذ داعش هجمات متفرقة على المدنيين، غالباً في المجتمعات الشيعية. أصدرت الحكومة عدة شكاوى رسمية بشأن التوغلات التركية في الأراضي السيادية للبلاد.

عمليات القتل :

أفادت منظمة «إيراك بودي كاوت»، وهي منظمة غير حكومية مستقلة تسجل الوفيات بين المدنيين في البلاد، عن مقتل ٣٩٨ مدنياً بسبب الصراع الداخلي خلال شهر أغسطس/آب.

ووردت أنباء عن مقتل مدنيين جراء العمليات العسكرية التركية في شمال البلاد. وفي أبريل/نيسان، أفادت وسائل الإعلام بمقتل مدنيين كرديين في غارات جوية تركية في دهوك. في أغسطس/آب، أفادت وسائل الإعلام بمقتل مدني وإصابة مدني آخر جراء غارة جوية تركية بطائرة بدون طيار في دهوك، كما قُتل أربعة مدنيين وأصيب مدني خلال غارات جوية تركية في السليمانية.

في سبتمبر، ذكرت وسائل الإعلام أن قوات الأمن أكدت مقتل مدني وإصابة مدني آخر جراء غارة جوية تركية بطائرة بدون طيار ضد أهداف مزعومة لحزب العمال الكردستاني في منطقة سنكسر بمحافظة السليمانية.

* * على الرغم من هزيمته الإقليمية في البلاد، ظل داعش مرتكباً رئيسياً للفظائع وغيرها من الانتهاكات. وكان المقاتلون المتبقون يعملون من خلال خلايا نائمة وفرق ضاربة نفذت هجمات قناصة وكمائن وعمليات اختطاف وقتل ضد قوات الأمن وقادة المجتمع المحلي. وكانت هذه الانتهاكات واضحة بشكل خاص في محافظات الأنبار وديالى وكركوك.

* * وفي ٢٦ مارس/آذار، أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن مقتل جندي وإصابة آخر خلال هجوم في الأنبار غربي البلاد.

في ١١ يونيو/حزيران، أعلنت وزارة الدفاع عن هجوم شنه داعش في كركوك أدى إلى مقتل ضابطين وإصابة ثلاثة جنود.

وفي ٨ سبتمبر/أيلول، هاجم تنظيم داعش نقطة تفتيش للجيش في الجزء الشمالي الشرقي من البلاد، مما أدى إلى إصابة جندي.

في ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني، فجر داعش قنبلة على جانب الطريق وفتح النار في هجوم مسلح أدى إلى مقتل ١١ مدنياً وإصابة رجال الإنقاذ والمارة في محافظة ديالى الشرقية.

عمليات الاختطاف :

وردت تقارير متكررة عن حالات اختفاء قسري من قبل القوات الحكومية أو نيابة عنها، بما في ذلك قوى الأمن

الداخلي وقوات الحشد الشعبي، فضلاً عن الميليشيات والجماعات الإجرامية غير التابعة لقوات الحشد الشعبي. * في ٣ أغسطس، أكد رئيس إقليم كردستان العراق أن ٢,٦٤٤ (١,٢٤٤ امرأة و١,٤٠٢ رجلاً) من أصل ٦,٤١٧ إيزيديًا اختطفهم داعش في عام ٢٠١٤ ما زالوا في عداد المفقودين. وكان أفراد الأقليات الأخرى أيضًا ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات داعش.

* في ٢١ مارس/آذار، اختفت الصحفية والباحثة والناشطة في مجال حقوق الإنسان إليزابيث تسوركوف، وهي مواطنة روسية إسرائيلية مزدوجة، بعد مغادرتها شقتها في بغداد لإجراء بحث لأطروحتها. ومع نهاية السنوات، لم يسمع عنها أحد منذ اختفائها، إلا أن مقطع فيديو انتشر عبر الواتساب في نوفمبر/تشرين الثاني، حيث «يعترف» تسوركوف بترويج الصراع الشيعي الشيعي وحركة تشرين بالتنسيق مع «الموساد ووكالة المخابرات المركزية». واتهمت مصادر مختلفة، بما في ذلك بيان صحفي صادر عن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، كتائب حزب الله باختطافها.

الانتهاكات الأخرى المرتبطة بالنزاع :

على مدار العام، أدى الصراع إلى تعطيل حياة مئات الآلاف من الأشخاص في جميع أنحاء البلاد، لا سيما في محافظات بغداد والأنبار وديالى وصلاح الدين ونيوى.

أقامت القوات الحكومية، بما فيها قوات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي، أو حافظت على حواجز على الطرق يقال إنها أعاقت تدفق المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات المحتاجة، لا سيما في مناطق مثل سهل نينوى وسنجار في محافظة نينوى، حيث تتنازع حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية على الحدود الإدارية.

* في سبتمبر/أيلول، وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على تمديد ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها داعش لمدة عام واحد، والذي أنشئ أصلاً في عام ٢٠١٧ لدعم الجهود المحلية لمحاسبة داعش على أفعاله. يمكن أن ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية من خلال جمع الأدلة وتخزينها والحفاظ عليها.

واستمرت الصراعات القبلية، وشهدت استخدام أسلحة غير مرخصة، على الرغم من مصادرة السلطات الأمنية لهذه الأسلحة. تمكنت وزارة الداخلية، من خلال مديرية شؤون القبائل التابعة لها، من حل أكثر من ٢٤٠٠ نزاع قبلي وضبط أكثر من ٤٥ ألف قطعة سلاح غير مرخصة بعد تكثيف العمليات الأمنية لمواجهة تصاعد أعمال العنف. وأكد تقرير الأمم المتحدة السنوي عن الأطفال والنزاعات المسلحة، الصادر في ٥ يوليو/تموز، أنه في عام ٢٠٢٢ وقع ٢٠٢ انتهاكاً جسيماً ضد ١٧٣ طفلاً (١٢٥ صبياً و٤٨ فتاة)، بينهم ثمانية أطفال وقعوا ضحايا لانتهاكات متعددة.

بحلول نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٢، «ظل ٩٣٦ طفلاً (٩٢٧ صبياً و٩ فتيات) رهن الاحتجاز بتهم تتعلق بالأمن القومي، بما في ذلك ارتباطهم الفعلي أو المزعوم بالجماعات المسلحة، وفي المقام الأول داعش» (داعش).

القسم ٢. احترام الحريات المدنية

أ. حرية التعبير، بما في ذلك لأعضاء الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى

يحمي الدستور الاتحادي حرية التعبير، بما في ذلك حرية التعبير لأعضاء الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى، وإن كان ذلك مع فرض قيود على التعبير ترى السلطات أنه ينتهك النظام العام والأخلاق أو يعبر عن الدعم لحزب البعث

المحظور.

واجه الناشطون الإعلاميون والاجتماعيون أشكالاً مختلفة من الضغط والترهيب من قبل السلطات، مما جعل الرقابة الذاتية هي القيد الأساسي على حرية التعبير، وذلك بسبب الخوف الحقيقي من انتقام الحكومة والأحزاب السياسية والقوى العرقية والطائفية والميليشيات والإرهابيين والعنيفين. الجماعات المتطرفة، أو العصابات الإجرامية. ذكر المدافعون عن حرية التعبير أنه نظرًا لأن القانون لم يحدد على وجه التحديد الأفعال التي تنتهك النظام العام والأخلاق، فيمكن للسلطات استخدام غموض القانون لخنق التعبير المحمي.

حرية التعبير :

لم يكن بمقدور الأفراد انتقاد الحكومة علناً أو سرّاً دون خوف من الانتقام. ضاقت الميليشيات شبه العسكرية الناشطين والحركات السياسية الإصلاحية الجديدة عبر الإنترنت وبشكل شخصي، بما في ذلك من خلال التضليل عبر الإنترنت، وهجمات الروبوتات، والتهديدات أو استخدام العنف الجسدي لإسكاتهم ووقف أنشطتهم. في أغسطس/آب، أعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، عن قلقه أثناء زيارة رسمية للبلاد من أن سلسلة من الإجراءات التي اتخذها من هم في السلطة - على سبيل المثال، رفع دعاوى تشهير جنائية ضد الصحفيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني - قد خلقت «حالة مروعة» تأثيرها على حرية التعبير، وخاصة بالنسبة للمدافعين عن البيئة.

أدت المضايقات القانونية من قبل الأحزاب الإسلامية المتطرفة والميليشيات المتحالفة مع إيران باستخدام دعاوى قضائية كيدية ضد النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، إلى الحد من حرية التعبير والمشاركة المدنية. أبلغت منظمات المجتمع المدني عن مستوى غير مسبوق من المضايقات القانونية، وذلك أساساً من خلال الاتهامات الكاذبة بالنشاط الإجرامي والعقوبات الغامضة على «المعارضة» أو «التشهير» في أعقاب التعليقات العامة والانتقادات الموجهة إلى الجهات الحكومية. يشار إليها أحياناً باسم الدعاوى القضائية الخبيثة أو الاحتيالية أو المزعجة، وتميل هذه الإجراءات القانونية إلى الاستشهاد بمواد قانونية غامضة والاعتماد على تفسيرات قانونية واسعة للغاية. العديد من قضايا الدعاوى الكيدية لم تصل إلى المجال العام بسبب خوف الضحايا من الانتقام أو المزيد من الأذى. * استهدفت الحكومة بشكل متزايد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي. وضعت وزارة الداخلية قواعد جديدة لوسائل التواصل الاجتماعي في يناير/كانون الثاني، حيث أطلقت منصة تسمح للأفراد بالتنديد أو الإبلاغ عن أي محتوى «يخالف الآداب العامة، ويحتوي على رسائل سلبية وبذيئة، ويزعزع الاستقرار الاجتماعي». ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، قامت السلطات في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران بمقاضاة ما لا يقل عن ٢٠ شخصاً فيما يتعلق بالممارسة السلمية لحرية التعبير.

قامت قوات الأمن، ومعظمها تابعة لوزارة الداخلية، أو داخل جهاز الأمن الوطني، أو من قوات الحشد الشعبي، بالإضافة إلى قوات حكومة إقليم كردستان (الأسايش في المقام الأول)، باعتقال واحتجاز المتظاهرين والناشطين المنتقدين للحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، على التوالي، وفقاً لتصريحات المسؤولين الحكوميين وممثلي المنظمات غير الحكومية والتقارير الصحفية.

* في ١٣ فبراير/شباط، ذكر «المرصد العراقي لحقوق الإنسان» أن السلطات اعتقلت مستخدمي وسائل التواصل

الاجتماعي بشكل تعسفي لنشرهم «محتوى منخفض الجودة». وبحسب ما ورد تعاملت السلطات مع هؤلاء المعتقلين كما لو كانوا متورطين في أعمال «إرهابية» ألحقت أضراراً بالمؤسسات العامة أو أدت إلى خسارة الأموال العامة. * أعطت الأحزاب السياسية في إقليم كردستان العراق، أي الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، الأولوية للوصول إلى المنافذ التي يملكونها أو يسيطرون عليها هم أو أعضاؤهم.

العنف والمضايقات :

ظل الصحفيون يواجهون التهديدات والترهيب والهجمات من قبل الميليشيات أو قوات الأمن. سجلت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة ٣٤٥ حالة انتهاك للصحفيين في جميع أنحاء البلاد حتى نهاية مايو/أيار، معظمها في بغداد وأربيل.

وفي بعض الأحيان، منعت القوات الحكومية الصحفيين من التغطية لأسباب أمنية. وأفادت بعض المؤسسات الإعلامية عن اعتقالات ومضايقات للصحفيين، فضلاً عن الجهود الحكومية لمنعهم من تغطية مواضيع حساسة سياسياً، بما في ذلك المسائل الأمنية والفساد وفشل الحكومة في تقديم الخدمات الكافية.

* * أحصت منظمة مراسلون بلا حدود ما يقرب من ٢٠ حالة اعتقال للصحفيين في إقليم كردستان العراق خلال العام. أفادت منظمة مراسلون بلا حدود ما يقرب من ٢٠ حالة اعتقال للصحفيين في إقليم كردستان العراق خلال العام. أفادت منظمة مراسلون بلا حدود ما يقرب من ٢٠ حالة اعتقال للصحفيين في إقليم كردستان العراق خلال العام. ارتكاب ٤٩ انتهاكاً ضد ٩٩ صحفياً ومدوناً على وسائل التواصل الاجتماعي في إقليم كردستان العراق.

وسلّطت مراسلون بلا حدود الضوء على تصاعد الانتهاكات ضد العاملين في الصحافة في حكومة إقليم كردستان، حيث تم اعتقال العديد من الصحفيين بشكل تعسفي، وعندما اقترب موعد إطلاق سراحهم، وجدوا أنفسهم متهمين بارتكاب جرائم إضافية أدت إلى فترات سجن طويلة.

ووردت تقارير في جميع أنحاء البلاد عن عمليات ضرب واعتقالات وتهديدات بالقتل ضد العاملين في مجال الإعلام، وخاصة الصحفيين العاملين في وسائل الإعلام التابعة للمعارضة وغير الحزبية. في أغسطس/آب، أفاد صحفي من حلبجة أنه تلقى تهديدات بالقتل من أفراد يعتقد أنهم من المخابرات الإيرانية بسبب تقاريره عن تدخل البلاد في سياسة المنطقة. وفي سبتمبر/أيلول، أفاد صحفي من دهوك أنه تلقى تهديدات بالقتل بسبب تقاريره عن الفساد الحكومي في المدينة.

الرقابة أو تقييد المحتوى على أعضاء الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى، بما في ذلك وسائل الإعلام عبر الإنترنت : يحظر القانون إنتاج أو استيراد أو نشر أو حيازة مواد مكتوبة أو رسومات أو صور فوتوغرافية أو أفلام تنتهك النزاهة العامة أو الآداب العامة. وشملت العقوبات الغرامة والسجن. أدى الخوف من الانتقام العنيف بسبب نشر حقائق أو آراء تنتقد الفصائل السياسية إلى إعاقة حرية التعبير.

تدخلت الحكومة الفيدرالية، وبدرجة أقل، حكومة إقليم كردستان، في بعض الأحيان في العمليات الإعلامية، مما أدى في بعض الأحيان إلى إغلاق وسائل الإعلام، وفرض قيود على التقارير، والحرمان من الوصول إلى المعلومات العامة، والتدخل في خدمة الإنترنت.

طبقت بعض محاكم حكومة إقليم كردستان القانون الجنائي العراقي الأكثر صرامة في الدعاوى القضائية المتعلقة بالصحفيين بدلا من قانون حكومة إقليم كردستان المحلي، الذي يوفر حماية أكبر لحرية التعبير ويحظر احتجاز

الصحفيين.

بحلول نهاية العام، لم تكن حكومة إقليم كردستان قد نفذت قانون حرية المعلومات الذي تم إقراره أصلاً في عام ٢٠١٣. وادعى الصحفيون والمدافعون عن حرية الصحافة أن القضاء لم يكن محايداً في قضايا حرية الصحافة أو في الدعاوى القضائية المرفوعة ضد حكومة إقليم كردستان بسبب الفشل في توفير المعلومات. في يناير/كانون الثاني، رفضت محكمة الاستئناف في أربيل الدعاوى القضائية التي رفعتها «بيريغراف نيوز» ضد رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان ورئيس إقليم كردستان العراق بسبب رفضهما تسليم معلومات الميزانية العامة.

* في ٢٢ مايو، أصدرت وزارة الثقافة والشباب في حكومة إقليم كردستان توجيهاً يحدد القواعد التنظيمية الجديدة للإعلام في إقليم كردستان العراق.

وشدد التوجيه إجراءات الترخيص لوسائل الإعلام في إقليم كردستان العراق، وزيادة رسوم الترخيص، وأذن للوزارة بمراقبة المحتوى المنشور وتقييد وسائل الإعلام التي يمكن بثها. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تؤكد فيها الوزارة سيطرتها على ما يمكن أن يقوله الأفراد في إقليم كردستان العراق على وسائل التواصل الاجتماعي.

وكانت وسائل الإعلام المحلية نشطة وعبرت عن وجهات نظر متنوعة، تعكس إلى حد كبير وجهات النظر السياسية لأصحاب وسائل الإعلام. كما تمارس وسائل الإعلام رقابة ذاتية للامتثال للقيود الحكومية ضد «انتهاك النظام العام» وبسبب الخوف من انتقام الشخصيات والأحزاب السياسية والمليشيات والجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية والمسؤولين الحكوميين والأفراد. أثرت الأحزاب السياسية بقوة أو سيطرت بشكل مباشر على معظم المطبوعات اليومية والأسبوعية التي يبلغ عددها عدة مئات، بالإضافة إلى العشرات من محطات الإذاعة والتلفزيون، ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي، والمؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي.

قوانين التشهير/القذف :

يجرم القانون التشهير والقذف والتجديف والتشهير، بما في ذلك إهانة قادة الحكومة. استخدم القضاء والمليشيات والمسؤولون الحكوميون مذكرات الاعتقال في قضايا التشهير للترهيب والإسكات، وفي بعض الحالات، على ما يبدو، «لطرده» النشطاء والصحفيين من مخبأهم. وأوصت منظمات حقوق الإنسان الحكومة بمراجعة القانون، الذي قالت إنه يستخدم لإسكات المعارضة والمطالبات بالإصلاح. في ٢٥ مارس/آذار، ألقى القبض على محمد نعناع ثم أطلق سراحه بكفالة في قضية تشهير رفعها رئيس الوزراء في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢.

وكان نعناع ينتظر المحاكمة بحلول نهاية العام. في ٣٠ مايو/أيار، برأت محكمة الجench في الموصل المدافع عن حقوق الإنسان والصحفي ياسر الحمداني من تهمة القذف والتشهير ضد مسؤول حكومي فيما يتعلق بعمله في مكافحة الفساد.

أفاد الصحفيون المقيمون في إقليم كردستان العراق على نطاق واسع عن مخاوفهم من التعرض للاعتقال أو الاحتجاز بتهمة التشهير إذا قاموا بتغطية تقارير انتقادية عن الجهات الفاعلة القوية. في سبتمبر/أيلول، أفادت وسائل الإعلام أن محكمة حلبجة حكمت على رئيس منظمة «هالويست» غير الحكومية في إقليم كردستان العراق، التي تراقب وتقيم أداء القطاع العام، بالسجن لمدة ستة أشهر بتهمة التشهير بعد أن نشرت المنظمة تقريراً عن الفساد في المديرية العامة للصحة في حلبجة.

الأمن القومي:

كثيرا ما هددت الميليشيات شبه العسكرية في قوات الحشد الشعبي أفراد المجتمعات السنية والأقليات بتهم الإرهاب لإسكات معارضتهم، خاصة في المناطق التي استولت فيها الميليشيات على الأراضي المحلية والأنشطة الاقتصادية ومنعت عودة النازحين السنة.

التأثير غير الحكومي :

قامت الجهات الفاعلة غير الحكومية وشبه الحكومية، بما في ذلك الميليشيات الخارجة عن سيطرة الدولة والجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية، بتهديد الصحفيين بالعنف بسبب تقاريرهم عن مواضيع حساسة.

حرية الإنترنت

قامت الحكومة بتقييد أو تعطيل الوصول إلى الإنترنت وفرضت رقابة على المحتوى عبر الإنترنت، وكانت هناك تقارير موثوقة تفيد بأن الحكومة راقبت الاتصالات الخاصة عبر الإنترنت دون سلطة قانونية مناسبة. وكانت القيود الحكومية المفروضة على الوصول إلى الإنترنت علنية، وأعلنت الحكومة أن لديها السلطة القانونية الكاملة لمراقبتها للاتصالات الخاصة عبر الإنترنت.

وعلى الرغم من القيود، استخدمت الشخصيات السياسية والناشطون الإنترنت لانتقاد السياسيين، وتنظيم المظاهرات، وتنظيم الحملات الانتخابية للمرشحين عبر منصات التواصل الاجتماعي. استخدمت الميليشيات الروبوتات وحملات التضليل لمهاجمة وتشويه سمعة الناشطين والمرشحين المستقلين للانتخابات واللجنة الانتخابية. وفقا لمؤسسة فريدم هاوس، قامت الحكومة الفيدرالية وسلطات حكومة إقليم كردستان بتعطيل الوصول إلى الإنترنت أثناء الاحتجاجات واستخدمت قوانين مصاغة بشكل غامض لتجريم بعض الأنشطة عبر الإنترنت. أفادت منظمات المجتمع المدني أن القوات الحكومية والميليشيات قامت بمراقبة صفحات نشطاءها على وسائل التواصل الاجتماعي، وواجه النشطاء مضايقات أو تهمة جنائية على أساس نشاطهم على وسائل التواصل الاجتماعي. * في إقليم كردستان العراق، قال بعض الصحفيين المستقلين إن المجموعات التابعة للأحزاب السياسية الرئيسية أبلغت كذباً منشوراتهم إلى مسؤولي فيسبوك بأنها محتوى محمي بحقوق الطبع والنشر في محاولات لمنع نشر المعلومات. أفادت بعض وسائل الإعلام عن تعرضها لهجمات إلكترونية، بما في ذلك هجمات حجب الخدمة الموزعة، بعد نشر قصص عن الفساد الحكومي، والتي زعمت أنها ترعاها الدولة نظراً لتوقيتها وتطورها.

ب. حريات التجمع السلمي وتكوين الجمعيات

قامت الحكومة في بعض الأحيان بتقييد حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

حرية التجمع السلمي

وينص الدستور الاتحادي على حرية التجمع والتظاهر السلمي «التي ينظمها القانون»، وقد احترمت الحكومة بشكل

عام هذا الحق. تطلبت اللوائح من منظمي الاحتجاج طلب الإذن قبل سبعة أيام من المظاهرة وتقديم معلومات مفصلة عن المتقدمين وسبب الاحتجاج والمشاركين.

وحظرت اللائحة كافة "الشعارات أو اللافتات أو المطبوعات أو الرسومات" التي تنطوي على "الطائفية أو العنصرية أو التمييز" بين المواطنين.

كما حظرت اللائحة أي شيء من شأنه أن يخالف الدستور أو القانون؛ تشجيع العنف أو الكراهية أو القتل؛ أو إثبات الإساءة للإسلام أو "الشرف أو الأخلاق أو الدين أو المقدسات أو الكيانات العراقية بشكل عام".

تصدر السلطات عمومًا التصاريح وفقًا للوائح. لم تكن هناك أمثلة في إقليم كردستان العراق على العنف ضد المتظاهرين.

استمرت العديد من الاحتجاجات، بما في ذلك المظاهرات العفوية، حتى عندما لم تمنح السلطات الإذن، حيث قال المتظاهرون إن الدستور يطلب منهم فقط إخطار الحكومة، وليس طلب الإذن.

ولأن السلطات لم تقدم عادة سوى الردود الشفهية على طلبات التظاهر، كان من الصعب توثيق سجل الحكومة في منح تصاريح الاحتجاج أو رفضها.

* * في ٢ سبتمبر/أيلول، استخدمت قوات الأمن العراقية الذخيرة الحية لتفريق حشد كردي كان يحتج على إعادة فتح طريق سريع كان أعضاء الحشد الشعبي قد أغلقوه لمنع الحزب الديمقراطي الكردستاني من العودة إلى مقره الرئيسي في كركوك.

قتلت قوى الأمن الداخلي أربعة متظاهرين كرد، وأصابت عشرات آخرين، واعتقلت ٣٠ شخصًا أطلق سراحهم لاحقًا بعد أن ضغطت الأحزاب الكردية من أجل إطلاق سراحهم. وتعهد رئيس الوزراء بمحاسبة المسؤولين عن أعمال العنف وأدان المشاجرات العنيفة. وبحلول نهاية العام، لم تكن نتائج التحقيق الذي أجرته الحكومة قد أعلنت ولم يتم توجيه اتهامات إلى أي شخص متورط بارتكاب جريمة.

حرية تكوين الجمعيات

وينص الدستور الاتحادي على الحق في تشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية والانضمام إليها، مع بعض الاستثناءات التشريعية، بما في ذلك الحظر على التعبير عن الدعم لحزب البعث أو «المبادئ الصهيونية» أو إسرائيل. وفي إطار هذه المعايير، احترمت الحكومة بشكل عام هذا الحق.

كان مطلوبًا من المنظمات غير الحكومية المسجلة لدى الإدارة الفيدرالية للمنظمات غير الحكومية (DNGO) في بغداد أيضًا التسجيل لدى DNGO التابعة لحكومة إقليم كردستان للعمل في إقليم كردستان العراق، وكان على المنظمات غير الحكومية المسجلة في حكومة إقليم كردستان التسجيل لدى DNGO الفيدرالية للعمل خارج إقليم كردستان العراق.

في أغسطس/آب، أعلنت المنظمة الوطنية غير الحكومية لحكومة إقليم كردستان أنها أجرت عدة تغييرات على إجراءات التسجيل وتجديد الترخيص، وذلك في أعقاب شكاوى من المنظمات غير الحكومية بأنها مرهقة للغاية. ومع ذلك، أفادت المنظمات غير الحكومية أنه لم تكن هناك تحسينات ملحوظة بعد الإعلان.

ووفقًا لتقارير المنظمات غير الحكومية، يمكن للسلطات أن تملي الهيكل الداخلي للمنظمات غير الحكومية، بل

وفي بعض الأحيان حتى اختيار المنظمة لاسمها. وأفاد ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية أن المنظمة الوطنية الديمقراطية في بغداد استغرقت ستة أشهر لمعالجة تسجيل المجموعة والموافقة على اسمها. وبحسب ما ورد أخبر مسؤولو المنظمات غير الحكومية المنظمة غير الحكومية أن البلاد «تتمتع بالديمقراطية وحقوق الإنسان» وشككوا في «الحاجة والفائدة» من تسجيل منظمة تركز على هذه الأمور. وأفادت منظمات غير حكومية أخرى بوجود صعوبات مماثلة، لا سيما إذا كان اسم منظماتها يتعلق بحقوق الإنسان أو الديمقراطية، حيث تستغرق بعض التسجيلات فترة أطول من عام واحد.

ج. حرية الدين: راجع تقرير الخارجية الامريكية حول حرية الاديان

د. حرية الحركة

ينص الدستور والقانون الفيدراليان في الغالب على حرية الحركة الداخلية والسفر إلى الخارج والهجرة والعودة إلى الوطن. وقد طبقت الحكومة هذه الحقوق بشكل غير متسق. فشل القانون والعرف بشكل عام في احترام حرية تنقل المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت السلطات بشكل روتيني بتقييد تحركات النازحين في جميع أنحاء البلاد.

التنقل داخل البلاد :

يسمح القانون لقوات الأمن بتقييد الحركة الداخلية واتخاذ الإجراءات الأمنية والعسكرية الضرورية الأخرى رداً على التهديدات والهجمات الأمنية. كانت هناك تقارير عديدة، حيث قامت القوات الحكومية، بما في ذلك قوى الأمن الداخلي وقوات الحشد الشعبي، بتطبيق الأنظمة بشكل انتقائي، بما في ذلك لأسباب عرقية وطائفية والابتزاز الإجرامي، حيث تطلبت تصاريح الإقامة للحد من دخول الأشخاص إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها. أفادت عدة منظمات غير حكومية دولية أن وحدات الحشد الشعبي منعت المدنيين، بما في ذلك العرب السنة وأفراد الأقليات العرقية والدينية، من العودة إلى منازلهم بعد أن أطاحت القوات الحكومية بداعش. وفي سبتمبر/أيلول، أقامت قوات الحشد الشعبي حواجز على الطرق بين كركوك وأربيل وحافظت عليها لمنع فتح مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني في كركوك، ومنعت المواطنين من التنقل بحرية داخل الإقليم. قامت سلطات حكومة إقليم كردستان بتقييد التحركات في مناطق معينة لغير المقيمين. كان مطلوباً من المقيمين وغير المقيمين التسجيل لدى مكتب الأسايش المحلي. كان على المواطنين من جميع الخلفيات العرقية والطائفية، بما في ذلك الكرد، الذين يعبرون إلى إقليم كردستان العراق من المناطق الوسطى أو الجنوبية العبور عبر نقاط التفتيش والخضوع للتفتيش الشخصي وفحص المركبات. وفرضت الحكومة الاتحادية قيوداً مماثلة على النازحين من محافظة نينوى والمناطق المتنازع عليها. وفي استطلاع للرأي أجرته شركة Draw Media في أغسطس/آب وشمل ٩١٠ عراقيين عرب، أفاد ٨٣ بالمائة أنهم مروا بتجارب «سيئة» أو «سيئة للغاية» عند نقاط التفتيش الأمنية في إقليم كردستان العراق. فشل القانون والعرف بشكل عام في احترام حرية تنقل المرأة. يمكن أن تفقد المرأة حقها في النفقة الزوجية إذا

رفضت «ظلماً» طلب زوجها بالانتقال إلى منزله، أو غادرت منزله دون إذن و«بدون سبب مشروع»، أو رفضت السفر معه «بدون عذر مشروع». وينص قانون IKR على إمكانية مساءلة الرجال أيضاً عن فشلهم في مسؤولياتهم الزوجية، مثل ترك منزل الزوجية. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج النساء إلى إذن أحد أقاربهن الذكور للحصول على وثيقة هوية الأحوال المدنية، وهي مطلوبة للحصول على الخدمات العامة والمساعدة الغذائية والرعاية الصحية والتوظيف والتعليم والسكن. وقامت السلطات بشكل روتيني بتقييد تحركات النازحين في جميع أنحاء البلاد. مُنعت الأسر العربية السنية التي نزحت في عام ٢٠١٧ إلى مخيمات شرق الموصل من العودة إلى مناطقها الأصلية بسبب نقص الوثائق المدنية؛ وعدم كفاية التنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان والسلطات المحلية لإزالة العقبات القانونية وإعادة بناء المساكن المدمرة؛ وعدم قبولها من قبل المجتمعات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال أجزاء كثيرة من البلاد المحررة من سيطرة داعش، بما في ذلك الموصل ومنطقة سنجار، تعاني من قيود على الحركة بسبب الأعداد المفرطة من نقاط التفتيش التابعة لقوات الحشد الشعبي، وعمليات الابتزاز التي تقوم بها قوات الأمن العراقية، وغيرها من الإجراءات الحكومية وشبه العسكرية المتعلقة بالتهريب. ونظراً لافتقار الحكومة الفيدرالية إلى التنسيق بين الوكالات، كثيراً ما فشلت السلطات المحلية في الاعتراف بالتصاريح الأمنية للعائدين ولم تمتثل لأوامر الحكومة المركزية لتسهيل العودة الكريمة.

السفر إلى الخارج :

طلبت الحكومة تصاريح خروج للقاصرين الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عامًا لمغادرة البلاد، ولكن لم يتم تنفيذ هذا الشرط بشكل روتيني.

ه. حماية اللاجئين

وتشير تقديرات المفوضية إلى أن أكثر من ٢٩٧ ألف لاجئ يقيمون في البلاد، بما في ذلك أكثر من ٢٦٨ ألف لاجئ سوري.

ولم تكن البلاد دولة طرفاً في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ أو بروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلق بوضع اللاجئين. وكانت إدارة وضع اللاجئين ومعاملتهم تتم بموجب قانون اللاجئين السياسيين رقم ٥١ لعام ١٩٧١، الذي اعترف فقط باللاجئين السياسيين ومن يُسمون باللاجئين العسكريين، ولم يوفر الحماية أو الحقوق الفعالة لجميع اللاجئين وطالبي اللجوء. لم تمنح الحكومة الفيدرالية الإقامة لطالبي اللجوء.

داخل إقليم كردستان العراق، يمكن للاجئين وطالبي اللجوء الحصول على تصاريح الإقامة، على الرغم من أن الإجراءات يختلف حسب المقاطعة. اعترفت الحكومة الفيدرالية بأن نقص الحماية والمساعدة للاجئين والعائدين وطالبي اللجوء، فضلاً عن الأشخاص الآخرين الذين تعنى بهم المفوضية، كان أمراً مثيراً للقلق، لكنها لم تتخذ أي خطوات لتحسين الوضع.

الوصول إلى اللجوء:

على الرغم من أن القانون يعترف باللاجئين السياسيين وما يسمى باللاجئين العسكريين، إلا أن الحكومة الفيدرالية

لم تمنح هذا الوضع للاجئين وطالبي اللجوء السوريين. بل اعتبرت اللاجئين السوريين "نازحين من المناطق الحدودية السورية ويتم استقبالهم لأسباب إنسانية".

ومع ذلك، اعترفت حكومة إقليم كردستان بوضع السوريين كطالبي لجوء، ويعيش ما يقرب من ٩٩ بالمائة من اللاجئين السوريين في البلاد في إقليم كردستان العراق. ما يقرب من ٦٤ بالمائة من السوريين يقيمون في المناطق الحضرية والباقي في مخيمات اللاجئين العشرة في إقليم كردستان العراق.

افتقرت عملية طلب اللجوء إلى الضمانات الإجرائية، بما في ذلك عدم وجود حق فعال في الاستئناف، وكان الوصول إلى حد كبير قائمًا على الجنسية مع وجود فجوات بالنسبة للفئات الضعيفة للغاية، بما في ذلك أفراد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وثنائيي الجنس (LGBTQI+). المجتمع وأفراد بعض الأقليات والقوميات. على سبيل المثال، لم تسمح إقليم كردستان العراق للمواطنين الأفغان الذين يطلبون اللجوء بالتسجيل للحصول على وضع اللاجئ، معللة ذلك بمخاوف من أن مثل هذه الخطوة قد تؤدي إلى تدفق أعداد كبيرة من طالبي اللجوء الأفغان.

الإعادة القسرية :

في ١٦ يوليو/تموز، قامت الحكومة بترحيل ثلاثة كرد سوريين بعد اعتقالهم بتهمة انتهاك أنظمة الإقامة. وأفادت وسائل الإعلام في ذلك الوقت بوجود ٣٣ لاجئاً سورياً إضافياً محتجزين في بغداد لانتهاكهم أنظمة الإقامة ومعرضين لخطر الترحيل.

إساءة معاملة اللاجئين وطالبي اللجوء :

أبلغ اللاجئون عن تعرضهم لتحرشات جنسية متكررة، سواء في المخيمات أو المدن في إقليم كردستان العراق. وأفادت المنظمات غير الحكومية المحلية عن حالات قام فيها موظفو إدارة المخيمات بإخضاع اللاجئين لأشكال مختلفة من سوء المعاملة والترهيب.

حرية التنقل :

لا يزال اللاجئون السوريون يواجهون قيودًا على الإقامة والتنقل خارج إقليم كردستان العراق. ذكرت سلطات حكومة إقليم كردستان أن النازحين واللاجئين يتمتعون بحرية الحركة الداخلية في إقليم كردستان العراق. كانت هناك ممارسة راسخة أتاحت القيام بزيارات قصيرة الأمد إلى سوريا لعدد محدود من الأسباب، بعد موافقة حكومة إقليم كردستان.

العمل :

لم تقم السلطات الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان عمومًا بتقييد حق اللاجئين وطالبي اللجوء في العمل في القطاع الخاص إذا كان لديهم وضع رسمي، لكن عدم وجود اتفاق بين الحكومة الفيدرالية وإقليم كردستان العراق بشأن وضع اللاجئين جعل الأمر صعبًا. لتمكينهم من الحصول على عمل أو السفر بين المنطقتين. تم إصدار بطاقة PC-MOI للاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين التابعة لوزارة الداخلية والتي أتاحت لهم

الوصول إلى الخدمات العامة بما في ذلك التعليم العام والمرافق الصحية والحصص الغذائية من خلال نظام التوزيع العام العراقي. تعتمد صلاحية بطاقة PC-MOI على وقت وصول اللاجئين إلى العراق؛ أولئك الذين وصلوا عام ١٩٤٨ حصلوا على بطاقة مدتها خمس سنوات وأولئك الذين وصلوا عام ١٩٦٧ أو حصلوا بعد ذلك على بطاقة مدتها ثلاث سنوات.

❖❖ وفي إقليم كردستان العراق، سُمح للاجئين الفلسطينيين بالعمل في القطاع الخاص وتجديد تصاريح إقامتهم الإنسانية.

❖❖ تمكن اللاجئون السوريون المقيمون داخل وخارج مخيمات اللاجئين من الحصول على تصاريح الإقامة والعمل الصادرة عن إقليم كردستان العراق وتجديدها. طلبت السلطات الحكومية الفيدرالية من اللاجئين التسجيل لدى PC-MOI.

❖❖ وواصلت المفوضية تحذير اللاجئين من خطر الاعتقال أو الاحتجاز أو الترحيل عند السفر خارج إقليم كردستان العراق بتصاريح إنسانية صادرة عن حكومة إقليم كردستان أو السفر إلى إقليم كردستان العراق بوثائق PC-MOI.

و. حالة ومعاملة الأشخاص النازحين داخلياً

تناول الدستور الفيدرالي والسياسة الوطنية بشأن النزوح حقوق النازحين داخلياً، لكن القليل جداً من القوانين كانت تتعلق على وجه التحديد بحقوق النازحين داخلياً.

وفقاً لمصفوفة تتبع المنظمة الدولية للهجرة والنزوح، اعتباراً من ٣١ أغسطس، كان هناك ما يقدر بنحو ١/١٤ مليون نازح داخلياً، مع ١٦٦٣٦٠ يقيمون في ٢٥ مخيماً للنازحين داخلياً.

قامت الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية بتوفير الحماية وغيرها من المساعدات للنازحين. وكجزء من التحول بعيداً عن الاستجابة الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة، بدأت الأمم المتحدة بتسليم التنسيق وتقديم الخدمات للسكان النازحين داخلياً إلى السلطات الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان.

ومع ذلك، أشارت تقارير المنظمات غير الحكومية إلى أن تعطيل نظام المجموعات الإنسانية التابع للأمم المتحدة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، أدى إلى فجوات كبيرة في الخدمات للسكان النازحين داخلياً، مع عدم رغبة المسؤولين الحكوميين أو عدم قدرتهم على شغل هذه الأدوار.

أغلقت الحكومة الفيدرالية فجأة مخيمات النازحين داخلياً وأخلت المستوطنات غير الرسمية، مما أدى إلى نزوح ثانوي وزيادة ضعف السكان السابقين.

وفي بعض المناطق، أدى العنف وانعدام الأمن والتوترات السياسية والقبلية والطائفية الطويلة الأمد إلى إعاقة التقدم في المصالحة الوطنية والإصلاح السياسي، مما أدى إلى تعقيد بيئة الحماية للنازحين داخلياً. وواجهت آلاف الأسر النزوح الثانوي بسبب المخاوف الاقتصادية والأمنية. وأدت عمليات النزوح القسري إلى إجهاد قدرة السلطات المحلية في المناطق التي تشهد تركيزات أعلى للنازحين داخلياً. كما أثر النزوح الناجم عن المناخ على مناطق العودة في جميع أنحاء البلاد.

وكثيراً ما تعاني الأسر العائدة إلى مواطنها الأصلية من تدمير منازلها، وعدم القدرة على الوصول إلى الخدمات،

ومحدودية فرص العمل. وأعرب العديد من العائدين عن قلقهم من انتشار قوات الحشد الشعبي أو فلول داعش، وفي سنجار، الميليشيات المتحالفة مع حزب العمال الكردستاني. وبينما عاد الآلاف إلى سنجار، ظل مئات الآلاف نازحين. في كثير من الأحيان، لم تتمكن العائلات النازحة، خاصة تلك التي لها علاقات محسوسة بداعش، بما في ذلك الضحايا والناجين من جرائم داعش، من الحصول على وثائق الأحوال المدنية الحيوية أو استبدالها، والتي بدونها لم يتمكنوا من العثور على عمل، أو الذهاب إلى المدرسة، أو التنقل بحرية. وفي بعض الحالات، أدى ذلك إلى نزوح ثانوي أو العودة إلى مخيمات النازحين داخلياً.

وركزت المساعدة الحكومية جزئياً على المنح المالية المقدمة للعائدين، ولكن المدفوعات كانت متفرقة، وكان هناك تراكم كبير في الاستجابة للطلبات. واصلت السلطات المحلية تطبيق قوانين التعويضات الحكومية بطريقة تمييزية واستبعدت العائلات التي يُعتقد أن لها انتماءات إلى داعش.

تقدمت العديد من العائلات، وخاصة في نينوى، بطلبات للحصول على التعويضات النقدية المستحقة لها بموجب القانون، لكنها لم تحصل بعد على ذلك لأن مجلس النواب لم يوافق على الميزانية الفيدرالية حتى يونيو/حزيران. منعت السلطات بعض العائلات التي يُعتقد أن انتماءاتها إلى داعش من التقدم للحصول على تعويض مالي، مما ترك العديد من النازحين دون الموارد اللازمة لبدء إعادة بناء حياتهم.

كان جميع المواطنين مؤهلين للحصول على الغذاء بموجب نظام التوزيع العام، لكن السلطات نفذت هذا النظام بشكل متقطع وغير منتظم، مع إمكانية وصول محدودة إلى المناطق التي كانت من بين آخر المناطق التي تم تحريرها. ولم تقم السلطات بتوزيع جميع السلع كل شهر، ولم يتمكن جميع النازحين داخلياً من الوصول إلى نظام التوزيع العام في كل محافظة. كانت هناك تقارير عن فقدان النازحين إمكانية الوصول إلى توزيعات نظام التوزيع العام وغيرها من الخدمات واستحقاقهم لها بسبب المتطلبات التي تقضي بأن يقوم المواطنون باسترداد حصص نظام التوزيع العام أو الخدمات الأخرى فقط في مكان إقامتهم المسجل. ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قررت الحكومة منتصف العام السماح لجميع النازحين الذين يعيشون في مخيمات في إقليم كردستان العراق بالتسجيل في برنامج الحد من الفقر التابع لشبكة الأمان الاجتماعي.

كثيراً ما تحدد السلطات المحلية ما إذا كان النازحون داخلياً سيتمكنون من الوصول إلى الخدمات المحلية. أكد مسؤولو حكومة إقليم كردستان أن جميع النازحين واللاجئين في إقليم كردستان العراق استفادوا من الوصول إلى الخدمات العامة والبنية التحتية (مثل مياه الشرب والكهرباء والتعليم والرعاية الصحية والطرق وأنظمة الري) على قدم المساواة مع السكان المحليين، وهو ما ذكروا أنه يعكس التزام حكومة إقليم كردستان بحماية حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية في ظل الظروف الملحة.

ويقيم ما يقرب من مليون من النازحين واللاجئين في البلاد في إقليم كردستان العراق، ويعيش حوالي ٣٠ بالمائة منهم في مخيمات و٧٠ بالمائة خارج المخيمات، وفقاً لمركز تنسيق الأزمات المشترك التابع لحكومة إقليم كردستان. والتزم مسؤولو حكومة إقليم كردستان بعدم إغلاق تلك المخيمات حتى يعود النازحون داخلياً إلى مناطقهم الأصلية طوعاً. كان ٤٠٪ من النازحين داخلياً في جميع أنحاء إقليم كردستان العراق من العرب السنة، و٣٠٪ من الإيزيديين، و١٣٪ من الكرد (من عدة انتماءات دينية)، و٧٪ من المسيحيين، والباقي أعضاء في مجموعات أقليات دينية أخرى، وفقاً لأرقام حكومة إقليم كردستان.

❖❖ رفض العديد من النازحين المسيحيين العودة إلى بلدة تلكيف، مشيرين إلى الخوف من اللواء ٥٠ التابع لقوات الحشد الشعبي الذي احتلها ووجود مركز احتجاز ومحكمة تسفيرات، حيث أفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنها ربما تحتجز نساء وقاصرين يشتبه في أنهم من أفراد عائلات داعش.

ولم يعد سوى عدد قليل جداً من سكان البلاد الذين يتراوح عددهم بين ٤٠٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف يزيدي إلى ديارهم، حيث يقدر معدل العودة إلى سنجار بـ ٣٥ بالمائة، بما في ذلك غير الايزيديين. واختار الكثيرون البقاء في المخيمات، مشيرين إلى عدم وجود خطط إعادة الإعمار أو الخدمات العامة، فضلاً عن انعدام الأمن.

لم يكن هناك تقدم يذكر في تنفيذ اتفاق سنجار الشامل بين الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان، والذي تضمن جهود إعادة الإعمار الموسعة لدعم العودة الطوعية للايزيديين الذين ما زالوا نازحين في إقليم كردستان العراق وخارجه. بعض المجتمعات السنجارية، بما في ذلك الايزيديين من سنجار، لم تدعم الاتفاق لأن السلطات لم تشركهم في المفاوضات.

ز. الأشخاص عديمي الجنسية

وساهمت البلاد في انعدام الجنسية، بما في ذلك من خلال التمييز ضد المرأة في قوانين الجنسية. واجه الأشخاص عديمي الجنسية تحديات كبيرة في الوصول إلى أبسط حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الوصول إلى التعليم وفرص العمل والرعاية الطبية.

وظل آخرون معرضين لخطر أن يصبحوا عديمي الجنسية في جميع أنحاء البلاد بسبب العوائق الإدارية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون الوصول إلى الوثائق المدنية أو تسجيلها، مثل المواليد أو الزواج أو الوفاة. قدمت المفوضية والمنظمات غير الحكومية أنشطة المناصرة ورفع الوعي القانوني ودعم التوثيق المدني للأشخاص المعرضين لخطر انعدام الجنسية.

واجه الأطفال النازحون الذين يفتقرون إلى الوثائق المدنية الاستبعاد من المجتمعات المحلية، بما في ذلك منعهم من الالتحاق بالمدارس، والحرمان من الرعاية الصحية، والحرمان من الحقوق الأساسية. وُلد العديد من هؤلاء الأطفال تحت حكم داعش وتم إصدار شهادات ميلاد تعتبرها الحكومة باطلة.

لقد واجهوا صعوبات بالغة في الحصول على الوثائق المدنية بسبب انتمائهم إلى داعش. وكان هذا الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لأطفال النساء المعيلات لأسرهن، اللاتي لم يتمكن من الحصول على شهادات ميلاد لأطفالهن دون حضور أزواجهن أو شهادة وفاة أزواجهن.

وقد تم وصم هؤلاء النساء والأطفال بسبب ارتباطهم بتنظيم داعش، مما جعلهم أكثر عرضة لخطر الانتحار والانتقام والاستغلال الجنسي. رغم أن بعض المجتمعات اتخذت خطوات لتبرئة النساء من الذنب المرتبط بالاستغلال الجنسي على يد مقاتلي داعش، إلا أن جرائم «الشرف» ظلت تشكل خطراً. لم تقبل المجتمعات بشكل عام الأطفال المولودين من مقاتلي داعش. في غياب خطة متسقة على مستوى البلاد لتوثيق أطفال الأمهات العراقيات وآباء داعش، كان هؤلاء الأطفال معرضين لخطر انعدام الجنسية.

رحب المجتمع الإيزيدي بعودة النساء الايزديات اللاتي نجين من أسر داعش، ولكن ليس الأطفال الذين ولدوا من

خلال الاغتصاب على يد مقاتلي داعش. وكثيراً ما أجبر المجتمع اليزيدي النساء على التخلي عن هؤلاء الأطفال إلى دور الأيتام، على الرغم من عدم وجود نظام قانوني للتبني، تحت التهديد بالطرد من المجتمع. وكانت النساء اللاتي اختارن الاحتفاظ بأطفالهن يواجهن خطر النبذ من مجتمعهن وجرائم «الشرف».

قدمت المنظمات غير الحكومية الدولية إحالات إلى المأوى لبعض النساء اليزديات، وفي بعض الحالات، ساعدت الأمهات في العثور على منازل للأطفال الذين تم التخلي عنهم قسراً. هؤلاء الأطفال الذين لم يتلقوا المساعدة تُركوا بدون آباء، أو هوية، أو بلد ميلاد موثق، أو جنسية مستقرة. لم يتضمن قانون الناجين من الإبادة الجماعية التي ارتكبتها داعش أحكاماً محددة تتعلق بوضع أو مزايا الأطفال المولودين في داعش وأمهاتهم، وخاصة الأطفال المولودين نتيجة العنف الجنسي.

القسم ٣. حرية المشاركة في العملية السياسية

أتاح الدستور والقوانين الفيدرالية للمواطنين القدرة على اختيار حكومتهم في انتخابات دورية حرة ونزيهة تُجرى بالاقتراع السري وعلى أساس الاقتراع العام والمتساوي.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتهاكات أو المخالفات في الانتخابات الأخيرة :

في ديسمبر/كانون الأول، أجرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات انتخابات مجالس المحافظات في ١٥ محافظة في المناطق الوسطى والجنوبية. قبل المواطنين إلى حد كبير النتائج باعتبارها شرعية على الرغم من التقارير عن الفساد المزعوم، بما في ذلك شراء الأصوات والترهيب والانتهاكات في العملية الانتخابية.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية :

اتجهت الأحزاب السياسية وكتل الائتلاف إلى التنظيم على أسس دينية أو عرقية، على الرغم من أن بعض الأحزاب تجاوزت الخطوط الطائفية. تمنح العضوية في بعض الأحزاب السياسية امتيازات ومزايا خاصة في التوظيف والتعليم. ووصف مراقبو الانتخابات الفساد بأنه العائق الرئيسي أمام إنشاء حزب سياسي رسمي، وذكروا أن الكثيرين اضطروا إلى دفع رشاوى لمسؤولي الانتخابات لضمان الموافقة على طلباتهم. وكانت الرسوم المعلنة لتأسيس وتسجيل حزب سياسي رسمي تبلغ ٣٠ ألف دولار، لكن مراقبي الانتخابات أفادوا أنه بعد دفع الرشاوى اللازمة، فإن التكلفة الحقيقية يمكن أن تصل إلى ضعف هذا المبلغ. يمكن أن تستغرق العملية ما يصل إلى عام واحد اعتماداً على مدى سرعة دفع الرشاوى وما إذا كانت الشخصيات السياسية الأكثر رسوخاً قد قدمت الدعم للحزب.

وأفاد مراقبون آخرون بوجود صعوبات في تسجيل الأحزاب، خاصة تلك التي تحاول تسجيل الأحزاب المستقلة والمدنية والعلمانية. وصف البعض أنهم واجهوا عوائق متعددة أمام تسجيل أحزابهم، والتي يبدو أنها قد تم سنّها حديثاً خصيصاً لعرقلة تسجيل هذه الأحزاب.

مشاركة النساء وأعضاء المجموعات المهمشة أو الضعيفة :

لا يوجد قانون يحد من مشاركة النساء أو أعضاء الأقليات في العملية السياسية، وقد شاركوا بالفعل. وينص الدستور الاتحادي على أن تشكل النساء ٢٥ بالمئة من أعضاء البرلمان ومجالس المحافظات. وشكلت المرشحات ٢٩ بالمئة من إجمالي المرشحين، وشغلت النساء رقما قياسيا بلغ ٩٧ مقعدا في البرلمان، بما في ذلك ٥٤ مقعدا لم تعتمد على الكوتا.

ومع ذلك، أفادت التقارير أن المناقشات السياسية كثيرا ما أدت إلى تهميش النساء أعضاء البرلمان. وأكدت شبكة المرأة العراقية أن العديد من العادات، إلى جانب العوائق التشريعية، تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة في الحياة العامة، وخاصة في السياسة. وبحسب الروايات المتناقلة، أفاد سياسيون ومراقبون وممثلو المجتمع المدني أن بعض عضوات البرلمان لم يتمتعن بالاستقلالية عندما يتعلق الأمر بالتحدث أو التعبير عن الآراء علنًا، وكان مطلوبًا منهن طلب التوجيه أو الموافقة من القادة الذكور في أحزابهن. وفي مجلس النواب، كانت هناك كتلتان سياسيتان فقط تقودهما نساء. وفي بعض المناطق الريفية، يُطلب من النساء أن يرافقهن رجل للإدلاء بصوتهن في مركز الاقتراع.

*** ومن بين مقاعد البرلمان البالغ عددها ٣٢٩ مقعدًا، خصص القانون تسعة مقاعد لأعضاء الأقليات: خمسة للمسيحيين من محافظات بغداد ونيوى وكركوك وأربيل ودهوك؛ واحد للايزديين؛ واحد للصابئة المندائيين؛ واحد للشبك؛ وواحدة للکرد الفيليين في محافظة واسط. وشغل خمسة مرشحين آخرين من الأقليات مقاعد في البرلمان فوق مخصصات الكوتا، بما في ذلك ثلاثة من اليزيديين واثنان من الكاكائيين. *** استخدمت حكومة إقليم كردستان نظام الكوتا لحماية حقوق النساء وأفراد الأقليات العرقية والدينية في إقليم كردستان العراق. وخصصت حكومة إقليم كردستان ٣٠ بالمئة من عضوية حزب كردستان العراق وعضوية مجلس المحافظة للنساء.

*** خصص القانون ١١ مقعدًا لأعضاء الأقليات على أسس عرقية وليست دينية: خمسة للكلدو الآشوريين ذوي الأغلبية المسيحية، وخمسة للتركمان، وواحد للأرمن. ولم يحتفظ بمقاعد للمجموعات التي تصف نفسها بنفسها والتي تعتبرها حكومة إقليم كردستان من العرق الكردي أو العربي، مثل اليزيديين والشبك والصابئة المندائيين والكاكائية والکرد الفيليين.

دخلت الأحزاب السياسية الرئيسية في شراكة مع أحزاب سياسية تابعة لمجموعات الأقليات، أو أنشأتها في بعض الحالات، في كل من الانتخابات الفيدرالية وانتخابات إقليم كردستان العراق، وشجعت المواطنين الآخرين من غير الأقليات على التصويت لمرشحي الأقليات المتحالفة معهم للحصول على مقاعد الحصص. اشتكى الزعماء الدينيون للأقليات ونشطاء مجتمع الأقليات من أن هذه العملية تحرمهم من حقوقهم، ودعوا إلى الإصلاح الانتخابي لتقييد التصويت لمقاعد حصص الأقليات للناخبين من الأقلية ذات الصلة، وكذلك للحصول على مقاعد حصص إضافية في مجلس النواب وحزب العمال الكردستاني.

القسم ٤. الفساد في الحكومة

وينص القانون على عقوبات جنائية في حالة فساد المسؤولين، لكن الحكومة لم تنفذ القوانين بشكل فعال. كانت هناك تقارير عديدة عن الفساد الحكومي. وسمح القانون لبعض الأفراد المدانين بالفساد بالحصول على عفو عند سداد الأموال التي تم الحصول عليها عن طريق الفساد، مما يسمح لهم فعلياً بالاحتفاظ بأي أرباح مستمدة من الأموال المسروقة.

الفساد:

ظل الفساد يشكل عقبة كبيرة أمام الحكم الفعال على جميع المستويات المؤسسية، بما في ذلك إقليم كردستان العراق. وكانت الرشوة وغسل الأموال والمحسوبية واختلاس الأموال العامة شائعة على جميع المستويات وفي جميع فروع الحكومة. أثرت الاعتبارات العائلية والقبلية والطائفية بشكل كبير على قرارات الحكومة على جميع المستويات وفي جميع فروع الحكومة. كثيراً ما تورط المسؤولون الاتحاديون وحكومة إقليم كردستان في ممارسات فاسدة مع الإفلات من العقاب.

وفي مارس/آذار، ذكر الممثل الخاص لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في إحاطة أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن الفساد هو سمة أساسية للاقتصاد السياسي وأن جهود الإصلاح قد تم تقويضها أو إعاقتها. وأضافت أن السنوات العشرين الماضية كانت «طريقاً صعباً للغاية» لكن الحكومة الجديدة أظهرت تصميمًا على معالجة العديد من القضايا الملحة.

وقد تعرقلت جهود مكافحة الفساد بسبب عدم وجود اتفاق بشأن الأدوار المؤسسية، والإرادة السياسية، والنفوذ السياسي، وانعدام الشفافية، وعدم وضوح التشريعات الحاكمة والعمليات التنظيمية. إن وجود الميليشيات المسلحة، المتورطة بشكل مباشر في الفساد وتوفر الحماية للمسؤولين الفاسدين، جعل من الصعب تنفيذ جهود جادة ومستدامة لمكافحة الفساد.

وعلى الرغم من تعاون مؤسسات مكافحة الفساد مع مجموعات المجتمع المدني، إلا أنها حققت نتائج محدودة. وحاولت وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية كشف الفساد بشكل مستقل، لكن قدرتها كانت محدودة. واجه المسؤولون عن مكافحة الفساد، وإنفاذ القانون، والمسؤولون القضائيون، وكذلك أعضاء المجتمع المدني ووسائل الإعلام، التهديدات والترهيب وسوء المعاملة في جهودهم لمكافحة الممارسات الفاسدة.

في يوليو/تموز، وجهت الحكومة اتهامات ضد ١٤ شخصاً، من بينهم مسؤولون أمنيون بارزون من حملة مكافحة الفساد لعام ٢٠٢٠، بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك تعذيب المعتقلين.

✳️ في أغسطس/آب، أصدر مجلس القضاء الأعلى أوامر اعتقال بحق وزير المالية السابق علي علاوي وثلاثة من المقربين من رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي لتورطهم في مخطط احتيال ضريبي يعتبر «سرقة القرن»، حيث تم سرقة ٢/٥ مليار دولار. سرقت في أقل من سنة واحدة من لجنة الضرائب. في ٦ أغسطس/آب، طلب رئيس هيئة النزاهة القاضي حيدر حنون إصدار نشرات حمراء من الإنترنت لتحديد مكان المتورطين واعتقالهم مؤقتاً لغرض تسليمهم من عدد من البلدان، بما في ذلك تركيا والأردن والمملكة العربية السعودية.

✳️ احتفظت حكومة إقليم كردستان بلجنة خاصة بها للتحقيق في الفساد، وأفادت بأنها سجلت ٧٩٩ شكوى فساد رسمية بين يناير/كانون الثاني ويوليو/تموز. وخلال هذه الفترة، أحالت اللجنة ١٣٤ قضية إلى المحاكم لمزيد من التحقيق والملاحقة القضائية.

القسم ٥.٥ الموقف الحكومي تجاه المراقبة الدولية والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان

أعربت منظمات حقوق الإنسان الدولية والمنظمات غير الحكومية عن قلقها إزاء الاتجاه المتزايد المتمثل في قيام منظمة DNGO بإغلاق المنظمات غير الحكومية بشكل فعال من خلال عدم تجديد أو توفير تراخيص للعمل، وزيادة وقت الانتظار لإجراءات التسجيل، وطلب تغييرات تعسفية مثل تغيير اللوائح الداخلية أو اسم المنظمة. وأفادت المنظمات غير الحكومية أيضًا أن المنظمة الوطنية الديمقراطية أرسلت رسائل تحذيرية تزعم فيها أن المنظمات غير الحكومية قد انتهكت الآداب العامة والشريعة الإسلامية، وتطلب منها إغلاق أبوابها أو التوقيع على تعهد بالالتزام باحترام الآداب العامة.

وتعرض العاملون في مجال حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية بشكل متزايد للتهديدات والمضايقات غير الرسمية. وكان المسؤولون الحكوميون متعاونين إلى حد ما في عملهم في مراقبة أوضاع وقضايا حقوق الإنسان والتحقيق فيها، لكنهم لم يستجيبوا في كثير من الأحيان للاستفسارات.

كانت هناك تقارير متعددة عن قيام السلطات بمضايقة وتهديد واعتقال عمال الإغاثة الدوليين والمحليين بناءً على اتهامات كاذبة بالإرهاب.

وواجهت المنظمات غير الحكومية مشاكل تتعلق بالقدرات، ولم تتمكن من الوصول بشكل منتظم إلى المسؤولين الحكوميين، ونتيجة لذلك، لم تكن قادرة على توفير حماية كبيرة ضد الإخفاقات في الحكم وانتهاكات حقوق الإنسان. وأدى افتقار المنظمات غير الحكومية المحلية إلى مصادر تمويل مستدامة إلى إعاقة تنمية هذا القطاع على المدى الطويل.

في حين أن القانون يحظر على المنظمات غير الحكومية الانخراط في النشاط السياسي، إلا أن الأحزاب أو الطوائف السياسية أنشأت أو مولت أو أثرت بشكل كبير على العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية. استمرت منظمة DNGO في مطالبة المنظمات غير الحكومية بالحصول على موافقة مسبقة قبل إجراء أي دراسات استقصائية أو استبيانات في البلاد.

ومُنعت المنظمات غير الحكومية من العمل في قطاعات معينة. لا تستطيع المنظمات غير الحكومية المسجلة في أربيل العمل خارج المناطق المتنازع عليها التي تسيطر عليها حكومة إقليم كردستان وحكومة إقليم كردستان دون تصاريح إضافية من بغداد (انظر القسم ٢.ب.).

يُطلب من جميع المنظمات غير الحكومية، بموجب القانون، التسجيل لدى المنظمة الوطنية الديمقراطية، وفي كثير من الحالات، تطلب مجالس المحافظات موافقة محلية إضافية للسماح للمنظمات غير الحكومية بتنفيذ أنشطتها. بالإضافة إلى ذلك، لم يُسمح للمنظمات غير الحكومية المسجلة لدى الحكومة الفيدرالية بالعمل في إقليم كردستان العراق دون تسجيل وتصريح من DNGO لحكومة إقليم كردستان.

* * كان لدى إقليم كردستان العراق مجتمع نشط يتكون في معظمه من المنظمات غير الحكومية الكردية، والعديد منها له علاقات وثيقة مع الأحزاب السياسية وتمويلها. أعلنت المنظمة الوطنية غير الحكومية لحكومة إقليم كردستان في أغسطس/آب أنها أجرت عدة تغييرات على إجراءات التسجيل وتجديد الترخيص في أعقاب شكاوى من المنظمات غير الحكومية بأن إجراءاتها الإدارية كانت مرهقة للغاية. ومع ذلك، أفاد عدد من المنظمات غير الحكومية أنه لم تكن هناك تحسينات ملحوظة بعد الإعلان.

في أغسطس/آب، ذكرت منظمة غير حكومية بارزة أنها رفعت دعوى قضائية غير عادلة من قبل المنظمة الوطنية للمنظمات غير الحكومية لحكومة إقليم كردستان بعد إنهاء علاقتها مع محاميها الكردي، الذي اعتقدت المنظمة أنه متورط في ممارسات فاسدة وكان مرتبطًا بالمنظمة الوطنية للمنظمات غير الحكومية.

الانتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان:

في فبراير/شباط، ذكرت المنظمة الدولية لحقوق الإنسان أن النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان أعربوا عن مخاوفهم من أن تكون حملات القمع والاعتقالات الحكومية جزءًا من حملة واسعة النطاق تستهدف المعارضة مع السلطات. في أغسطس/آب، قال أحد المدافعين عن حقوق الإنسان لممثل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في البلاد إنه «لا ينبغي أن يكون خطيرا تبادل البيانات وزيادة الوعي بمشاكل حقوق الإنسان وتغيير المناخ». وذكرت هيومن رايتس ووتش أن المدافعين عن حقوق الإنسان يواجهون التهديدات والمضايقات والاعتقال التعسفي من قبل المسؤولين الحكوميين والجماعات المسلحة.

وتعرض العديد من الناشطين لاعتداءات جسدية هددت حياتهم. في ١٦ فبراير/شباط، تم إطلاق سراح جاسم الأسدي، وهو من المدافعين المعروفين عن تسمية الأهوار في الجنوب ضمن مواقع التراث العالمي لمنظمة اليونسكو، بعد أن اختطفته مجموعة مسلحة مجهولة، واحتجزته لأكثر من أسبوعين، وتعرض للتعذيب لأنه قال ذلك وكانت تركيا وإيران تحجبان المياه اللازمة لإبقاء الأهوار على قيد الحياة. وبحسب ما ورد قامت الأجهزة الحكومية باحتجاز ومحاكمة نشطاء بيئيين آخرين لإسكاتهم وتهديدتهم.

الأمم المتحدة أو الهيئات الدولية الأخرى:

قامت الحكومة وحكومة إقليم كردستان في بعض الأحيان بتقييد وصول بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وغيرها من المنظمات الدولية إلى مواقع حساسة، مثل مرافق الاحتجاز التي تديرها وزارة الداخلية والتي تحتجز المعتقلين المشتبه في ضلوعهم في الإرهاب.

الهيئات الحكومية لحقوق الإنسان:

منح القانون الاستقلال المالي والإداري للمفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان، ومنحها صلاحيات واسعة للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، ورفع الدعاوى القضائية المتعلقة بانتهاكات قانون حقوق الإنسان، وإجراء تقييمات لمراكز الاحتجاز والسجون. وأفاد بعض المراقبين أن الأجندات السياسية الفردية والحزبية للمفوضيين أعاقت عمل اللجنة إلى حد كبير، مما حد من استقلالها وفعاليتها.

القسم ٦. التمييز والانتهاكات المجتمعية

الاعتداء والعنف المنزلي :

يجرم القانون الاتحادي الاعتداء والاعتداء الجنسي على النساء والرجال والأطفال، لكنه لم يذكر على وجه التحديد الاعتداء الزوجي. ويسمح القانون بعقوبة لا تتجاوز ١٥ عاماً ولكنه يطبق السجن مدى الحياة إذا ماتت ضحية الاعتداء نتيجة للاعتداء. لم تحدد أحكام الاعتداء في القانون «الموافقة»، مما ترك المصطلح للتفسير القضائي.

ويلزم القانون السلطات بإسقاط قضية الاعتداء أو الاعتداء الجنسي إذا تزوج الجاني من الناجية، مع بند يحمي من الطلاق خلال السنوات الثلاث الأولى من الزواج. يمكن للرجال «تأديب» زوجاتهم وأطفالهم «ضمن حدود معينة يفرضها القانون أو العرف»، كما تنطبق الأحكام المخففة على جرائم العنف أو القتل إذا كانت لدى مرتكب الجريمة «دوافع شريفة» أو إذا قبض مرتكب الجريمة على زوجته أو قريبته في المكان. فعل الزنا.

احتفظت وزارة الداخلية بـ ١٦ وحدة لحماية الأسرة في مباني منفصلة في مراكز الشرطة في جميع أنحاء البلاد، وتهدف إلى حل النزاعات الأسرية وإنشاء ملاجئ آمنة لضحايا العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي. وبحسب ما ورد أعطت هذه الوحدات الأولوية للمصالحة الأسرية وتفتقر إلى القدرة على دعم الناجين.

وذكرت المنظمات غير الحكومية أن الناجين من العنف المنزلي يخشون التوجه إلى وحدات حماية الأسرة لأنهم يشتهبون في أن الشرطة ستبلغ أسرهم بشهادتهم. وورد أن بعض زعماء القبائل في الجنوب منعوا أفرادهم من التماس الإنصاف من خلال وحدات حماية الأسرة التابعة للشرطة، زاعمين أن العنف المنزلي مسألة عائلية. ولم تقم وحدات حماية الأسرة في معظم المواقع بتشغيل الملاجئ. وأفادت المنظمات غير الحكومية أن النساء الناجيات من العنف المنزلي يترددن في الإبلاغ عن الجرائم إلى ضباط وحدات حماية الأسرة، ومعظمهم من الرجال.

كما أدت مضايقات الموظفين القانونيين الذين سعوا إلى متابعة قضايا العنف الأسري بموجب القوانين التي تجرم الاعتداء، فضلاً عن الافتقار إلى أفراد الشرطة المدربين والموظفين القضائيين، إلى عرقلة الجهود الرامية إلى مقاضاة الجناة. وجدت دراسة أجرتها الأمم المتحدة أن ما يقرب من ٧٥ بالمائة من النساء لم يبلغن عن العنف المنزلي كجريمة بسبب الخوف من الانتقام والتطبيع الثقافي للعنف المنزلي.

وفي غياب التشريع الاتحادي لمكافحة العنف المنزلي، حاولت وزارات حكومية مختلفة معالجة هذه القضية على أساس مخصص. يجرم قانون حكومة إقليم كردستان العنف الأسري، بما في ذلك الاعتداء الجسدي والنفسي، والتهديد بالعنف، والاعتداء الزوجي. احتفظت حكومة إقليم كردستان بقوة شرطة خاصة للتحقيق في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي ولجنة مصالحة عائلية داخل النظام القضائي، لكن المنظمات غير الحكومية المحلية أفادت أن هذه البرامج لم تكن فعالة.

يوفر ملجأان يديرهما القطاع الخاص وأربعة ملاجئ تديرها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة إقليم كردستان بعض الحماية والمساعدة للنساء الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي والاتجار بالبشر. وكانت المساحة محدودة، وأفادت المنظمات غير الحكومية بأن الخدمات النفسية والعلاجية كانت سيئة. ولعبت المنظمات غير الحكومية دوراً رئيسياً في تقديم الخدمات، بما في ذلك المساعدة القانونية، للناجين من العنف المنزلي، الذين لم

يتلقوا أي مساعدة من الحكومة في كثير من الأحيان.

وبدلاً من استخدام سبل الانتصاف القانونية، كثيراً ما قامت السلطات بالوساطة بين النساء وأسرهن حتى تتمكن النساء من العودة إلى منازلهن. وبخلاف الزواج أو العودة إلى أسرهن، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى مزيد من الإيذاء على يد الأسرة أو المجتمع، لم يكن هناك سوى خيارات قليلة للنساء المقيمت في الملاجئ. كما كافحت الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان لمعالجة الصدمة الجسدية والعقلية التي عانت منها النساء اللاتي عشن تحت حكم داعش.

※※ احتفظت حكومة إقليم كردستان بمركز للإبادة الجماعية في دهوك لعلاج ودعم وإعادة تأهيل النساء الناجيات من أسر داعش، بما في ذلك التحقيق في حالات الاغتصاب وتوثيقها، وتوفير الخدمات الصحية والنفسية داخل المخيمات.

تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث) :

يحظر القانون الاتحادي العراقي وإقليم كردستان العراق ممارسة ختان الإناث. أفادت المنظمات غير الحكومية أن ممارسة ختان الإناث استمرت في الانخفاض في إقليم كردستان العراق. وأرجعت المنظمات غير الحكومية الانخفاض في ختان الإناث إلى تجريم هذه الممارسة وأنشطة التوعية العامة المستمرة من قبل مجموعات المجتمع المدني. لم يتم الإبلاغ عن ختان الإناث بشكل شائع في العراق الفيدرالي.

أشكال أخرى من العنف أو التحرش القائم على النوع الاجتماعي :

يسمح القانون الاتحادي بـ «الشرف» كدفاع قانوني في العنف ضد المرأة، بينما يحظر القانون في إقليم كردستان العراق «الشرف» كظرف مخفف. ظلت جرائم «الشرف» تمثل مشكلة خطيرة في جميع أنحاء البلاد. ويحدد أحد أحكام القانون عقوبة القتل العمد بالسجن لمدة ثلاث سنوات إذا قتل رجل زوجته أو امرأة تعيلها بسبب الاشتباه في أن الضحية ارتكبت الزنا أو مارست الجنس خارج إطار الزواج. وأفادت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أن عدة مئات من النساء يمتن كل عام بسبب جرائم «الشرف». وبحسب ما ورد قامت بعض العائلات بترتيب جرائم «الشرف» لتبدو وكأنها انتحار. ولم تكن الإحصائيات الدقيقة المتعلقة بجرائم الشرف متاحة للعام.

في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط، اندلعت احتجاجات واسعة النطاق في محافظة الديوانية رداً على الحكم المخفف بتهمة القتل «شرفاً» على طيبة العلي، التي أُدين والدها بخنقها. وطالبت جماعات حقوق المرأة بالعدالة وتشريعات أقوى لحماية النساء والفتيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وأدانت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومنظمة العفو الدولية جريمة القتل «المروعة»، قائلتين إن «قانون العقوبات العراقي لا يزال يتعامل بلطف مع ما يسمى بجرائم الشرف» التي تشمل أعمال العنف مثل الاعتداء وحتى القتل.

※※ أكدت المديرية العامة لمكافحة العنف ضد المرأة التابعة لوزارة الداخلية في حكومة إقليم كردستان وقوع ٣٠ حالة قتل «بدافع الشرف» في إقليم كردستان العراق خلال العام. كانت هناك تقارير عن تعرض النساء والفتيات للاستغلال الجنسي من خلال ما يسمى بالزواج المؤقت، أو زواج المتعة، والذي بموجبه يقوم الرجل بإعطاء أسرة الفتاة أو المرأة مهراً مالياً مقابل الإذن «بالزواج» منها لفترة محددة.

وكانت الشابات، الأرمال أو الأيتام على يد داعش، معرضات بشكل خاص لهذا النوع من الاستغلال. وفي حالات مماثلة، أفادت منظمات غير حكومية أن بعض الأسر اختارت تزويج بناتها القاصرات مقابل المهر، معتقدة أن الزواج كان حقيقياً، لتعود الفتاة إليهم بعد أشهر، وأحياناً تكون حاملاً.

كما أفاد مسؤولون حكوميون ومنظمات غير حكومية دولية ومحلية بأن الممارسة التقليدية للنهوة، حيث يمكن لابن عم أو عم أو قريب ذكر آخر لأي امرأة أن يمنع أو ينهي زواجها من شخص خارج الأسرة، لا تزال تمثل مشكلة، لا سيما في المقاطعات الجنوبية.

التمييز:

على الرغم من أن الدستور الاتحادي ينص على المساواة بين الرجل والمرأة، إلا أن القانون لم يمنح المرأة نفس الوضع القانوني والحقوق التي يتمتع بها الرجل، وتواجه المرأة التمييز في التوظيف والمهن. تميزت القوانين الجنائية والعائلية والدينية والأحوال الشخصية والعمل والميراث ضد المرأة. عانت النساء من التمييز في مجالات مثل الزواج، والطلاق، وحضانة الأطفال، والتوظيف، والأجور، وامتلاك أو إدارة الأعمال التجارية أو الممتلكات، والتعليم، والعملية القضائية، والإسكان.

وفي المحكمة، كانت شهادة المرأة تعادل نصف شهادة الرجل في بعض القضايا، وكانت متساوية في حالات أخرى. يسمح القانون عمومًا للنساء ببدء إجراءات الطلاق ضد أزواجهن، لكنه لا يمنح المرأة المطلقة الحق في الحصول على نفقة بخلاف إعالة الأطفال، أو في بعض الحالات، نفقة مالية لمدة عامين. وفي حالات أخرى، كان على المرأة أن تعيد كل مهرها أو جزء منه أو أن تدفع مبلغاً من المال للزوج. بموجب القانون، يكون الأب هو الوصي على الأطفال، لكن يمكن للمحكمة أن تمنح الأم المطلقة حضانة أطفالها حتى سن العاشرة، ويمكن تمديدتها حتى سن 15 عامًا، وفي ذلك الوقت يمكن للأطفال اختيار الوالدين الذين يرغبون في العيش معه.

وكان لجميع الطوائف الدينية المعترف بها، وعددها 18، محاكم أحوال شخصية خاصة بها مسؤولة عن التعامل مع مسائل الزواج والطلاق والميراث. يختلف التمييز ضد المرأة في مسائل الأحوال الشخصية حسب المجموعة الدينية. كان تفسير الحكومة للشريعة هو أساس قانون الميراث لجميع المواطنين باستثناء أعضاء الأقليات الدينية المعترف بها. وفي جميع المجتمعات، كان على الورثة الذكور تقديم الدعم المالي لقربائهم اللاتي ورثن أقل. وإذا لم يفعلوا ذلك، كان للمرأة الحق في رفع دعوى قضائية. وينص القانون على حقوق متساوية للنساء والرجال في امتلاك أو إدارة الأراضي أو غيرها من الممتلكات، ولكن الأعراف الثقافية والدينية تعوق حقوق الملكية للمرأة، وخاصة في المناطق الريفية.

ولم يحترم القانون والعرف بشكل عام حرية تنقل المرأة. ويمنع القانون المرأة من التقدم بطلب للحصول على جواز سفر دون موافقة ولي أمرها أو ممثلها القانوني. دون موافقة أحد أقاربها الذكور، لا تستطيع المرأة الحصول على وثيقة الأحوال المدنية اللازمة للحصول على الخدمات العامة، والمساعدة الغذائية، والرعاية الصحية، والتوظيف، والتعليم، والسكن.

أفادت منظمات غير حكومية عن حالات غيرت فيها المحاكم تسجيل النساء الايزديات إلى مسلمات رغماً عنهن بسبب زواجهن القسري من مقاتلي داعش.

قدمت حكومة إقليم كردستان بعض الحماية القانونية الإضافية للنساء، وأنشأت مجلساً أعلى للمرأة والتنمية

ومجلس مراقبة حقوق المرأة لإنفاذ القانون ومنع التمييز والتصدي له، لكنها طبقت هذه الحماية بشكل غير متسق. وتعكس قوانين حكومة إقليم كردستان الأخرى قانون الأسرة الفيدرالي، وتواجه النساء التمييز. يسمح قانون حكومة إقليم كردستان للمرأة بأن تضع كشرط قبل الزواج الحق في تطبيق زوجها بما يتجاوز الظروف المحدودة التي يسمح بها القانون الاتحادي، ويمنح القانون للزوجة المطلقة نفقة تصل إلى خمس سنوات بالإضافة إلى إعالة الطفل.

ولم يحظر القانون التمييز على أساس السن أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية. يسمح القانون لأصحاب العمل بإنهاء عقود العمال عندما يصلون إلى سن التقاعد، وهو أقل بخمس سنوات بالنسبة للنساء.

الحقوق الإنجابية:

لم ترد تقارير عن الإجهاض القسري أو التعقيم القسري من جانب السلطات الحكومية. كانت وسائل منع الحمل المختلفة متاحة على نطاق واسع، بما في ذلك في إقليم كردستان العراق؛ ومع ذلك، فإن النساء في المناطق الحضرية يتمتعن عمومًا بإمكانية وصول أكبر من تلك الموجودة في المناطق الريفية من البلاد. ولا يجوز للمرأة المتزوجة وصف أو استخدام وسائل منع الحمل دون موافقة زوجها. لم تتمكن النساء العازبات غير المتزوجات من الحصول على وسائل منع الحمل. ولم يكن لدى النساء المطلقات والأرامل نفس القيود. ووصف الناشطون سراً الحقوق الإنجابية بأنها قضية دينية حساسة. وقد أدى التهديد بالعنف من قبل الجماعات الدينية المتطرفة إلى منع جميع تدخلات منظمات المجتمع المدني لصالح الحقوق الإنجابية. وبسبب انعدام الأمن بشكل عام في البلاد وما يصاحب ذلك من صعوبات اقتصادية، تلقت العديد من النساء رعاية طبية غير كافية.

*** في إقليم كردستان العراق، أفادت وزارة الصحة في حكومة إقليم كردستان أن الناجين من العنف الجنسي تلقوا العلاج من إدارات الصحة الإقليمية وغرف الطوارئ. ومع ذلك، نادراً ما يأخذ القضاة بعين الاعتبار أدلة الطب الشرعي التي تم جمعها. وذكرت الحكومة أنها قدمت خدمات كاملة للناجين من العنف الجنسي والاعتصاب في جميع المحافظات لأن القانون يشترط حصول الناجين على الرعاية الصحية والعلاج الكاملين. إلا أن المنظمات غير الحكومية أفادت بأن هذه الخدمات كانت سيئة ومقتصرة على مناطق حضرية معينة.

كانت وسائل منع الحمل في حالات الطوارئ متاحة كجزء من الإدارة السريرية لحالات الاعتصاب من خلال الخدمات الحكومية وفي العيادات الخاصة، على الرغم من أن المدافعين الذين عملوا مع الناجين أفادوا بوجود العديد من العوائق، بما في ذلك البيروقراطية، ومتطلبات الوثائق، والوصم الاجتماعي، التي تحول دون حصول النساء على وسائل منع الحمل هذه، فضلاً عن الصعوبات الكبيرة. الفجوات في تقديم الخدمات.

العنف والتمييز العنصري أو العرقي المنهجي

جعل الدستور الاتحادي جميع المواطنين متساوين أمام القانون دون تمييز على أساس العرق أو العرق أو الجنسية أو الأصل. ويحظر أي كيان أو برنامج يتبنى أو يحرض أو يسهل أو يمجد أو يروج أو يبرر العنصرية أو التطهير العرقي. يحظر قانون إقليم كردستان العراق «الخطاب الإعلامي الديني أو السياسي، الفردي أو الجماعي، بشكل مباشر أو

غير مباشر، الذي يجلب الكراهية والعنف والإرهاب والإقصاء والتهميش على أساس مزاعم قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية».

استهدفت القوات الحكومية، ولا سيما بعض مجموعات قوات الحشد الشعبي، أفراد الأقليات العرقية والدينية، كما فعل مقاتلو داعش النشطون المتبقين. قامت بعض القوات الحكومية، بما في ذلك وحدات الحشد الشعبي، بتهجير أفراد قسراً بسبب انتمائهم إلى داعش أو لأسباب عرقية وطائفية.

ويعيش العديد من السكان المنحدرين من أصل أفريقي، وبعضهم عديمي الجنسية، في فقر مدقع مع ارتفاع معدلات الأمية والبطالة. ولم يتم تمثيلهم في السياسة، وقالوا إن التمييز منعهم من الحصول على وظائف حكومية. كما ناضل أفراد المجتمع من أجل استعادة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها منهم خلال الحرب العراقية الإيرانية. أعطى القانون العمال العرب المهاجرين نفس وضع المواطنين، لكنه لم يوفر نفس الحقوق للعمال المهاجرين غير العرب، الذين واجهوا متطلبات أكثر صرامة للإقامة وتأشيرة العمل. وبحسب ما ورد كان ما يقرب من ٨٠ بالمائة من الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي عاطلين عن العمل. ولم يتم تمثيلهم في السياسة، ولم يشغلوا أي مناصب حكومية عليا، وأفادت التقارير بأن التمييز منعهم من الحصول على وظائف حكومية. كانت هناك تقارير عديدة تتعلق بتعرض العمال المهاجرين من البلدان الأفريقية والآسيوية للعنف الشديد، واستغلالهم في الجنس التجاري، وتعرضهم للاستغلال والاعتداء الجنسي. وكثيراً ما يتم ترحيل العمال الذين يتبين أنهم يقيمون ويعملون بشكل غير قانوني. ويواجه الأشخاص عديمي الجنسية التمييز في التوظيف ويفتقرون إلى الأمن الوظيفي. ولم يتمكن العديد من الأشخاص عديمي الجنسية من التسجيل للحصول على بطاقات الهوية، مما منعهم من الحصول على عمل في القطاع العام.

أطفال

تسجيل المواليد :

أدى عدم تسجيل المواليد إلى الحرمان من الخدمات العامة مثل التعليم والغذاء والرعاية الصحية. واجهت النساء العازبات والأرامل في كثير من الأحيان مشاكل في تسجيل أطفالهن، على الرغم من أن السلطات قدمت في معظم الحالات شهادات ميلاد بعد تسجيل الولادة من خلال وزارتي الصحة والداخلية؛ وبحسب ما ورد كان هذا التسجيل عملية طويلة ومعقدة في بعض الأحيان. أبلغت المنظمات الإنسانية عن انتشار مشكلة الأطفال المولودين لأعضاء داعش أو في المناطق التي يسيطر عليها داعش، والذين لا يحصلون على شهادة ميلاد صادرة عن الحكومة. ونتيجة لذلك، يفتقر ما يقدر بنحو ١٢ ألف طفل نازح إلى الوثائق المدنية، بما في ذلك شهادات الميلاد.

التعليم :

كان التعليم الابتدائي إلزامياً لأطفال المواطنين خلال السنوات الست الأولى من الدراسة وحتى سن ١٥ عامًا في جميع أنحاء العراق وإقليم كردستان العراق. تم توفير التعليم الحكومي العام مجاناً. ومع ذلك، فإن تكافؤ فرص الفتيات في الحصول على التعليم يمثل مشكلة، لا سيما في المناطق الريفية وغير الآمنة.

إساءة معاملة الأطفال :

على الرغم من أن الدستور الفيدرالي يحظر «جميع أشكال العنف والإساءة في الأسرة»، إلا أن القانون الفيدرالي لم يحظر العنف المنزلي على وجه التحديد، بل سمح للرجال بتأديب زوجاتهم وأطفالهم «ضمن حدود معينة ينص عليها القانون أو العرف».

يوفر القانون الحماية للأطفال الذين وقعوا ضحايا للعنف المنزلي أو كانوا في الملاجئ ودور الدولة ودور الأيتام، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. وورد أن العنف ضد الأطفال يمثل مشكلة كبيرة، ولكن لا تتوفر إحصاءات حديثة وموثوقة عن مدى انتشاره. ولم تطبق الحكومة القانون بشكل فعال.

يجرم قانون إقليم كردستان العراق العنف المنزلي، بما في ذلك الاعتداء الجسدي والنفسي والتهديد بالعنف. نفذت حكومة إقليم كردستان القانون، لكن المنظمات غير الحكومية المحلية أفادت أن هذه البرامج لم تكن فعالة في مكافحة إساءة معاملة الأطفال. قامت وزارات العمل والشؤون الاجتماعية والتعليم والثقافة والشباب في حكومة إقليم كردستان بتشغيل خط ساخن مجاني للإبلاغ عن الانتهاكات ضد حقوق الأطفال أو طلب المشورة بشأنها. أفاد الناشطون بأن الاعتداءات الجنسية والاعتداءات الجنسية من قبل الأقارب كانت واسعة النطاق وأن بعض الضحايا لم يبلغوا عن الجرائم بسبب الخوف من انتقام أفراد الأسرة.

زواج الأطفال والمبكر والزواج القسري :

الحد الأدنى القانوني لسن الزواج هو ١٨ عامًا، لكن القانون يسمح للقاضي بالسماح للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عامًا بالزواج إذا تم التأكد من اللياقة والقدرة البدنية ولم يقدم ولي الأمر اعتراضًا معقولاً. يجرم القانون الزواج القسري لكنه لا يبطل تلقائيًا الزواج القسري الذي يتم الدخول فيه. وبحسب ما ورد لم تبذل الحكومة سوى القليل من الجهود لتطبيق القانون. وتنتشر حالات الزواج التقليدي المبكر والقسري للفتيات، بما في ذلك ما يسمى بالزواج المؤقت، في جميع أنحاء البلاد.

وأفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن استمرار انتشار الزواج المبكر بسبب الصراع وعدم الاستقرار الاقتصادي، حيث قامت العديد من الأسر بالترتيب لتزويج الفتيات من أبناء عمومتهم أو في أسر متعددة الزوجات. وقام آخرون بتزويج بناتهم كعرائس أطفال للجماعات المسلحة لضمان السلامة، أو الوصول إلى الخدمات العامة، أو فرص كسب العيش لجميع أفراد الأسرة. وفي سبتمبر/أيلول، أبلغ القضاء الاتحادي عن متوسط ٦٩٧٣ حالة طلاق شهرياً، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الزواج المبكر.

في إقليم كردستان العراق، كان الحد الأدنى القانوني لسن الزواج هو ١٨ عامًا، لكن قانون حكومة إقليم كردستان يسمح للقاضي بالسماح لطفل لا يتجاوز عمره ١٦ عامًا بالزواج إذا كان الفرد قد دخل في الزواج طوعاً وحصل على إذن من الوصي القانوني.

يجرم قانون حكومة إقليم كردستان الزواج القسري ويعلق الزواج القسري الذي يتم إتمامه، لكنه لا يبطله تلقائياً. وفقاً للمجلس الأعلى للمرأة والتنمية التابع لحكومة إقليم كردستان، فإن اللاجئين والنازحين داخلياً في إقليم كردستان

العراق يمارسون زواج الأطفال وتعدد الزوجات بمعدل أعلى من سكان إقليم كردستان الآخرين. عبر بعض الرجال الكرد إلى مناطق أخرى من البلاد للحصول على عروس طفلة، لأن القوانين الفيدرالية لم تكن صارمة.

الاستغلال الجنسي للأطفال :

يحظر القانون الاستغلال الجنسي التجاري أو بيع أو عرض أو شراء الجنس التجاري والممارسات المتعلقة باستغلال الأطفال في المواد الإباحية. وكان الاتجار بالجنس مع الأطفال يمثل مشكلة، وكذلك ما يسمى بالزواج المؤقت، لا سيما بين السكان النازحين داخليًا.

كان الحد الأدنى لسن ممارسة الجنس بالتراضي هو ١٨ عامًا. ولأن سن المسؤولية الجنائية القانونية هو تسع سنوات في المناطق التي تديرها الحكومة الفيدرالية و١١ عامًا في إقليم كردستان العراق، غالبًا ما تعامل السلطات الأطفال الذين يتم استغلالهم جنسيًا كمجرمين وليس كضحايا. ولم تتوفر معلومات بشأن مدى فعالية إنفاذ الحكومة.

معادة السامية

كان يعيش في بغداد عدد قليل جدًا من المواطنين اليهود. ويجرم القانون أي أنشطة تروج لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وينطبق ذلك على جميع المواطنين والمسؤولين والكيانات والشركات، بما في ذلك الأجانب. ويحظر القانون على اليهود الالتحاق بالجيش أو شغل وظائف في القطاع العام.

اندلع الخطاب المعادي للسامية خلال صراع غزة الذي بدأ في ٧ أكتوبر/تشرين الأول بعد هجوم حماس على إسرائيل. حدثت مضايقات لليهود من قبل مجموعات الميليشيات.

وفي يوليو/تموز، سحب الاتحاد العراقي للمبارزة بعض لاعبيه من بطولة العالم للمبارزة بعد أن تم وضعهم في مجموعة مع منافسين إسرائيليين. وجاء الانسحاب لإظهار التضامن مع الفلسطينيين ورفض تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وفي سبتمبر/أيلول، انتقدت اللجنة الأولمبية في البلاد لاعب رفع الأثقال حيدر حسين علي لمشاركته في بطولة العالم إلى جانب منافس من إسرائيل.

وفقًا لإحصائيات غير رسمية لعام ٢٠٢٣ صادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان، كان هناك ما بين ١٠٠ إلى ٢٥٠ فردًا يهوديًا في إقليم كردستان العراق. لم تطبق حكومة إقليم كردستان قوانين الحكومة الفيدرالية المناهضة للصهيونية واعتمدت على قانون منفصل لإقليم كردستان العراق، والذي يوفر الحماية لحقوق أفراد الأقليات الدينية، بما في ذلك اليهود. لم تمارس الجالية اليهودية عبادتها علنًا بسبب مخاوف من الانتقام أو التمييز أو العنف من قبل الجهات المتطرفة. خصصت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان إحدى إدارتها السبعة للشؤون اليهودية.

الاتجار بالأشخاص

حصاد الأعضاء: اتخذت الحكومة خطوات لمكافحة التجارة غير المشروعة والاتجار بالأعضاء البشرية. على سبيل المثال، في شهر مارس/آذار، أفادت وكالة الاستخبارات والتحقيقات الفيدرالية عن اعتقال أربعة أشخاص يشتبه في

قيامهم بالاتجار بالأعضاء البشرية في محافظة صلاح الدين. وذكرت الصحافة أن الكلى كانت أكثر الأعضاء التي يتم الاتجار بها في البلاد، حيث يكسب الأفراد الذين باعوا كليتهم طوعاً ١٠٠٠٠ دولار. ورغم أنه كان من غير القانوني بيع الأعضاء، فقد تم تعويض «المتبرعين» بالأعضاء من خلال «هدية» مالية من متلقي الأعضاء.

أعمال العنف والتجريم وغيرها من الانتهاكات على أساس التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية

التجريم:

يجرم قانون العقوبات العلاقات خارج نطاق الزواج ولا يسمح بزواج المثليين، مما يحظر فعلياً جميع العلاقات المثلية. يمكن الحكم على البالغين المدانين بممارسة الجنس بالتراضي خارج نطاق الزواج، بما في ذلك اللواط (المحدد بموجب القانون بالجنس الشرجي بين رجلين)، مع شخص بالغ آخر بالسجن لمدة تصل إلى سبع سنوات، لكن الإدانات كانت نادرة بسبب معايير الأدلة العالية (كان لديهم ليتم القبض عليك متلبساً) والأعراف المجتمعية المتمثلة في التزام الصمت فيما يتعلق بمثل هذه الأمور.

علاوة على ذلك، يحظر القانون أي «فعل مخل بالحياة» علناً وينص على عقوبة السجن لمدة تصل إلى ستة أشهر «لكل من هدد الآخرين بفعل ما يمس بالشرف العام». أفادت المنظمات غير الحكومية IraQueer و Outright أن هذا القانون يمكن استخدامه ضد الأشخاص من مجتمع LGBTQI+ أو يمكن تفسيره من قبل الجمهور على أنه يجرم الأشخاص من مجتمع ميم، لأن معاني «الفعل غير المحتشم» و«الشرف العام» لم تكن واضحة. لم تكن هناك حالات تم فيها استخدام بند «الفعل غير المحتشم» لاستهداف الأشخاص من مجتمع ميم.

في أغسطس/آب، انتقدت هيومن رايتس ووتش ومنظمات غير حكومية أخرى مشروع قانون قدمه عضو مستقل في البرلمان من شأنه تعديل القانون لتجريم العلاقات المثلية وأي تعبير عن هوية المتحولين جنسياً، وفرض عقوبة الإعدام على السلوك الجنسي المثلي والسجن للتعبير عن المتحولين جنسياً. ووصفت هيومن رايتس ووتش مشروع القانون بأنه جزء من «تسليح الخطاب والتشريعات المناهضة لمجتمع المثليين لتعبئة جمهور غير مطلع إلى حد كبير ضد مجموعة مهمشة» كاستراتيجية للدولة.

بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران، قادت وزارة الداخلية حملة للقضاء على «المحتوى غير اللائق» على الإنترنت، وحكمت ما لا يقل عن ٢٠ شخصاً، بما في ذلك مستخدمي YouTube و TikTokers. في يوليو/تموز، أكدت رئاسة محكمة التمييز في أربيل حكم محكمة السليمانية الابتدائية الصادر في ٣١ مايو/أيار بحل منظمة رسان بسبب «أنشطتها في مجال المثلية الجنسية». كانت راسان واحدة من منظمات حقوق الإنسان الوحيدة المشاركة في الدعم الصوتي لحقوق أفراد مجتمع ميم في إقليم كردستان العراق.

في سبتمبر/أيلول، أمر مكتب المدعي العام لحكومة إقليم كردستان بالقبض على فنانين مكياج متحولين جنسياً في أربيل بعد أن نشروا صوراً لهما على إنستغرام وهما يرتديان ملابس نسائية ومستحضرات تجميل. وبعد احتجازهما في السجن لمدة خمسة أيام، تم إطلاق سراحهما وإخضاعهما لفحص طبي لتحديد جنسهما.

وفي ٨ أغسطس/آب، حظرت هيئة الاتصالات والإعلام العراقية استخدام مصطلحي «الجنس» و«المثلية الجنسية»

من قبل شركات وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية العاملة في البلاد وعلى تطبيقات الهاتف المحمول المرخصة من قبل الهيئة. ووجهت الهيئة شركات الإعلام والاتصالات باستبدال مصطلح «المثلية الجنسية» بمصطلح «الانحراف الجنسي».

العنف والمضايقات :

على الرغم من التهديدات المتكررة والعنف والقتل للأفراد المثليين، فشلت الحكومة في تحديد هوية المهاجمين أو اعتقالهم أو ملاحقتهم قضائياً أو حماية الأفراد المستهدفين. وسعت بعض الأحزاب السياسية إلى تبرير هذه الهجمات، وكثيراً ما رفض المحققون اتباع إجراءات التحقيق المناسبة، أو حتى التحقيق على الإطلاق. أفاد أفراد من مجتمع ميم أنهم لا يستطيعون العيش بشكل علني دون خوف من العنف على أيدي أفراد الأسرة أو المعارف أو الغرباء.

لاحظت منظمة العفو الدولية أن الأحزاب السياسية تقوض بشكل متزايد حقوق مجتمع المثليين، وكثيراً ما تحرق أعلام قوس قزح وتطلق ادعاءات تلقي باللوم على المثلية الجنسية في انتشار المرض. في فبراير/شباط، أفادت منظمة هيومن رايتس ووتش عن استخدام منصات الإنترنت مثل وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المواعدة المثلية لتحديد الأفراد من مجتمع المثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً وحاملي صفات الجنسين واستهداف هؤلاء الأفراد سواء عبر الإنترنت أو خارجه. قامت الجماعات المسلحة بابتزاز أفراد من مجتمع ميم على وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المواعدة تحت ستار حساب مستخدم ميم مزيف، وهددت بإبلاغ السلطات عنهم أو الكشف عنهم عبر الإنترنت إذا لم يدفعوا مبلغاً معيناً من المال. وفقاً للمنظمات غير الحكومية، يعيش الأفراد المستهدفون من مجتمع المثليين في خوف دائم من المضايقات أو القتل على يد الجماعات المسلحة، وأفادوا بأنهم أجبروا على تغيير مكان إقامتهم، وحذف حسابات وسائل التواصل الاجتماعي، وتغيير أرقام هواتفهم. وأشار التقرير إلى أن قوات الأمن تستخدم بشكل متزايد أساليب الاستهداف الرقمي لاستهداف أفراد مجتمع المثليين بناءً على نشاطهم عبر الإنترنت على وسائل التواصل الاجتماعي وتمكين اعتقالهم ومحاكمتهم. وبمجرد اعتقالهم، تعرض الأفراد في كثير من الأحيان للتعذيب ولأشكال أخرى من سوء المعاملة، بما في ذلك التحرش الجنسي.

التمييز:

وفقاً للمنظمات غير الحكومية، فإن الأشخاص الذين تعرضوا للتمييز الشديد والتعذيب والإصابة الجسدية والتهديد بالقتل على أساس التوجه الجنسي الحقيقي أو المتصور، والهوية الجنسية والتعبير، والخصائص الجنسية، لم يكن لديهم أي وسيلة للطعن في تلك الإجراءات عبر المحاكم أو المؤسسات الحكومية. . أبلغت المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة في إقليم كردستان العراق عن ضغوط من مديرية المنظمات غير الحكومية في حكومة إقليم كردستان خلال عملية تجديد الترخيص للتأكيد على أنها لا تعمل في مسائل مجتمع ميم. ولم تكن هناك حماية قانونية للتوجه الجنسي أو الهوية الجنسية أو التعبير عنها. في سبتمبر/أيلول، أفاد خبراء المنظمات غير الحكومية بإصدار مذكرات اعتقال ضد موظفي منظمة حرية المرأة في العراق لإيواء أفراد يواجهون تهديدات بالقتل من عائلاتهم، واستهدفت منظمة DNGO الفيدرالية المنظمة من خلال رفع دعوى قضائية ضدها.

توفر الاعتراف القانوني بالجنس :

أفاد موقع IraQueer أنه من المستحيل بالنسبة للأشخاص المتحولين جنسيًا الحصول بشكل قانوني على جراحة تأكيد الجنس أو العلاج بالهرمونات البديلة . واجه الأشخاص المتحولون جنسيًا، بما في ذلك أولئك الذين يحصلون على الجراحة أو العلاج الهرموني خارج البلاد، عوائق في الحصول على وثائق قانونية تعكس هويتهم الجنسية.

الممارسات الطبية أو النفسية القسرية أو القسرية :

لم تكن هناك تقارير عن ما يسمى بالعلاج التحويلي القسري أو غير الطوعي أو عن عمليات جراحية «تطبيعية» غير ضرورية طبيًا ولا رجعة فيها أجريت على الأطفال أو على أشخاص بالغين ثنائيي الجنس غير موافقين .

القيود المفروضة على حرية التعبير أو تكوين الجمعيات أو التجمع السلمي :

قدرت هيومن رايتس ووتش أنه يمكن استخدام عدة مواد من القانون لتقييد حريات التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع للأفراد المثليين. على سبيل المثال، نص القانون على السجن لمدة تصل إلى سبع سنوات لمن يروج لأي «حركة» تسعى إلى «تغيير المبادئ الأساسية للدستور أو القوانين الأساسية للمجتمع». أفادت منظمة هيومن رايتس ووتش أن القانون يحظر نشر أي معلومات أو أفكار يمكن استخدامها، من بين أمور أخرى، «تعزيز صفو السلام العام» لاستهداف نشطاء مجتمع ميم أو أي أفراد تظاهروا لدعم حقوق مجتمع ميم أو شعارات مجتمع ميم المستخدمة علنًا. وينص القانون على فرض عقوبة السجن لمدة تصل إلى عامين على إنتاج أو توزيع أو استيراد أو نشر أو عرض أو الحصول على أو ترجمة كتب أو غيرها من المواد المكتوبة أو وسائل الإعلام التي تنتهك النزاهة العامة أو الآداب العامة. ويعاقب على الغناء أو بث الأغاني أو التصريحات الفاحشة أو غير اللائقة في مكان عام بالسجن لمدة تصل إلى سنة واحدة.

الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

كان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التعليم أو العمل أو الخدمات الصحية أو المعلومات أو الاتصالات أو المباني أو وسائل النقل أو النظام القضائي أو خدمات الدولة الأخرى محدودًا. ولم توفر الحكومة المعلومات والاتصالات بأشكال يسهل الوصول إليها. لم تنفذ الحكومة بشكل كامل القانون الذي يلزم الأشخاص ذوي الإعاقة بدخول المباني وأماكن التعليم والعمل. ذكرت لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة لمجلس النواب أن هناك إهمالاً متعمدًا من جانب الحكومة في تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

وظل الأشخاص ذوو الإعاقة يواجهون صعوبات في الحصول على خدمات الصحة والتعليم والتوظيف. وأشار الناشطون في مجال حقوق ذوي الإعاقة إلى أن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة يتزايد بسبب السياسات الخاطئة والحروب وأعمال الإرهاب وعدم كفاية قوانين المرور والألغام الأرضية وسوء الرعاية الصحية. قادت وزارة العمل اللجنة المستقلة لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي قامت بتقييم طلبات الحصول على الخدمات الحكومية المتعلقة بالإعاقة. قامت وزارة العمل بتشغيل عدة مؤسسات للأطفال والشباب ذوي الإعاقة. وقدمت الوزارة برامج قروض للأشخاص ذوي الإعاقة

لدفع تكاليف التدريب المهني.

ينص الدستور الاتحادي على أن الحكومة يجب أن توفر الضمان الاجتماعي والصحي للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك من خلال الحماية من التمييز وتوفير السكن والبرامج الخاصة للرعاية وإعادة التأهيل. ومع ذلك، لم يحظر القانون التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية أو الحسية أو الفكرية أو العقلية. وكانت هناك حصة توظيف في القطاع العام تبلغ 5 بالمائة للأشخاص ذوي الإعاقة، لكن التمييز في التوظيف استمر. لم يكن هناك دعم للصحة العقلية للسجناء ذوي الإعاقات العقلية.

قدمت وزارة الصحة الرعاية الطبية والمزايا وإعادة التأهيل، عندما تكون متاحة، للأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يمكنهم أيضًا الحصول على مزايا من وكالات أخرى، بما في ذلك مكتب رئيس الوزراء.

كان نائب وزير العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة إقليم كردستان يرأس اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان في إقليم كردستان، والتي تضمنت حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ينص قانون حكومة إقليم كردستان على حماية أكبر للأفراد ذوي الإعاقة. ويشترط القانون أن يكون الأشخاص ذوو الإعاقة بنسبة 5% من العاملين في مؤسسات القطاع العام و3% من العاملين في المؤسسات الخاصة. قدمت حكومة إقليم كردستان راتبًا شهريًا قدره 100 ألف دينار (79 دولارًا) للموظفين الحكوميين ذوي الإعاقة، و150 ألف دينار (103 دولارًا) للعاطلين عن العمل من ذوي الإعاقة. وأدى نقص الأموال إلى عدم تنفيذ القانون بشكل كامل.

* * * واصل المدافعون عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إقليم كردستان العراق الإبلاغ عن أن تدابير حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في حكومة إقليم كردستان تفتقر إلى التنفيذ، بما في ذلك شرط التوظيف بنسبة 5 بالمائة. وظل الافتقار إلى إمكانية الوصول يمثل مشكلة، حيث يفتقر أكثر من 98 بالمائة من المباني العامة والحدائق ووسائل النقل إلى المرافق الكافية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة. أفاد المدافعون عن الإعاقة بأن فرص العمل منخفضة بين أفراد المجتمع، وأن العديد من الشباب ذوي الإعاقات العقلية والجسدية يفتقرون إلى فرص التعليم.

كثيرًا ما قام الأشخاص ذوو الإعاقة في إقليم كردستان العراق بتنظيم احتجاجات واعتصامات لمطالبة حكومة إقليم كردستان بتحسين ظروفهم المالية والمعيشية. ذكرت نقابات الأشخاص ذوي الإعاقة أنها تعرضت للتمييز فيما يتعلق بالتوظيف وأن مدفوعات الضمان الاجتماعي التي تتلقاها من الحكومة لم تكن كافية، خاصة وأن العديد منها كان يتحمل نفقات طبية. أبلغ الأشخاص ذوو الإعاقة في إقليم كردستان العراق عن تعرضهم للتمييز المجتمعي، والتنمر، والتحرش الجنسي، بما في ذلك من المعلمين.

أشكال العنف أو التمييز المجتمعي الأخرى

شمل سكان البلاد العرب والكرديين والتركمان والشبك، بالإضافة إلى أفراد الأقليات العرقية والدينية، بما في ذلك الكلدان والآشوريين والأرمن والبيزديين والصابئة المندائيين والبهائيين والكاكائيين وعدد قليل جدًا من اليهود. كان في البلاد أيضًا مجتمع صغير من الغجر (الدوم)، بالإضافة إلى ما يقدر بنحو 1/5 إلى 2 مليون مواطن من أصل أفريقي يقيمون بشكل أساسي في البصرة والمحافظات المجاورة. ولأن الدين والسياسة والانتماء العرقي مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، كان من الصعب تصنيف العديد من حوادث التمييز على أنها تستند فقط إلى الهوية العرقية أو الدينية.

لم يسمح القانون لبعض الجماعات الدينية، بما في ذلك أتباع الطوائف البهائية والزرادشتية والكاكائية، بالتسجيل

تحت دياناتهم المعلنة، والتي، على الرغم من الاعتراف بها في إقليم كردستان العراق، ظلت غير معترف بها وغير قانونية بموجب القانون الاتحادي. كما يحظر القانون على المسلمين التحول إلى دين آخر. نادرًا ما تم تطبيق هذا القانون في إقليم كردستان العراق، وسمح للأفراد عمومًا بالتحول إلى معتقدات دينية أخرى دون تدخل حكومة إقليم كردستان. وخارج إقليم كردستان العراق، ظلت القيود المفروضة على الحرية الدينية، فضلاً عن أعمال العنف والمضايقات التي ترتكبها قوات الأمن العراقية ضد أفراد الأقليات، منتشرة على نطاق واسع، وفقاً لزعماء دينيين وممثلي المنظمات غير الحكومية.

القسم ٧. حقوق العمال

أ. الحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية

وينص الدستور الاتحادي على أن للمواطنين الحق في تكوين النقابات والجمعيات المهنية والانضمام إليها. إلا أن قانون العمل يحظر تشكيل نقابات مستقلة عن الاتحاد العام للعمال العراقيين الذي تسيطر عليه الحكومة، وفي أماكن العمل التي يقل عدد العاملين فيها عن ٥٠ عاملاً. ولا ينطبق قانون العمل على موظفي القطاع العام. كما اعتبر القانون الأفراد العاملين في الشركات المملوكة للدولة (والتي تشكل حوالي ١٠% من القوى العاملة) موظفين في القطاع العام.

يمكن لموظفي القطاع الخاص في مواقع العمل التي توظف أكثر من ٥٠ عاملاً تشكيل لجان عمالية، وهي أقسام فرعية لنقابات ذات حقوق محدودة، لكن معظم شركات القطاع الخاص توظف أقل من ٥٠ عاملاً. لم يحظر قانون العمل التمييز ضد النقابات ولم ينص على إعادة العمال الذين تم فصلهم بسبب نشاطهم النقابي إلى وظائفهم. ولم يحظر القانون صراحة التدخل في النشاط النقابي. وسمح القانون للعمال باختيار ممثلين للمفاوضة الجماعية، حتى لو لم يكونوا أعضاء في نقابة، ومنح العمال الحق في أن يكون لهم أكثر من نقابة واحدة في مكان العمل. ولم يحم القانون صراحة الحق في المشاركة في المفاوضة الجماعية أو الحق في الإضراب في القطاع الخاص، لكنه وضع لوائح تحكم ممارسة هذه الحقوق. ومُنح موظفو الخدمة المدنية والعمالون في الخدمات الأساسية من المشاركة في الإضرابات.

وكانت مفاوضات المفاوضة الجماعية تخضع لمهلة زمنية مدتها ٣٠ يوماً، وبعد ذلك تتمتع الحكومة بسلطة التدخل وفرض التسوية. لا تنطبق اتفاقيات المفاوضة الجماعية بالضرورة على جميع العاملين في وحدة المفاوضة. يشترط القانون على العمال المضربين تقديم إخطار مسبق، وللمضي قدماً، يتعين عليهم الخضوع للتوفيق الإلزامي، أو التحكيم الملزم، أو كليهما في المحاكم التي تعينها وزارة العمل. ولم يحمي القانون العمال من الفصل أو الانتقام بسبب مشاركتهم في الإضرابات. وكانت الحكومة تنتهك في بعض الأحيان حقوق التفاوض الجماعي لموظفي القطاع الخاص. تمكنت بعض النقابات من لعب دور داعم في النزاعات العمالية. وكان للنقابات الحق في المطالبة بالتحكيم الحكومي. تتمتع محاكم العمل بسلطة النظر في انتهاكات قانون العمل والنزاعات، لكن لم تتوفر معلومات بشأن التنفيذ، بما في ذلك ما إذا كانت الإجراءات سريعة أو فعالة أو ما إذا كانت العقوبات متناسبة مع العقوبات المفروضة على القوانين الأخرى التي تنطوي على الحرمان من الحقوق المدنية، مثل التمييز. وأفاد المضربون وزعماء النقابات بأن المسؤولين

الحكوميين قاموا بتهديدهم ومضايقتهم. في أغسطس/آب، أدخل قانون الضمان الاجتماعي الجديد للعاملين في القطاع الخاص إصلاحات على نظام الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص. ووسع القانون التغطية القانونية لنظام الضمان الاجتماعي، ليشمل جميع العمال، بما في ذلك العمال غير الرسميين، والعاملين لحسابهم الخاص، والعاملين المساهمين في الأسرة. كما وسع القانون نطاق الاستحقاقات لتشمل إعانات الأمومة والبطالة لأول مرة. وينص القانون على التأمين الصحي الذي يتم الحصول عليه من مقدمي الخدمات العامة والتعاونية والخاصة. * * * قامت حكومة إقليم كردستان بتطبيق القوانين التي تحمي حرية تكوين الجمعيات، والمفاوضة الجماعية، وحق العمال في الإضراب. قادت وزارة العمل في حكومة إقليم كردستان مشاركة حكومة إقليم كردستان في مجال حقوق العمال. استندت قوانين العمل في حكومة إقليم كردستان إلى قانون العمل الفيدرالي. كان هناك أكثر من 10 نقابة وجمعية ونقابة في إقليم كردستان العراق. وكان جميع رؤساء النقابات والنقابات من الرجال، لكن أعضاء مجلس الإدارة كان بينهم نساء. وكان لكل اتحاد لجنة نسائية منفصلة لشؤون النساء العاملات. وبحسب ما ورد تم دعم اللجان النسائية من قبل المنظمات غير الحكومية المحلية لدعم المساواة بين الجنسين وتعزيز القيادة النقابية النسائية في إقليم كردستان العراق. وكان اتحاد العمال الكردستاني بمثابة منظمة جامعة تقوم بالتنسيق بين هذه المجموعات.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

د. التمييز (انظر القسم ٦)

هـ. شروط العمل المقبولة

قوانين الأجور وساعات العمل:

كان الحد الأدنى الوطني للأجور، الذي حدده قانون العمل الفيدرالي، أعلى من خط الفقر. معظم الموظفين يعملون في الحكومة. حدد القانون يوم العمل القياسي بثمانية ساعات، مع فترات راحة واحدة أو أكثر يبلغ مجموعها 30 دقيقة إلى ساعة واحدة، وأسبوع العمل القياسي إلى 48 ساعة. يسمح القانون بما يصل إلى أربع ساعات من العمل الإضافي يوميًا ويتطلب دفع قسط إضافي مقابل العمل الإضافي. بالنسبة للعمل الصناعي، لا يمكن أن يتجاوز العمل الإضافي ساعة واحدة في اليوم. وكانت انتهاكات القانون شائعة في قطاعات الترفيه والبناء والصناعة.

السلامة والصحة المهنية:

وضعت الحكومة معايير السلامة والصحة المهنية (OSH) التي كانت مناسبة للصناعات الرئيسية. وينص القانون على أنه يجب على أصحاب العمل تقليل ساعات العمل اليومية للأعمال الخطرة أو المرهقة. ويمنح القانون العمال الحق في إبعاد أنفسهم عن موقف يعرض صحتهم وسلامتهم للخطر دون المساس بعملهم، ولكنه لم يوسع هذا الحق

ليشمل موظفي الخدمة المدنية أو العمال المهاجرين، الذين يشكلون معاً غالبية القوى العاملة في البلاد. أدى عدم كفاية الإطار القانوني والتنظيمي، إلى جانب ارتفاع مستوى العنف وانعدام الأمن في البلاد، وارتفاع معدلات البطالة، وكبر حجم القطاع غير الرسمي، والافتقار إلى معايير عمل ذات معنى، إلى ظروف دون المستوى المطلوب للعديد من العمال. حدثت الإصابات في مكان العمل بشكل متكرر، خاصة بين العمال اليدويين، ولكن لم تتوفر بيانات حول العدد المحدد للحوادث الصناعية التي أدت إلى الوفاة أو الإصابة الخطيرة.

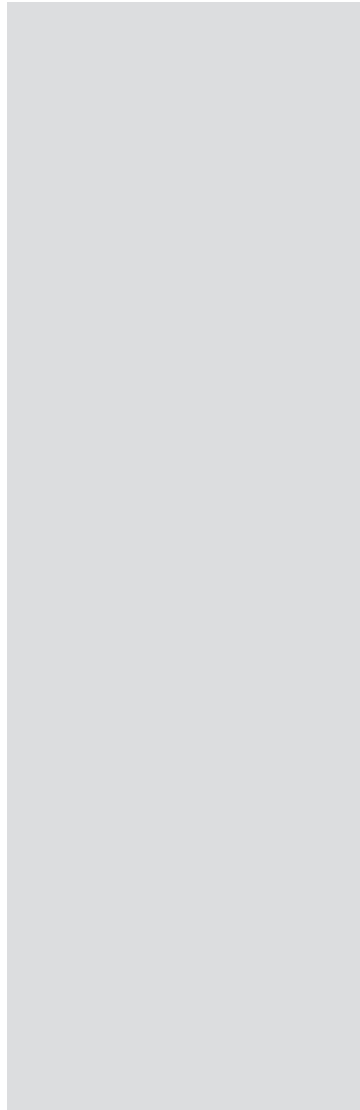
وأعلنت مديرية الدفاع المدني، في سبتمبر/أيلول الماضي، تسجيل ٧ آلاف منشأة مخالفة لشروط السلامة، بينها مطاعم وفنادق وصلات أفراح. وبدأت الحملة بسبب حريق قرقوش في محافظة نينوى، حيث قتل أكثر من ١١٩ شخصاً وأصيب أكثر من ٩٠ آخرين في قاعة أفراح تفتقر إلى إجراءات السلامة. وأظهرت أحدث البيانات الخاصة بإصابات العمل أنه في عام ٢٠٢٢ سجلت ٥٢٢ إصابة عمل في القطاع الحكومي، و٤٠١١ إصابة عمل في القطاع الخاص، معظمها في قطاعات الخدمات والإنشاءات.

* اتبعت حكومة إقليم كردستان متطلبات السلامة والصحة المهنية المنصوص عليها في قانون العمل الفيدرالي. قامت محاكم العمل في إقليم كردستان العراق بتسوية النزاعات بين الموظفين وأصحاب العمل، بما في ذلك تلك التي لا تغطيها تشريعات العمل.

إنفاذ الأجور وساعات العمل والصحة والسلامة المهنية: لم تطبق الحكومة بشكل فعال قوانين الحد الأدنى للأجور أو العمل الإضافي أو قوانين الصحة والسلامة المهنية أو تفرض عقوبات على المخالفين. وتتمتع وزارة العمل بالولاية القضائية على المسائل المتعلقة بالأجور وساعات العمل والصحة والسلامة المهنية. ولم تطبق الحكومة بشكل فعال اللوائح التي تحكم الأجور أو ظروف العمل. ويعمل موظفو الصحة والسلامة المهنية بالوزارة في جميع أنحاء البلاد. ولم يكن من الواضح ما إذا كانت المسؤولية القانونية عن تحديد المواقف غير الآمنة تقع على عاتق خبراء الصحة والسلامة المهنية أم على عاتق العمال. ولم تكن العقوبات على الانتهاكات متناسبة مع العقوبات المفروضة على جرائم مماثلة مثل الاحتيايل أو الإهمال.

وجدت دراسة استقصائية وطنية للقوى العاملة في يوليو ٢٠٢٢ بدعم من منظمة العمل الدولية، وهي الأولى من نوعها منذ عقد من الزمن، أن ما يقرب من ٥٥ بالمائة من إجمالي العمالة كان في القطاع غير الرسمي وعدد الأشخاص الذين يعملون في وظائف غير رسمية ما يقرب من ٦٧ في المئة من إجمالي العمالة. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن غالبية العاملين في القطاع الخاص في البلاد، والذين يشكلون ٤٠ إلى ٥٠ بالمائة من القوى العاملة، يعملون في كيانات القطاع غير الرسمي. ولاحظت منظمة العمل الدولية أن العاملين في القطاع الخاص، ومعظمهم يعملون بشكل غير رسمي، لم يحصلوا على الحماية والمزايا الكافية في مكان العمل، وغالباً ما كانوا يحصلون على متوسط أجور أقل من نظرائهم في القطاع العام. وجدت منظمة العمل الدولية أن اللاجئين وطالبي اللجوء يعملون في الغالب في القطاع غير الرسمي، حيث يتعرضون لظروف عمل سيئة، لأنهم يواجهون عوائق نظامية تحول دون التوظيف الرسمي.

تختلف المتطلبات البيروقراطية من مقاطعة إلى أخرى، وأحياناً على أساس كل حالة على حدة، مما يجعل من الصعب على العديد من اللاجئين تلبية المتطلبات القانونية للحصول على عمل رسمي. أدى غياب الرقابة والمراقبة على عقود العمل إلى جعل العمال الأجانب والمهاجرين عرضة لظروف العمل الاستغلالية والمعاملة السيئة.



www.marsaddaily.com



کردستان وصحافة الكم لا النوع

سوران علي

في عامها السادس والعشرين بعد المئة تثبت الصحافة الكردية يوماً بعد يوم أنها دون جدال صحافة الكم لا النوع، فمع الانفتاح الفكري والمعرفي الواسع الذي سبقت به كردستان مناطق العراق الأخرى بأعوام، ووفرة الوسائل التكنولوجية الحديثة المتاحة، والأدوات المساعدة، وتعدد القنوات والمؤسسات الإعلامية الكردية مقارنة بال عقود القليلة الماضية، وكثرة من يمتهنونها في الإقليم وعديد الكليات والمعاهد التي تدرّس الصحافة وخريجي أقسامها المختلفة، لا يوجد من الصحفيين المهنيين إلا قلة قليلة، فيما تتجاوز أعداد من يسمون أنفسهم إعلاميين الآلاف.

هذا التطور الصحفي والإعلامي لم يأت متوازناً ليشمل جميع الجوانب، بل تركز على الكم دون النوع، فنتج عنه افتتاح كليات الإعلام والصحافة والمعاهد المتخصصة وإنشاء نقابة للصحفيين وتوسع دائرة نشاطات المنظمات المدافعة عن الصحافة والصحافيين ومصادقة برلمان كردستان عام ٢٠٠٧ على قانون تنظيم العمل الصحفي وتسخير الوسائل والأدوات الفنية والتقنية الحديثة المساعدة، إلا أن النوع الصحفي أصبح مهمشاً ومن الأمور الثانوية متروكا بلا اهتمام إلا ما ندر من حالات خاصة أو في بعض المؤسسات غير المسيسة أو غير الربحية.

ولعل أبرز سمات الصحافة الكردية الآن هي فقدان ثقة المتلقي بها، وعدم الاعتماد عليها في البحث عن المعلومة، فوسط الكم الهائل من الوسائل الإعلامية العاملة في إقليم كردستان والبون الشاسع في أساليب عملها يفتقد المتلقي معرفة دقائق الأحداث وتفصيلها كما هي إذ إنه من الملاحظ أن التفاوت واضح في نقل المعلومة العادية فما بالك بإحداث كبيرة وحساسة تتداخل معها المصالح الاقتصادية والسياسية والشخصية، عليه فإن هذا الإعلام في نظر الكثيرين غير قادر على خلق رأي عام في قضايا مهمة تمس حياة أكبر فئات المجتمع وأوسعها.

وقد يوضح مجرد متابعة سريعة يومية للقنوات المرئية والمسوعة والمكتوبة في كردستان حجم ما تعانيه الصحافة الكردية من فقدان التأثير وتراجع القدرة على الإقناع، فالمتلقي لا يستوقفه أكثر المواضيع المهمة المطروحة في القنوات لا لسبب سوى أنه لا يجد نفسه مقتنعا بما يطرح عليه إما لضعف المحتوى الصحفي أو لعدم وضوح الرسالة أو لضعف مستوى موصليها (الصحفي) الذين يسمون من باب السخرية بحاملي وحاملات المايكات.

الاعتماد المفرط على الكم في وسائل الإعلام الكردية ربما أكسبها القدرة على مواكبة نمط الصحافة الإقليمية والعالمية (شكلاً لا مضموناً)، ولكنه من ناحية أخرى أضر بها كثيراً من حيث تحسين النوع وكيفية المحتوى، لذلك قلما تجد صحفياً مطلعاً ذا ثقافة عالية ومتمكناً قادراً على جذب المتلقي لمتابعة المواضيع التي يثيرها، في حين تتميز التجارب الصحفية في المحيط الإقليمي على الرغم من افتقارها للكثير من مقومات الصحافة الحديثة وفقرها المادي، تتميز بغزارة الانتاج الصحفي وتنشئة صحفيين بارزين بإمكانهم ترك بصمة واضحة في القضايا التي تهتم دولهم وشعوبها وصنع رأي عام حول الأحداث المحلية اليومية.

المشهد الطاغى على الصحافة الكردية اليوم يكاد ينحصر في التباهي بجمع أكبر عدد من المشاهدات والمتابعين في مواقع التواصل الاجتماعي، وسرعة النشر دون الاهتمام بالدقة، واستخدام أكثر الأجهزة التكنولوجية تطوراً، والتنافس غير المجدي على الأسبقية، والتركيز على الشكل لا المضمون، ما يدعو للتخوف من مستقبل هذه الصحافة إن لم تشهد تحولا جذرياً في القريب العاجل وهو حسب المعطيات من الأمور المستبعدة.

أكاديمية ومحاورة سياسية